المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص

التقرير
السنوي
2023

تمكين الرخاء:

تجسير التمويل من أجل النمو الشامل والمستقبل المستدام

بسم الله الرحمن الرحيم

ما نقوم به

تمول المؤسسة المشاريع الرامية إلى إيجاد التنافسية والريادة وفرص العمل وإمكانات التصدير. كما تعبئ المؤسسة موارد إضافية لفائدة المشاريع، وتحفز تطور قطاع المالية الإسلامية، وتجلب شركاء التمويل، وتقدم خدمات استشارية للحكومات والقطاع الخاص حول إنشاء وتطوير وتحديث المنشآت الخاصة والأسواق المالية، حيث تركز المؤسسة خدماتها الاستشارية حول أفضل الممارسات وتعزيز اقتصاد السوق.

الفِهرس

خطاب الرئيس 05

خطاب الرئيس التنفيذي بالإنابة 06

1

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 08

2

المؤسسة في أرقام 12

لمحة عن أنشطة عام 2023 12

موجز لإنجازات عام 2023 16

معالم بارزة منذ تأسيس المؤسسة 19

3

عملياتنا، وأنشطتنا، وأداؤنا: معالم بارزة في عام 2023 22

دعم التوسع الاقتصادي في بنغلاديش من خلال التمويل الإسلامي 23

شراكة تمويل رائدة بالعملة المحلية في كازاخستان 25

تيسير الحصول على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية لمؤسسات القطاع الخاص في مصر 26

دعم القطاع الخاص في غينيا من خلال تمويل بنك التجارة والصناعة - غينيا 28

تمويل استراتيجي من المؤسسة لدعم خطط الشركة القابضة المصرية الكويتية 29

موافقة المؤسسة على التخارج بالكامل من البنك الإسلامي الغيني 32

الإنجازات الرئيسية الأخرى في عام 2023 33

4
أوجه التآزر والشراكات الخاصة لدى المؤسسة عام 2023
34

تعزيز التعاون الدولي 34

شراكات المؤسسة في عام 2023 36

الفعاليات البارزة في الصور 40

الجوائز والتقديرات 44

5
الفعالية الإنمائية
46

تطورات عام 2023 47

نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية لعام 2023 52

6
حوكمة المؤسسة
54

7
ممارساتنا
62

8
الملاحق
66

الاعتمادات والمدفوعات منذ تأسيس المؤسسة 68

المعالم المالية البارزة 69

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل 70

تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 144

خطاب الرئيس

من رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس الجمعية العمومية

معالي رئيس الجمعية العمومية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص،

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وفقا لاتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ونظامها الداخلي، يسرّني، بالنيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، أن أقدّم إلى الجمعية العمومية الموقّرة التقرير السنوي الرابع والعشرين للمؤسسة للعام المالي 2023.

ويتضمن هذا التقرير نبذة عن أنشطة المؤسسة خلال 2023، وتتضمن تدخلاتها في مجال الأعمال، وتأثيرها الإنمائيّ، وأدائها المالي. وستواصل المؤسسة بذل كلّ الجهود لتلبية تطلعات مساهميها.

وتفضلوا، معالي الرئيس، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

د. محمد الجاسر
رئيس مجلس الإدارة،
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

خطاب الرئيس التنفيذي بالإنابة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أقدّم إليكم التقرير السنويّ للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لعام 2023، تحت عنوان «تمكين الرخاء: تجسير التمويل من أجل النمو الشامل والمستقبل المستدام»، وهو موضوع يؤكد التزامنا الثابت بتمكين القطاع الخاص من لعب دور المحفز لإحداث التغيير الإيجابي.

في إطار تنفيذ مهمتنا الأساسية المتمثلة في تنمية القطاع الخاص، أنجزنا خلال عام 2023 إعادة تنظيم استراتيجية شاملة، بهدف معالجة أوجه القصور التي لمسناها في تدخلاتنا، والتركيز على التحسين المستمر. في هذا الإطار، انصب اهتمامنا على تجاوز كوننا مجرد ميسرين ماليين، إلى السعي لنكون أكثر فاعلية في تمكين النمو الشامل. إن التزامنا بتنمية القطاع الخاص يتجاوز الحدود التقليدية، ويتبنى المسؤولية عن تمكين الرخاء على جميع المستويات لفائدة مجتمعات دولنا الأعضاء.

ركزنا خلال عام 2023 على ضمان الاستدامة المالية، وتحديث إطار الحوكمة داخل مؤسستنا، وتحقيق التميز التنظيمي، مما أدى إلى تحول كبير تجاوز مجرد إصلاح شامل للمؤسسة، بل سلط الضوء أيضًا على إعادة تأكيد الدور الحاسم للقطاع الخاص في إحراز النمو والتقدم. في هذا الصدد، ارتفعت اعتمادات ومدفوعات المؤسسة لهذا العام، وبلغت نسبة الاعتمادات إلى المدفوعات 82.53%، مما يبرز مدى تفانينا بغية التميز في كل نواحي عملياتنا. وقد بلغت الاعتمادات التراكمية للمؤسسة منذ تأسيسها 6.92 مليار دولار أمريكي، وتجاوزت المدفوعات التراكمية 4.51 مليار دولار أمريكي. موازاة مع ذلك، نفتخر بمكانتنا كرواد للتمويل الإسلامي، حيث نساهم بفعالية في ازدهاره في دولنا الأعضاء. وجدير بالذكر أن تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورعاية ريادة الأعمال مع تعزيز الابتكار، كانا عنصرين أساسيين في التزامنا بالتنمية الاقتصادية الشاملة.

علاوة على ذلك، يؤكد التزامنا بإقامة شراكات استراتيجية، لا سيما مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين، مدى إدراكنا بأهمية التعاون للقطاع الخاص، حيث ان تركيزنا على تجميع الموارد والخبرات مكننا من تعزيز الأثر الإنمائي لمساعينا. كما أن هذه الشراكات تشكل جزءا لا يتجزأ من سعينا في تعزيز أهداف التنمية المستدامة. والواقع أن القطاع الخاص، بفضل قدراته الابتكارية ومرونة حركيته، بإمكانه التصدي للتحديات التي يواجهها العالم مثل الأمن الغذائي، وتغير المناخ. ولا شك أن جهودنا التعاونية وشراكاتنا العالمية تمثل تأكيدا لأهمية العمل الجماعي في تحقيق هذه الأهداف الطموحة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لأعضاء مجلس إدارتنا الموقرين على توجيهاتهم القيِّمة. لقد كانت رؤاهم الاستراتيجية مفيدة وفعالة في توجيهنا نحو مستقبل لا يكون فيه القطاع الخاص مجرد مشارك فقط، بل رائدا في تحقيق النمو الشامل. كما أتوجه لموظفينا المتفانين لأؤكد أنهم العمود الفقري لنجاحنا، حيث إن التزامهم بالتميز مكّننا من إنجاز مهمتنا على أحسن وجه. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نسعى لجعل إنجازات عام 2023 حافزا لنا لمواصلة ريادتنا في تعزيز قوة القطاع الخاص من أجل التغيير الإيجابي والمستدام.

مع أطيب التحيات.

م. هاني سالم سنبل

الرئيس التنفيذي بالإنابة
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

كما أن هذه الشراكات تشكل جزءا لا يتجزأ من سعينا في تعزيز أهداف التنمية المستدامة. والواقع أن القطاع الخاص، بفضل قدراته الابتكارية ومرونة حركيته، بإمكانه التصدي للتحديات التي يواجهها العالم مثل الأمن الغذائي، وتغير المناخ.

1 نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") منظمة مالية متعددة الأطراف تابعة للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك"). ويتطرق القسم الأول من التقرير لسياق وأهداف تدخلاتنا.

يبلغ رأسمالها المصرح به 4 مليارات دولار أمريكي، منها رأسمال متاح للاكتتاب بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. يتشكل هيكل المساهمين في المؤسسة من البنك الإسلامي للتنمية، و56 بلدا عضوا، وخمس مؤسسات مالية عامة. وقد أنشأت من قبل مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه السنوي الرابع والعشرين في جدة في في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999).

تتبنى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ تأسيسها في نوفمبر 1999 لعب دور رائد ومؤثر في تعزيز النمو الشامل والمستدام من خلال تركيزها على تطوير القطاع الخاص. وتتمثل مهمة المؤسسة في استكمال الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز النمو والازدهار الاقتصادي، مع اعتماد رؤية تمكن المؤسسة من بلوغ مركز ريادي بصفتها مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف.

وباعتبارها ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهدافها مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

1) تحديد الفرص والمبادرات في القطاع الخاص التي بإمكانها أداء دور محركات للنمو،
2) تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية لتنمية القطاع الخاص،
3) تعبئة موارد إضافية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء، و
4) تشجيع تنمية الأسواق المالية وأسواق رأس المال الإسلامية.

الدول الأعضاء في المؤسسة

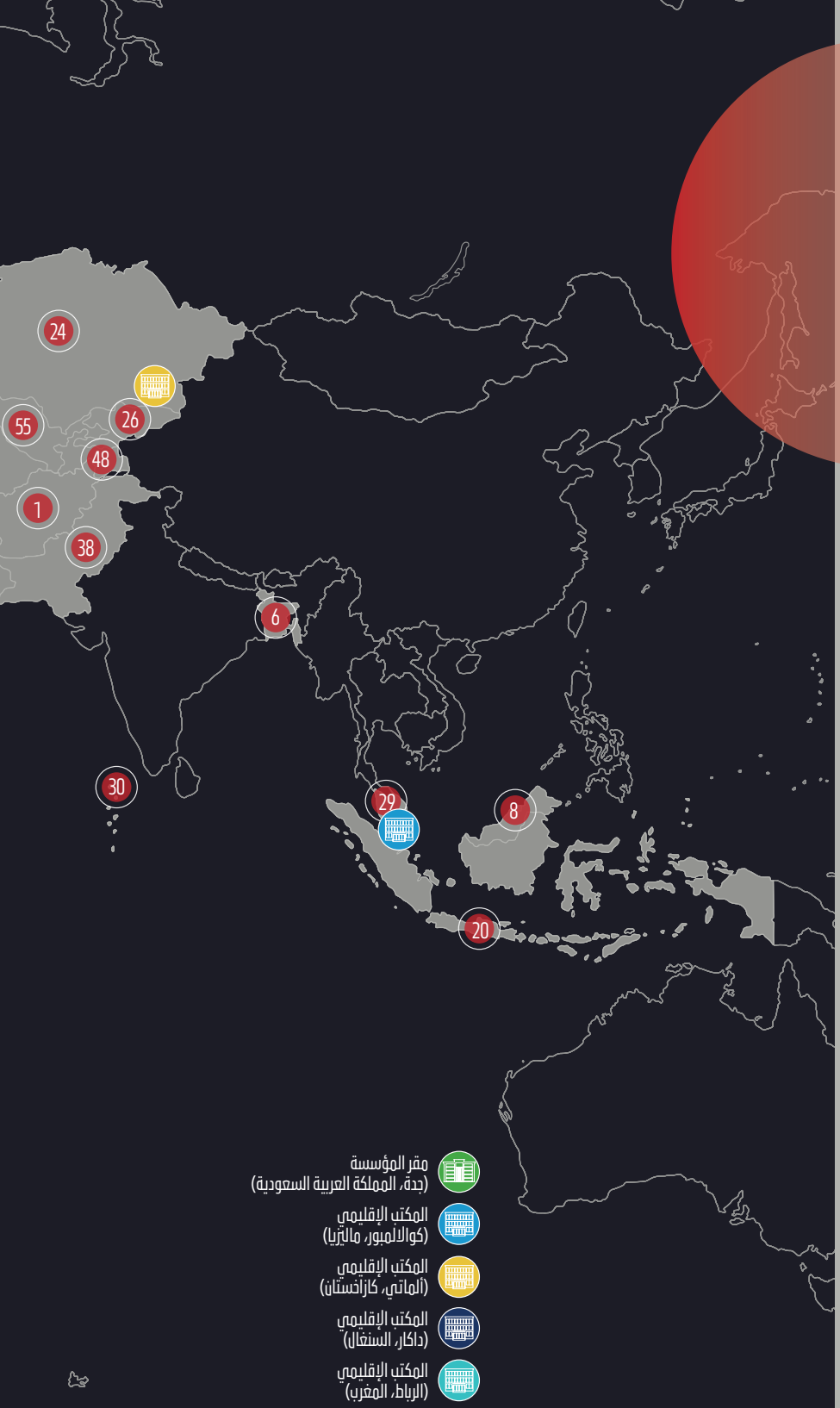

1 أفغانستان
2 ألبانيا
3 الجزائر
4 أذربيجان
5 البحرين
6 بنغلاديش
7 بنين
8 بروناي
9 بوركينافاسو
10 الكاميرون
11 تشاد
12 جزر القمر
13 كوت ديفوار
14 جيبوتي
15 مصر
16 الغابون
17 غامبيا
18 غينيا
19 غينيا بيساو
20 إندونيسيا
21 إيران
22 العراق
23 الأردن
24 كازاخستان
25 الكويت
26 جمهورية قرقيزستان
27 لبنان
28 ليبيا
29 ماليزيا
30 المالديف
31 مالي
32 موريتانيا
33 المغرب
34 موزمبيق
35 النيجر
36 نيجيريا
37 سلطنة عمان
38 باكستان
39 فلسطين
40 قطر
41 المملكة العربية السعودية
42 السنغال
43 سيراليون
44 الصومال
45 السودان
46 سورينام
47 سوريا
48 طاجكستان
49 توغو
50 تونس
51 تركيا
52 تركمانستان
53 الإمارات العربية المتحدة
54 أوغندا
55 أوزبكستان
56 اليمن

اكتشف المزيد

إخلاء المسؤولية: لا تجتمد الحدود أو أسماء البلدان المستخدمة في هذا التقرير بالضرورة الموقف الرسمي للمؤسسة. وتستخدم الخرائط لأغراض توضيحية، ولا تعني التعبير عن أي رأي من المؤسسة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو فيما يتعلق بترسيم الحدود.

النطاق الجغرافي لعملياتنا

تغطي عملياتنا المناطق التالية لأكثر من 20 سنة حيث نقدّم خدمات مالية وندعم النمو في الأماكن الأشد احتياجا وفي الأوقات الأكثر ملائمة.

2 المؤسسة في أرقام

1.2 لمحة عن أنشطة عام 2023

تسلط الأرقام الواردة في هذا القسم الضوء على إنجازاتنا في عام 2023، إلى جانب البيانات التراكمية حول إنجازات المؤسسة منذ إنشائها.

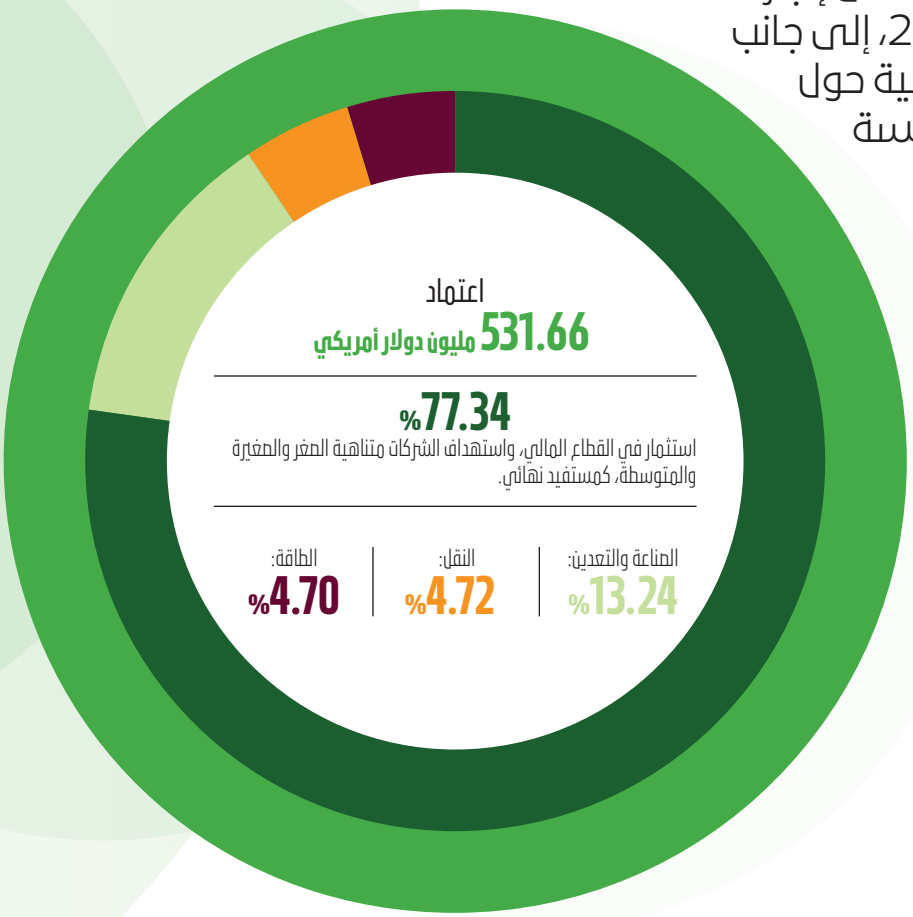

ملحوظة: في القسم التالي، لا يصل مجموع النسب المئوية دائمًا إلى 100.0% بسبب تقريب اختلافات الأرقام

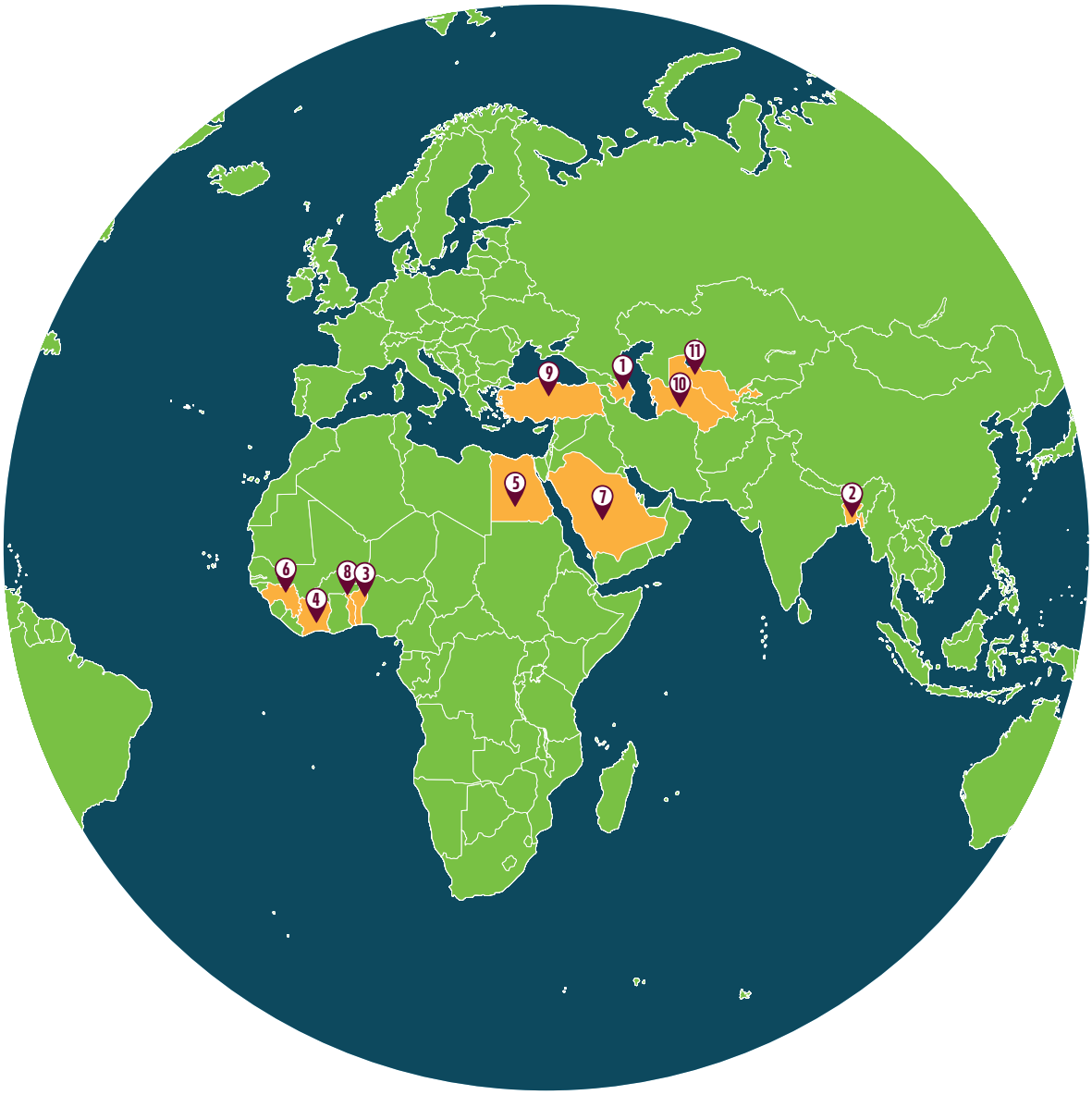

11
دولة غطت استثمارات المؤسسة:

1 أذربيجان
2 بنغلاديش
3 بنين
4 كوت ديفوار
5 مصر
6 غينيا
7 المملكة العربية السعودية
8 توغو
9 تركيا
10 تركمانستان
11 أوزبكستان

1
مشروع إقليمي

مجموع المشاريع المعتمدة
26

الاعتمادات حسب المنتجات

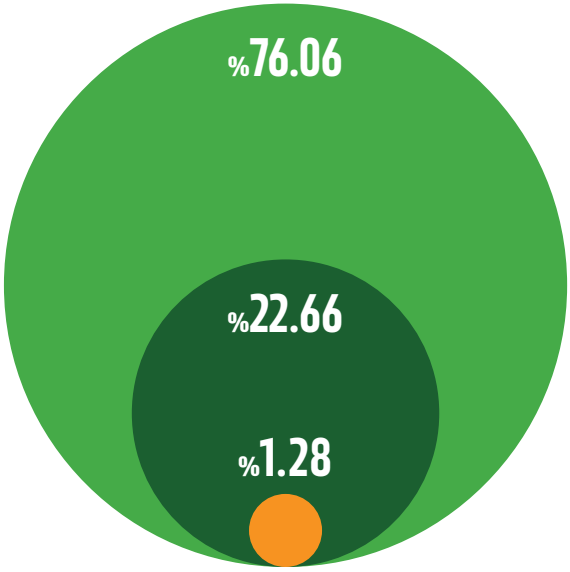

مجموع المشاريع المعتمدة
531.66
مليون دولار أمريكي

خطوط التمويل:
404.36 مليون ن دولار أمريكي

التمويل لآجل:
120.50 مليون دولار أمريكي

الأسهم:
6.80 مليون دولار أمريكي

الاعتمادات حسب المناطق

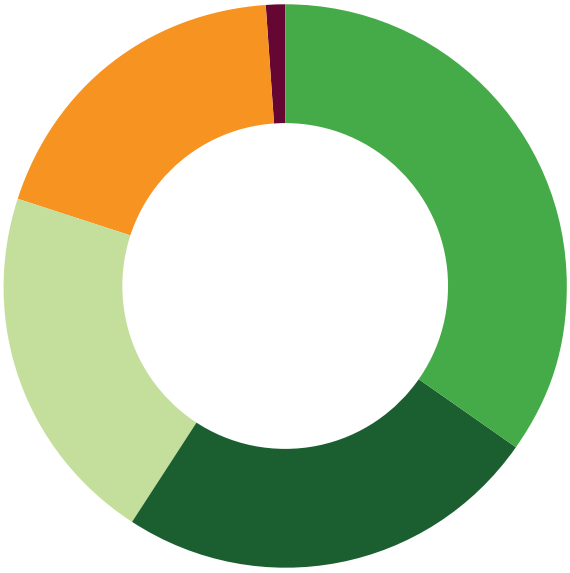

أوروبا وأسيا الوسطى:
%34.86

أسيا:
%24.53

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
%20.71

إفريقيا جنوب الصحراء:
%18.96

إقليمي:
%0.94

الاعتمادات حسب القطاعات

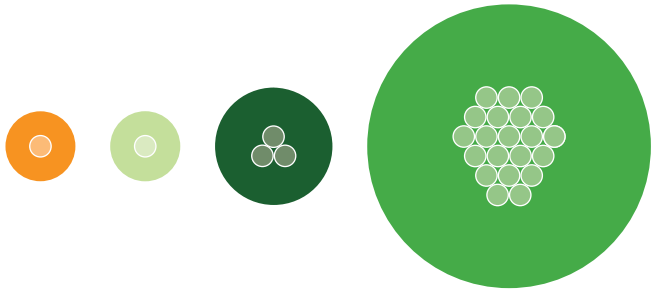

القطاع المالي:
%77.34
21 مشروعا

النقل:
%4.72
مشروع واحد

الصناعة والتعدين:
%13.24
3 مشاريع

الطاقة:
%4.70
مشروع واحد

2.2 موجز لإنجازات عام 2023

ركزت المؤسسة منذ إنشائها على تنمية القطاع الخاص بإعتباره المحور الأساسي في خلق فرص العمل، وإطلاق إمكانات التصدير، وتعزيز النمو المستدام والشامل.

ينعكس التزام المؤسسة بتعزيز نمو القطاع الخاص، ومعالجة القضايا العالمية مثل الحصول على الطاقة والبنية التحتية في عملياتها وإجراءاتها. في عام 2023، بلغت اعتمادات المؤسسة 531.66 مليون دولار أمريكي، خصصت لتقديم الدعم المالي للمؤسسات الشريكة، والاستثمار في المبادرات. خصصت اعتمادات المؤسسة لهذا العام لخطوط التمويل بنسبة 76.06%، والتمويل لأجل بنسبة 22.66%، والأسهم بنسبة 1.28%، مما يبرز مسايرة التحول الاستراتيجي للمؤسسة نحو تمويل الائتمان. وبذلك، يكون اعتمادات المؤسسة قد بلغت 6.92 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسها.

الاعتمادات حسب المنتجات: 2023

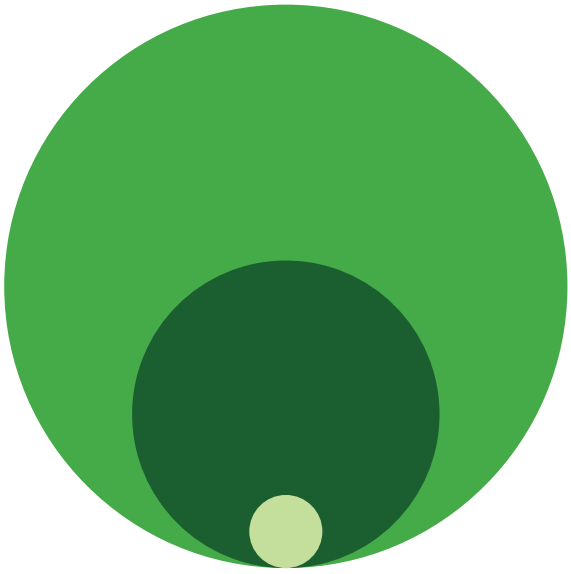

خطوط التمويل: **76.06%**

التمويل لأجل: **22.66%**

الأسهم: **1.28%**

توجهات اعتمادات ومدفوعات المؤسسة

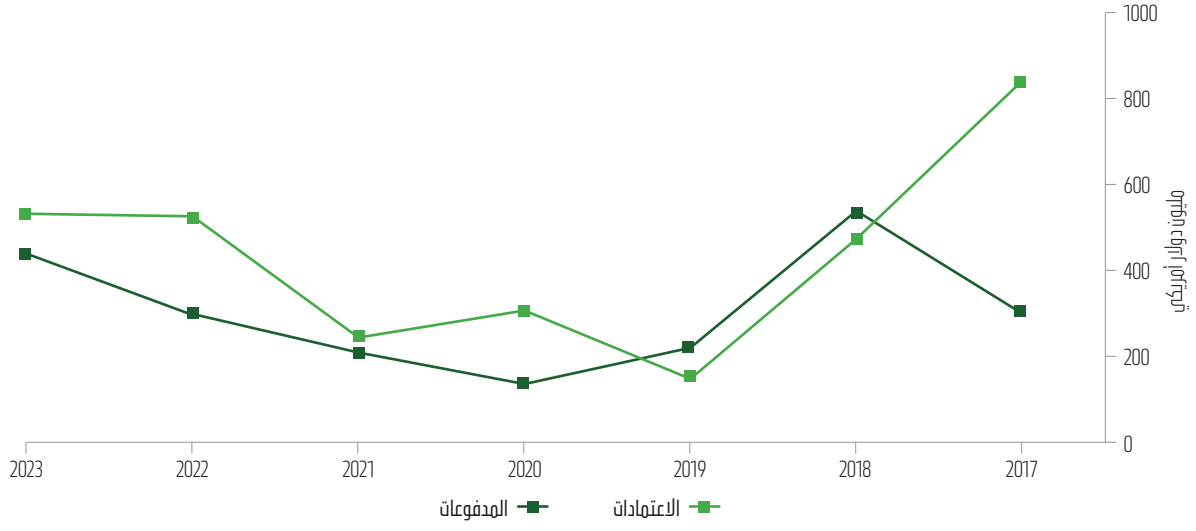

الاعتمادات حسب القطاعات: 2023

القطاع المالي:
77.34%

النقل:
4.72%

الصناعة والتعدين:
13.24%

الطاقة:
4.70%

الاعتمادات حسب المناطق: 2023

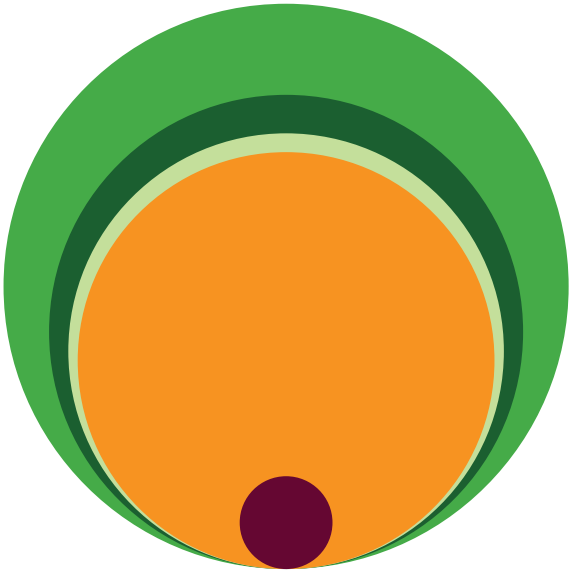

أوروبا وآسيا الوسطى:
34.86%

أفريقيا جنوب الصحراء:
18.96%

آسيا:
24.53%

إقليمي:
0.94%

الشرق الأوسط
وشمال افريقيا:
20.71%

من حيث القطاعات، خصصت نسبة 77.34% من اعتمادات المشاريع الجديدة لهذا العام للقطاع المالي، تليها الاستثمارات في القطاع غير المالي التي تركز على القطاعات عالية التأثير مثل الصناعة والتعدين (13.24%) والنقل (4.72%) والطاقة (4.70%). من حيث التوزيع الإقليمي، تم تخصيص 34.86% من الاعتمادات لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، تليها آسيا (24.53%)، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (20.71%)، وأفريقيا جنوب الصحراء (18.96%)، ومشروع إقليمي واحد في آسيا (0.94%).

فيما يتعلق بالمدفوعات، شهدت عام 2023 زيادة كبيرة في الكفاءة، فقد بلغت 438.78 مليون دولار أمريكي بارتفاع كبير عن مستوى 2022 (310.53 مليون دولار أمريكي)، وخُصّصت النسبة الكبرى منها للقطاع المالي (86.33%)، والصناعة والتعدين (13.67%). كما بلغت نسبة المدفوعات إلى الاعتمادات 82.53% (2022: 54.88%).

كما بلغت نسبة المدفوعات إلى الاعتمادات 82.53% (2022: 54.88%).

المدفوعات حسب القطاعات: 2023

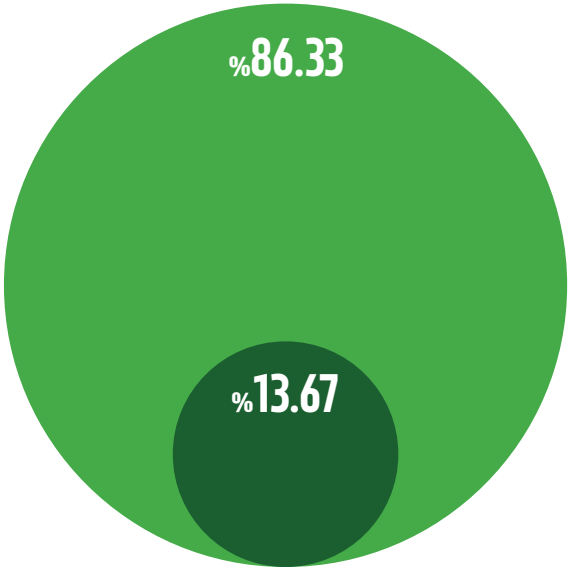

إجمالي قيمة المدفوعات
438.78
مليون دولار أمريكي

القطاع المالي:
378.80 مليون دولار أمريكي

الصناعة والتعدين:
59.98 مليون دولار أمريكي

نسبة المدفوعات إلى الاعتمادات: 2022 مقابل 2023

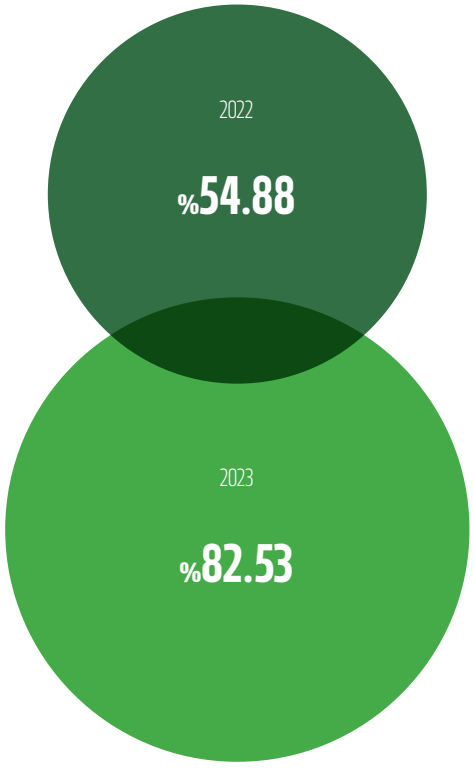

إجمالي توزيع المدفوعات بالدولار الأمريكي: 2022 مقابل 2023

3.2 معالم بارزة منذ تأسيس المؤسسة

بلغت قيمة الإعتمادات التراكمية التي قدمتها المؤسسة منذ تأسيسها 6.92 مليار دولار أمريكي، بينما تجاوزت المدفوعات 4.51 مليار دولار أمريكي خصصت لتنمية القطاع الخاص.

اعتمدت المؤسسة، منذ تأسيسها في عام 1999، 451 مشروعا بقيمة 6.9 مليار دولار أمريكي. وتشمل اعتمادات المؤسسة قطاعات مختلفة، منها القطاع المالي، والبنية التحتية، والزراعة، والتصنيع، والطاقة، ولها عمليات استثمارية في 50 بلدا عضوا. مما يبرز النطاق الواسع والتنوع القطاعي لعمليات المؤسسة.

وتشمل اعتماداتنا:

- 138 مشروع خطوط تمويل بقيمة 3.57 مليار دولار أمريكي
- 168 مشروع تمويل لأجل بقيمة 1.90 مليار دولار أمريكي
- 130 مشروعا سهميًا بقيمة 922.63 مليون دولار أمريكي
- 15 مشروع صناديق بقيمة 532.85 مليون دولار أمريكي

وخصص ما نسبته 78.97% من الاعتمادات حتى الآن لتمويل الائتمان (التمويل لآجل وخطوط التمويل)، تليها المشاركة في الأسهم (الأسهم المؤسسية وأسهم الشركات) بنسبة 13.33%، والنسبة الباقية (7.70%) خصصت للاستثمارات في الصناديق.

الاعتمادات حسب المنتجات

مجموع الاعتمادات حسب المنتجات منذ تأسيس المؤسسة

خطوط التمويل: 51.55%

الأسهم: 13.33%

التمويل لأجل: 27.42%

الصناديق: 7.70%

الاعتمادات حسب القطاعات

مجموع الاعتمادات حسب القطاعات منذ تأسيس المؤسسة

خُصّصت الحصة الكبرى من اعتمادات المؤسسة منذ تأسيسها للقطاع المالي (باستثناء الصناديق)، مع التركيز بوجه خاص على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات المالية الشريكة، بما يمثل 60.07% من إجمالي الاعتمادات (أكثر من 4.15 مليار دولار أمريكي). ويستحوذ قطاع الصناعة والتعدين على ثاني أكبر حصة (14.06%) باعتمادات إجمالية بلغت قيمتها 973.0 مليون دولار أمريكي. وتليه الصناديق بنسبة 7.70%، بينما خصص الباقي (17.25%) لقطاعات الطاقة، والتمويل العقاري، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والنقل، والمعلومات والاتصالات، والتجارة. وخُصّص مبلغ 63.78 مليون دولار أمريكي المتبقي، الذي يمثل 0.92% من الاعتمادات التراكمية، لقطاعات الزراعة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات.

القطاع المالي:
60.07%

الصناعة والتعدين:
14.06%

الصناديق:
7.70%

الطاقة:
6.02%

العقارات:
3.32%

النقل:
2.74%

الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى:
2.62%

التجارة:
1.52%

المعلومات والاتصالات:
1.03%

الزراعة:
0.71%

التعليم:
0.20%

المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات:
0.02%

الاعتمادات حسب المناطق

مجموع الاعتمادات حسب المناطق منذ تأسيس المؤسسة

اوروبا وآسيا الوسطى:
24.23%

آسيا:
15.85%

الشرق الأوسط وشمال افريقيا:
23.85%

إقليمي:
11.97%

افريقيا جنوب الصحراء:
21.14%

عالمي:
2.96%

المدفوعات حسب المنتجات

مجموع المدفوعات حسب المنتجات منذ تأسيس المؤسسة

خطوط التمويل:
47.25%

الأسهم:
13.29%

التمويل لأجل:
33.18%

الصناديق:
6.29%

وتجسّد اعتماداتنا أيضًا مدى امتدادنا الجغرافي الواسع. فبحلول نهاية عام 2023، شملت عمليات المؤسسة الاستثمارية 50 بلدا عضوا، إضافة إلى عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية الممتدة عبر عدة اقتصادات. وتمثل منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 24.23%، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 23.85 % من إجمالي الاعتمادات، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 21.14%، ومنطقة آسيا بنسبة 15.85%. وتمثّل حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي العديد من الدول في مناطق مختلفة 14.93% من إجمالي الاعتمادات.

وقد بلغت مدفوعات المؤسسة منذ تأسيسها ما مجموعه 4.51 مليار دولار أمريكي. وتختلف المدفوعات حسب المنتجات، إذ تمثل مشاريع خطوط التمويل والتمويل لآجل النسبة الكبرى (47.25% و33.18% على التوالي). ومثلت عمليات الأسهم 13.29%، تليها الصناديق بنسبة 6.29 %.

3

عملياتنا، وأنشطتنا، وأداؤنا: معالم بارزة في عام 2023

في عام 2023، ساعدت مساعي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والابتكار موازاة مع تحسين الوصول إلى التمويل الإسلامي. يقدم هذا القسم نماذج للأثر الإنمائي لتدخلاتنا.

1.3 دعم التوسع الاقتصادي في بنجلاديش من خلال التمويل الإسلامي

حققت بنغلاديش إنجازات كبيرة في مجال الحد من الفقر إلى جانب تحقيق نمو اقتصادي مستدام. بالمقابل، تواجه الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد تحديات كبرى، خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص، مما يهدد بتقويض سنوات من التقدم التنموي الذي حققته البلاد. وهذا ما دفع بالمؤسسة إلى استخدام التمويل الإسلامي بشكل استراتيجي كأداة محورية، لتعزيز السبل المبتكرة وسهلة الوصول لتمويل القطاع الخاص في البلاد بهدف تمكين وتعزيز مرونة هذا القطاع وتحفيز النمو المستدام.

تمكين النمو: التعاون الاستراتيجي للمؤسسة مع بنك ميوتيول ترست

ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف، ومنها بنك التنمية الألماني، وبنك التنمية الآسيوي، بهدف التخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في بنجلاديش، استطاعت شركة بنك ميوتيول ترست جذب استثمارات من صندوق نورفند، وهو صندوق نرويجي مهمته مماثلة لمهمة المؤسسة في الحد من الفقر، وتنمية القطاع الخاص.

وسعى بنك ميوتيول ترست إلى توسيع عمليات التمويل الإسلامي، ودعم مؤسسات القطاع الخاص في بنغلاديش. ومن خلال التعاون مع بنك المشرق، اتصل بنك ميوتيول ترست بالمؤسسة لعقد شراكة، بهدف الاستفادة من تركيز المؤسسة على النمو الشامل، والمستقبل المستدام، وهو ما يتوافق مع رؤية البنك.

في أكتوبر 2022، وافقت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على تقديم خط تمويل بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لفائدة بنك ميوتيول ترست، ضمن قرض مشترك بقيمة 60 مليون دولار أمريكي أشرف على ترتيبه بنك المشرق. وقد خصص هذا التمويل للنافذة الإسلامية لشركة بنك ميوتيول ترست، والتي تستهدف مؤسسات القطاع الخاص في بنغلاديش. وشمل هذا القرض كلا من الشريحتين التقليدية والإسلامية، حيث شاركت المؤسسة حصريًا كوكيل استثماري للشريحة الإسلامية.

الأثر التنموي: النمو الشامل والتمويل المستدام

يهدف خط التمويل إلى إفادة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مع التركيز على القطاعات الرئيسية المحورية للتنويع الاقتصادي في بنغلاديش، والمتوافقة مع هدف النمو الشامل والتمويل المستدام. وشملت القطاعات المستهدفة الزراعة، صناعة الدراجات الهوائية، والأدوية، والتعبئة والتغليف، والتصنيع، وتعزيز الممارسات المستدامة والتنمية الاقتصادية.

يتماشى التمويل مع إطار أهداف التنمية المستدامة للمؤسسة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم 8- العمل اللائق والنمو الاقتصادي، و9- الصناعة والابتكار والبنية التحتية، و3- الصحة الجيدة والرفاهية، و7- الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة.

وقد قدم خط التمويل الدعم لـ 550 من عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، منها 65 شركة صغيرة ومتوسطة تقودها نساء، مما أدى إلى خلق 61 فرصة عمل، منها 53 للنساء. وتجسد هذه المبادرة الجهود المتضافرة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والتنمية المستدامة في بنغلاديش.

تشكل هذه العملية التي تجمع بين إصدار الصكوك بالعملة المحلية، وتقديم خطوط التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خطوة رائدة للمؤسسة.

2.3 شراكة تمويل رائدة بالعملة المحلية في كازاخستان

في عام 2023، حققت المؤسسة إنجازًا هامًا تمثل في تقديم خط التمويل الافتتاحي بالعملة المحلية بقيمة 2.0 مليار تينغ كازاخستاني (ما يعادل 4.4 مليون دولار أمريكي) لفائدة شركة «مجموعة الإجارة» في كازاخستان. نفذت هذه العملية في إطار أول برنامج للصكوك بالعملة المحلية في كازاخستان، والذي أطلق كجزء من مبادرة تعبئة الموارد التابعة للمؤسسة بهدف تعزيز عمليات خطوط التمويل في كازاخستان وتعزيز تنمية القطاع الخاص في البلاد.

تأسست شركة «مجموعة الإجارة» عام 2005 في مدينة ألماتي، كازاخستان. وهي متخصصة في منتجات الإجارة، وتقدم خدماتها على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تغطي مختلف الصناعات، وقد أدرجت في بورصة كازاخستان في عام 2018. وهذا هو اول ما تقدمه المؤسسة للشركة.

تشكل هذه العملية التي تجمع بين إصدار الصكوك بالعملة المحلية، وتقديم خطوط التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خطوة رائدة للمؤسسة وواعدة بالتنفيذ في الدول الأعضاء الأخرى، مما يمكّن المؤسسة من التمويل بالعملات المحلية. وتتوافق هذه العملية بالعملة المحلية مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 8 – العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 9 – الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف 17 – الشراكة من أجل تحقيق الأهداف.

نهج الاستثمار والالتزام والتأثير

3.3 تيسير الحصول إلى التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية لمؤسسات القطاع الخاص في مصر

في عام 2023، قدمت المؤسسة خط تمويل جديد لفائدة بنك البركة مصر ضمن ترتيب تمويل مشترك بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، ساهمت فيه المؤسسة بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي، وتولت دور المنظم الرئيسي، ووكيل الاستثمار.

بنك البركة مصر هو عميل جديد لخطوط تمويل المؤسسة، وهو بنك إسلامي في ملكية مجموعة البركة، ومقرها الرئيسي في مملكة البحرين. ومكن هذا التمويل المؤسسة من توسيع وجودها في مصر، لتكون مثالاً يحتذى به في دعم نمو التمويل الإسلامي داخل البلاد.

ويهدف التمويل المخصص لبنك البركة مصر إلى تمويل المشروعات المؤهلة التي ترعاها الشركات المسجلة في مصر، مع التركيز على دعم المشروعات المستدامة بيئيًا من خلال المرابحة أو الإجارة أو طرق التمويل الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وينصب التركيز على توجيه هذا التمويل نحو مشاريع القطاع الخاص، وخصوصا إفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصولها إلى التمويل. وإلى جانب تعزيز الوعي بمنتجات

وخدمات التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي، فإن المشاريع المزمع تمويلها واعدة بتحقيق أثرٍ إنمائي كبير. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي هذا التمويل إلى تعزيز المحفظة التمويلية للبنك، وبالتالي الرفع من ربحيته.

من المتوقع أن تتوافق هذه المبادرة مع ستة أهداف من أهداف التنمية المستدامة: الهدف 1 (القضاء على الفقر)، الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، الهدف 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة)، الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكة من أجل الأهداف). وباستخدام نهج الاستثمار والمشاركة والتأثير، يستثمر المشروع بشكل مباشر في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، ويشرك الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، ويؤثر على الأهداف رقم 1، و3، و7، و9 من أهداف التنمية المستدامة.

ساهمت فيه المؤسسة بمبلغ

30 مليون دولار أمريكي

وتولت دور المنظم الرئيسي، ووكيل الاستثمار.

4.3 دعم القطاع الخاص في غينيا من خلال تمويل بنك التجارة والصناعة - غينيا

في عام 2023، قدمت المؤسسة خط تمويل بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي لبنك التجارة والصناعة في غينيا، الذي تأسس بتاريخ 2 يوليو 2012، في إطار خطط توسع مجموعة بنك التجارة والصناعة في غرب إفريقيا، ومقرها الرئيسي في كوناكري، عاصمة غينيا. وبصفته بنكًا تجاريًا، يشارك بنك التجارة والصناعة في تمويل القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من مواجهة بيئة اجتماعية واقتصادية مليئة بالتحديات والمنافسة المتزايدة، فقد تمكن البنك من تلبية احتياجات العملاء بشكل فعال من خلال معرفته العميقة بالسوق المحلي واستراتيجياته التجارية الفعالة. وهذا ما مكن البنك من زيادة حصته السوقية (مقاسة بإجمالي الأصول) إلى 4.44 % في عام 2022، مقارنة بـ 3.47 % في العام السابق.

ويستخدم بنك التجارة والصناعة الغيني تمويل المؤسسة من أجل تقديم الدعم المالي للقطاع الخاص في غينيا، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، العاملة في القطاعات المؤهلة. وقد قدم البنك مجموعة من المشاريع المؤهلة للاستفادة من التمويل بقيمة إجمالية تبلغ 20 مليون دولار أمريكي، مما يبرز قدرته الاستيعابية الكبيرة.

وقد قدم البنك مجموعة من المشاريع المؤهلة للاستفادة من التمويل بقيمة إجمالية تبلغ

20 مليون دولار أمريكي، مما يبرز قدرته الاستيعابية الكبيرة.

5.3 تمويل استراتيجي من المؤسسة لدعم خطط الشركة القابضة المصرية الكويتية

في مايو 2022، وافق مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على تقديم تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 40 مليون دولار أمريكي، لمدة ست سنوات، لفائدة الشركة القابضة المصرية الكويتية، بهدف تعزيز خطط توسع الشركة، خاصة بالنسبة لفرعها، امتياز حقل غاز شمال سيناء (NSCO). لكن الشركة أجلت العملية بسبب زيادة السيولة من تصفية أدوات سوق المال وتحسن الأداء التشغيلي في قطاعي الأسمدة والطاقة. في الآونة الأخيرة، أعربت الشركة عن اهتمامها بهذا التمويل لدعم مساعيها لعام 2023، لا سيما عمليات الاستحواذ على حصة من أسهم بوابة الكويت القابضة لزيادة ملكيتها بما يتجاوز الحصة الحالية البالغة 71.67 %.

تستحوذ شركة بوابة الكويت القابضة على الحصة الأكبر في أليكسفيرت، وهي شركة منتجة ومصدرة بارزة للأسمدة النيتروجينية في مصر. وتعد شركة بوابة الكويت القابضة جزءًا محوريًا من خطط الاستحواذ الخاصة بالشركة القابضة المصرية الكويتية. ومن شأن زيادة ملكيتها في شركة بوابة الكويت القابضة أن يؤدي إلى تعزيز ملكيتها غير المباشرة لشركة أليكسفيرت، الرائدة في مجال الأمن الغذائي.

نظرة عامة على العملية

بتاريخ 31 ديسمبر 2022، استحوذت الشركة القابضة المصرية الكويتية، على حصة 64.5 % من أسهم بوابة الكويت القابضة، وهي كيان استثماري متخصص. وتواصل الشركة القابضة المصرية الكويتية جهودها لشراء حصة إضافية بنسبة 20 % من المساهمين الصغار بقيمة 100 مليون دولار أمريكي. واستهدفت الشركة تملك 91 % من اسهم بوابة الكويت القابضة بحلول نهاية عام 2023، بعد أن استحوذت بالفعل على حوالي 7 % من أسهم الشركة من مواردها الداخلية. وتجدر الإشارة إلى أن شركة بوابة الكويت القابضة كيان بدون ديون، وتدير فقط أليكسفيرت في مصر، وتمتلك 60 % من أسهمها.

يهدف تمويل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى دعم مساعي الشركة القابضة المصرية الكويتية للاستحواذ، المضمون بضمان مؤسسي من امتياز حقل غاز شمال سيناء (NSCO)، وهي شركة فرعية مخصصة للتنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه، وحق ضمان في أسهم محددة في بوابة الكويت القابضة بنسب وآليات تغطية متفق عليها مسبقًا.

تعريف بالشركة القابضة المصرية الكويتية

تأسست الشركة القابضة المصرية الكويتية في عام 1997 على يد رجال أعمال كويتيين ومصريين، وهي شركة مدرجة في البورصة المصرية وبورصة الكويت. وخلال عقدين من الزمن، برزت الشركة القابضة المصرية الكويتية ككيان استثماري رائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعمل على تنويع محفظته الاستثمارية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الأسمدة، والبتروكيماويات، وإنتاج الغاز، وتوزيع الكهرباء، وتوليد الطاقة، والتأمين والتمويل الأصغر. في قطاع الطاقة في مصر، تتمركز الشركة القابضة المصرية الكويتية باعتبارها الشركة الوحيدة المتكاملة كليا. وتوظف شركات محفظتها أكثر من 6,500 موظفا، مع إمكانية خلق المزيد من فرص العمل بفضل نمو الشركة واستثماراتها.

أظهرت البيانات المالية الموحدة للشركة القابضة المصرية الكويتية إلى غاية الشهر التاسع من عام 2023 إيرادات بقيمة 588.4 مليون دولار أمريكي، أعلى بكثير من المتوسط التاريخي لما قبل الحرب الروسية الأوكرانية، مع الحفاظ على مستويات ربحية قوية، بهامش دخل صاف عند 29%. في الشهر التاسع من عام 2023، بلغ إجمالي أصولها الموحدة 1.92 مليار دولار أمريكي، وبلغت حقوق المساهمين 636.1 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد 19، حافظت الشركة على أداء قوي في جميع القطاعات مما يبرز كفاءتها التشغيلية.

الأثر الإنمائي

يتوافق التمويل المقترح مع رؤية الدولة لإشراك القطاع الخاص في القطاعات الاستراتيجية، وخاصة الغاز والكهرباء. كما يمثل هذا المشروع الأول من نوعه للشركة القابضة المصرية الكويتية في مجال التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والذي قد يعزز الطلب المستقبلي على الصكوك وغيرها من المنتجات المالية الإسلامية.

ويستهدف التمويل أهداف التنمية المستدامة 7- (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، و8- (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و9- (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، و11- (مدن ومجتمعات مستدامة).

كما يمثل هذا المشروع الأول من نوعه للشركة القابضة المصرية الكويتية في مجال التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والذي قد يعزز الطلب المستقبلي على الصكوك وغيرها من المنتجات المالية الإسلامية.

6.3 موافقة المؤسسة على التخارج بالكامل من البنك الإسلامي الغيني

يعود تاريخ استثمار المؤسسة في البنك الإسلامي الغيني إلى عام 2009 عندما اتخذت إدارة المؤسسة قراراً استراتيجيًا بالاستحواذ على أسهم البنك الإسلامي الغيني من دار المال الإسلامي القابضة. استحوذت المؤسسة في البداية على حصة قدرها 50.01 % من رأسمال البنك، وضخت مساهمة إضافية بقيمة 8.8 مليون دولار أمريكي لترفع حصتها إلى 68.45 % من رأسمال البنك. تم نقل أسهم المؤسسة في البنك الإسلامي الغيني إلى شركة تمويل أفريقيا القابضة في عام 2009.

وعلى الرغم من أن البنك مر بالعديد من التحديات المالية، وتحديات الحوكمة في مراحله الأولى، فقد حقق تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة بعد تغيير إدارته وتحوله الاستراتيجي. ومنذ ذلك الحين، واصل البنك نموه وتطوره وخلق قيمة مضافة لمساهميه، بما في ذلك المستثمرين المحتملين. وفيما يلي بعض النقاط البارزة حول هذا البنك:

- حقق البنك الإسلامي الغيني ربحية مالية مستدامة في عام 2022 على الرغم من التغييرات الإدارية الكبيرة، ولا يزال سائرا على طريق النمو المستدام.
- وفيما يتعلق بمحفظته المالية، حقق البنك معدل نمو سنوي مركب قدره 21.1% للفترة 2018-2022، في حين حققت الودائع معدل نمو سنوي مركب قدره 38.3% لنفس الفترة.

وفيما يتعلق بمحفظته المالية، حقق البنك معدل نمو سنوي مركب قدره 21.1% للفترة 2018-2022.

وافقت المؤسسة على التخارج بالكامل من البنك الإسلامي الغيني في عام 2024 بعد تحقيق المعالم الإستراتيجية والتنموية الأساسية المستهدفة. إن عملية التخارج المقترحة هي نتيجة للجهود المتواصلة التي تبذلها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لإعادة موازنة محفظة أسهمها في الوقت المناسب وفقًا لسياسة التخارج التي وافق عليها مجلس الإدارة، من خلال الأخذ في الاعتبار الأهداف المالية والتنموية.

الإنجازات الرئيسة الأخرى في عام 2023

أول عملية إصدار صكوك وخطوط التمويل بالعملة المحلية **في كازاخستان**

توقيع **مذكرتي تفاهم** لإنشاء مكتب قطري **وفرع** إقليمي

نشر **تقرير** تطوير التمويل الإسلامي للمؤسسة ومجموعة بورصة لندن 2023

أول عمليات البنية التحتية في **ماليزيا** و**السنغال**

ست عمليات كمدير رئيسي مشترك

تحسن النظرة المستقبلية لتصنيف المؤسسة من "**سلبي**" إلى "**مستقر**"

نشر تقرير ريفينيتيف لتوقعات البنية التحتية لمنظمة التعاون الإسلامي 2023: **خلق الفرص وتعزيز الروابط**

4 أوجه التآزر والشراكات الخاصة بالمؤسسة

تتعاون المؤسسة مع العديد من الجهات المعنية لتعزيز دور القطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية العالمية. يسلط هذا القسم الضوء على كيفية مساهمة الشراكات الاستراتيجية في إنجازات المؤسسة.

1.4 تعزيز التعاون الدولي

في خضم مشهد عالمي مليء بالتحديات، تدرك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التحديات الإنمائية التي تواجه دولها الأعضاء، إلى جانب عدد كبير من الدول الأخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين والفوارق الاقتصادية. ومع تفاقم هذه الروابط المعقدة والمترابطة، تبرز ضرورة اتخاذ إجراءات فورية وجماعية مع الشركاء العالميين لمواجهتها.

نعتقد في المؤسسة أن الشراكات الفعالة متعددة الأطراف والمشاركة القوية مع المجتمعات وأصحاب المصلحة المعنيين ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. في هذا الصدد، يلعب القطاع الخاص - بقدراته المبتكرة ودرايته التكنولوجية، بالإضافة إلى مساهماته التمويلية والاستثمارية - دورًا استراتيجيًا متزايدًا في تقديم الحلول التي بإمكانها تغيير العالم.

على مدار عام 2023، استفادت المؤسسة من شبكتها القائمة من الشراكات التي تشمل بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، وصناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المالية، والبنوك المركزية، والمستشارين الفنيين. تماشياً مع مهمتنا الأساسية، تتمثل الأولويات الرئيسية للمؤسسة في سعيها لتطوير القطاع الخاص في توفير حلول التمويل، والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة.

وسعيا إلى تحقيق أهدافنا، حددت المؤسسة شركاء لهم نفس التفكير الاستراتيجي، والمهام، والأهداف. تمخض عن ذلك إقامة العديد من الشراكات الاستراتيجية، والمبادرات التعاونية، بهدف إيجاد أوجه تآزر دائمة تدفعنا نحو تحقيق نتائج إنمائية مستدامة ومؤثرة.

2.4 شراكات المؤسسة في عام 2023

1. لجنة التنسيق الفني

تعمل المؤسسة على نحو وثيق مع كيانات مجموعة البنك، ولا سيما المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، لتعزيز الشراكات والتعاون داخل المجموعة من خلال اجتماعات لجنة التنسيق الفني واجتماعات الرؤساء التنفيذيين للكيانات.

عدد الصفقات والالتزامات المشتركة

المستهدف **20**

المنجز **31**

المبلغ الإجمالي للصفقات المشتركة (خطوط التمويل)

المستهدف **200 مليون دولار أمريكي**

المنجز **394 مليون دولار أمريكي**

تنظيم

31

حدثًا مشتركًا : أكثر من العدد المستهدف (20 حدثًا)

عدد البرامج القطرية المطورة في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

المستهدف	المنجز
4	7

مصر، تونس، بنين، توغو، السنغال، موريتانيا، الكاميرون

عدد أنشطة تطوير الأعمال المشتركة - حضوريا وافتراضيا

المستهدف	المنجز
4	13

تطوير

7

برامج قطرية في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية : أكثر من العدد المستهدف (4 أهداف)

وسعيا إلى تحقيق أهدافنا، حددت المؤسسة شركاء لهم نفس التفكير الاستراتيجي، والمهام، والأهداف.

المبلغ الإجمالي للصفقات المشتركة

المستهدف	المنجز
15	16

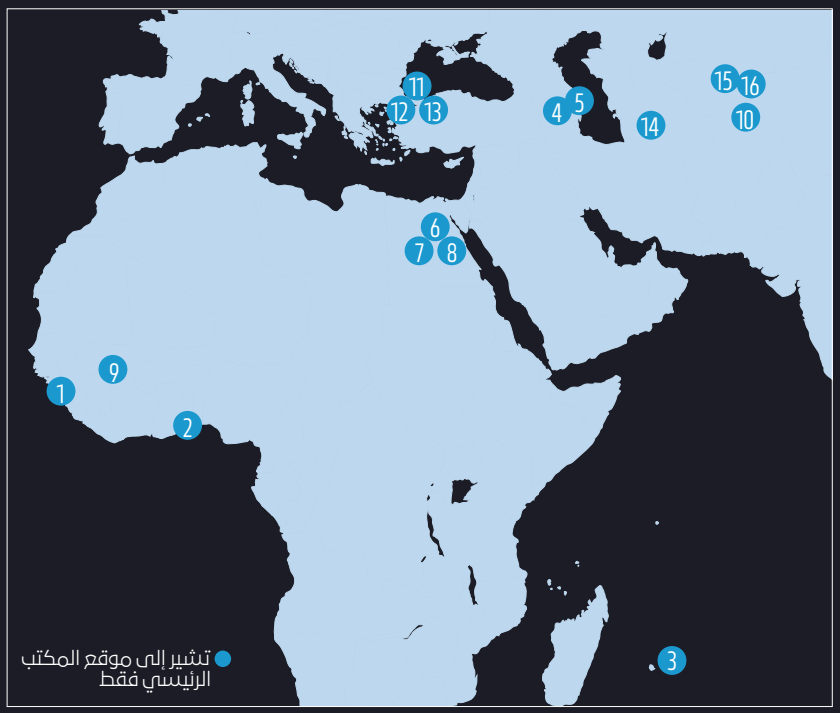

1 بنك فيستا (إقليمي)
2 بنك الاستثمار والتنمية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إقليمي)
3 بنك التجارة والتنمية لدول شرق وجنوب افريقيا (إقليمي)
4 رابيتابانك (أذربيجان)
5 تورانبانك (أذربيجان)
6 بنك مصر (مصر)
7 البركة مصر
8 البنك الأهلي المصري
9 البنك المالي للتضامن (مالي)
10 إسخاتا (طاجيكستان)
11 زيرات كاتيليم (توركي)
12 بنك فاكيف كاتيليم (توركي)
13 كولدن كلوبال بنك (تركيا)
14 بنك ريسغال (تركمانستان)
15 ميكروكريديتبانك (أوزبكستان)
16 أساكابانك (أوزبكستان)

2.4 شراكات المؤسسة في عام 2023 (تتمة)

2. الشراكات ومذكرات التفاهم المبرمة حديثاً بشأن تقاسم حزم المشاريع والتمويل المشترك:

شركة الإمارات الدولية للاستثمار (EIIC)

مجموعة كابيتال ترست (المغرب)

المكتب الشريف للفوسفاط - أفريقيا (المغرب)

صندوق إثمار (المغرب)

باور سيمنت (باكستان)

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

بنك السلام الجزائر

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

بنك التجارة والتنمية لدول شرق وجنوب أفريقيا

3. المشاركات الاستراتيجية وحلقات العمل مع مؤسسات تمويل التنمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بشأن فرص تعزيز التعاون المتعلقة بما يلي:

فرص التمويل المشترك ومجموعة المشاريع وتعزيز التعاون

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)

البنك الأفريقي للتنمية

بروبارکو - الوكالة الفرنسية للتنمية

البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير

شركة الإمارات الدولية للاستثمار (EIIC)

مؤسسة التمويل الدولية - تركيا

تقاسم المعارف

جمعية البنوك والمؤسسات المالية

> بشأن الخدمات الاستشارية لإصدار الصكوك.

الخليج المتحد للخدمات المالية – افريقيا الشمالية

> تعميق فهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها صكوك العملة المحلية والتأكيد على أهمية تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مواتية في نطاق سوق رأس المال.

المؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي

> بشأن برنامج الاستجابة للأمن الغذائي التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتحديات السائدة في مجال الأمن الغذائي في الدول الأعضاء.

تنظيم اجتماع شيربا لنادي تمويل التنمية الدولي لعام 2023

> في مارس 2023، استضافت المؤسسة الاجتماع الافتتاحي لشيربا نادي تمويل التنمية الدولي في جدة، المملكة العربية السعودية، حيث التقت مؤسسات تمويل التنمية الرائدة في العالم لتعزيز الجهود من أجل التنمية المستدامة والنمو الشامل. وشمل الحدث الذي استمر يومين حوارات حول التمويل المستدام، والاستثمار ذي الأثر الإنمائي، والدور المركزي لتمويل التنمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3.4 الفعاليات البارزة في الصور

تستضيف المؤسسة فعاليات مختلفة كل عام، ونعرض هنا مجموعة مختارة من الصور التي تلتقط النقاط البارزة

في الأسفل: مهنيو المؤسسة يشاركون في البرنامج التدريبي LEAP (القيادة والتميز والتطوير المهني) لتطوير مهاراتهم وخبراتهم.

أعلى : لحظة متميزة في مجال الشراكات: المهندس هاني سالم سنبل إلى جانب الدكتورة هبة أحمد، يعرضان بفخر الاتفاقية الموقعة لمبادرة صكوك الوقف النقدي المبتكرة، تحالف استراتيجي لتعزيز التنمية والتضامن الاقتصاديين.

وسط وأعلى اليسار: قمة الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة، أثناء تقديم المهندس هاني سالم سنبل لمداخلة قيمة حول تسخير التمويل الإسلامي لتعزيز النمو الإقليمي، مع التركيز على مبادرات المؤسسة في دعم التنمية المستدامة وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أعلاه: المؤسسة تستضيف وفدا من وزارة المالية العمانية، تبادل الرؤى حول خدماتنا واستكشاف التعاون في المستقبل. امتنان لهذا التبادل وتطلع للمشاريع الإنمائية المشتركة في المستقبل.

أعلى: السيد عثمان بويوكموتلو، مدير إدارة الإستراتيجية في المؤسسة، يلتقي بالسيد محمود أسملي، رئيس رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين في تركيا (MUSIAD) لمناقشة فرص الشراكة.

أعلى اليسار: استضافت المؤسسة الاجتماع الافتتاحي لنادي تمويل التنمية الدولي شيربا لعام 2023 في جدة، المملكة العربية السعودية، حيث جمع بين مؤسسات تمويل التنمية الرائدة من جميع أنحاء العالم لتعزيز الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل.

اليمين: فريق تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة يحتفل بإنجاز رقمي بتحقيق التخزين السحابي الآمن لأكثر من مليون وثيقة، خطوة ذات أهمية كبرى نحو تحقيق التميز والاستدامة.

الوسط وأسفل اليسار: المهندس هاني سالم سنبل يرأس وفد المؤسسة إلى المغرب، إقامة الشراكات واستكشاف سبل آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي.

4.4 الجوائز والتقديرات منذ تأسيس المؤسسة

منحت جائزة أفضل عملية لعام 2022 وفقا لمجلة أخبار التمويل الإسلامي للأسواق الإسلامية الناشئة لشركة ريفر ميد فارم بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي بالتعاون مع بنك اسيا اليانس
أخبار التمويل الإسلامي (IFN) 2023

حصل مشروع بريف للنساء على جائزة شرفية
جوائز العالمية في التمويل الإسلامي
لعام 2022

أفضل مساهم في صناعة التمويل الإسلامي
مركز الهدى للصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي

"صفقة العام في الكويت" عن إصدار صكوك بنك الكويت الدولي من الفئة الثانية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2021

"صفقة السنة في مجال التأثير الاجتماعي/ الاستثمار المسؤول اجتماعيا/المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة" عن الصكوك المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي
مجلة أخبار التمويل الإسلامي2021

"صفقة السنة العابرة للحدود" و"صفقة السنة في باكستان" لعام 2019 عن آلية التمويل المزدوجة العملة لمشروع الطاقة الريحية بقدرة 50 ميغاوات لفائدة ناسدا للطاقة الخضراء
مجلة أخبار التمويل الإسلامي2020

المساهمة المتميزة في الابتكار المالي العالمي المسؤول في المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة لعام 2019
مجلة كابيتال فاينانس إنترناشيونال 2019

أفضل برنامج لتنمية رأس المال البشري لعام 2017
الجوائز العالمية في التمويل الإسلامي

الصفقة السيادية لعام 2016
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2017

المؤسسة الأكثر تميزا للمساهمة في التمويل الإسلامي
منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي 2015

"صفقة السنة في إفريقيا" عن إصدار الصكوك السيادية الأولى بقيمة 100 مليار فرنك إفريقي في جمهورية السنغال في يوليو
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

"صفقة السنة العابرة للحدود" عن معاملة مرابحة السلع البارزة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مع بنك طوكيو-ميتسوبيشي يو-إف-جي في سبتمبر
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

جائزة التميز للمساهمة المتميزة في تنمية التمويل الإسلامي في القطاع الخاص
قمة الصكوك لندن 2015

جائزة الاقتصاد الإسلامي - فئة المال والتمويل
غرفة دبي للتجارة والصناعة ومؤسسة تومسون رويترز 2015

جائزة أفضل مبادرة في التمويل الإسلامي
مجلة أفريكان بانكر 2015

أفضل بنك إنمائي
سي بي إي فاينانشال 2015

التميز في تنمية القطاع الخاص الإسلامي - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2014
مجلة التمويل الدولي 2014

"أفضل مقدّم للإجارة الإسلامية" و"أفضل مستشار في التمويل الإسلامي"
منظمة سي إم أو 2014

جائزة التميز في أعمال الصيرفة الإسلامية
مجلة أكويزيشن الدولية لعام 2014

جائزة أفضل بنك إسلامي للعام
جوائز إي سي كيو العالمية لعام 2014

أفضل مؤسسة لتنمية القطاع الخاص - الشرق الأوسط
جوائز آي اي آي آر للاقتصاد العالمي والاستدامة لعام 2014

أفضل بنك إنمائي
سي بي إي فاينانشال 2014

أفضل مبادرة مالية إسلامية
جوائز التميز لأكاديمية تتويج لعام 2013

جائزة التميز المؤسسي لعام 2012
المؤتمر العالمي للصيرفة الإسلامية لعام 2012

5 الفعالية الإنمائية

يعتبر تحقيق الفعالية الإنمائية هدفا رئيسيا تصبو المؤسسة لبلوغه بصفتها مؤسسة تمويل التنمية. يشرح هذا القسم كيفية متابعة وقياس تأثيرنا الإنمائي.

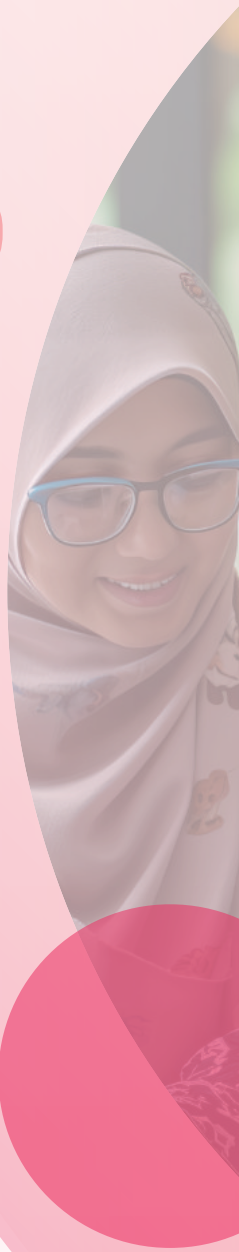

1.5 تطورات عام 2023

1. ساهمت المؤسسة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في استضافة الاجتماع السنوي للمؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص في لندن

عملت المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص منذ عام 2008 على توحيد المؤشرات وتخفيف عبء الإبلاغ عن العملاء المشتركين، وذلك من خلال معالجة التحدي المتمثل في كثرة نظم الإبلاغ فيما بين مؤسسات تمويل التنمية. ومنذ انضمامها إلى المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص في عام 2018، أصبحت المؤسسة عضوا ضمن شبكة متنامية من 28 مؤسسة لتمويل التنمية، مما ساهم في توسيع مقاييس المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص من 38 إلى 162، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وتشمل التطورات الملحوظة صياغة مؤشرات الأثر المشتركة في عام 2021 لمواضيع شاملة مثل العمل، والجنس، والمناخ. وتمثل مؤشرات الأثر المشتركة خطوة رئيسية إلى الأمام من أجل مواءمة قياس الأثر والإبلاغ عنه.

وفي ظل هذه الخلفية، استضافت المؤسسة، بالتعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، الاجتماع السنوي للمؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص في لندن تحت شعار «الاستفادة من المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص لتعزيز إدارة الأثر». وشدد الاجتماع على الاستفادة من المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص لتعزيز إدارة الأثر، وتعزيز التعاون، وتبادل المعارف بشأن المقاييس، ونظم إدارة الأثر، ومنهجيات التقييم. كما قدمت معلومات مستكملة عن الاستراتيجيات المؤسسية، وتنفيذ مقاييس جديدة، وتعزيز الإبلاغ المشترك، والتعلم فيما بين المؤسسات الأعضاء.

تضمنت نتائج الاجتماع السنوي لمبادرة المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص لعام 2023 ما يلي:

- الفهم المشترك للمؤشرات المستحدثة والمعززة.
- تحسين فهم وتقييم مدى استخدام المقاييس الجديدة في أطر تأثير مؤسسات تمويل التنمية.
- تسليط الضوء على كيفية الاستفادة من المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص للاستثمار في التأثير وكيف يمكن استخدامها بشكل أكبر للتأثير على وضع المعايير في مساحة الاستثمار المؤثرة.
- تبادل المعارف بشأن النُّهُج التقليدية والمبتكرة لقياس النتائج وتقييم الأثر في عمليات القطاع الخاص.
- تعزيز الشراكة والتعاون بين أعضاء مبادرة المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص والشركاء من القطاع الخاص.

وللمضي قدما، تظل المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص ذات أهمية حاسمة في تعميم مراعاة أفضل الممارسات لرصد أثر التنمية، وضمان توافرها على نطاق واسع للشركاء من غير مؤسسات تمويل التنمية. وإلى جانب المقاييس، تعزز المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص ثقافة تقاسم المعارف والتعلم فيما بين الشركاء.

تتماشى المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة.

2. استحداث نظام تقييم المشاريع

يعد نظام تقييم المشاريع أداة داخلية قوية مخصصة من شأنها المساعدة في توجيه المؤسسة لتقييم تدخلاتها من منظور المخاطر، إضافة إلى المنظور الإنمائي. طور فريق المراقبة والتقييم التابع للمؤسسة نظام تقييم المشاريع لقياس مقترحاته المحتملة من حيث الفعالية الإنمائية، وهو ما يتطلب من المؤسسة ضمان توزيع مواردها بأكثر الطرق استدامة وكفاءة.

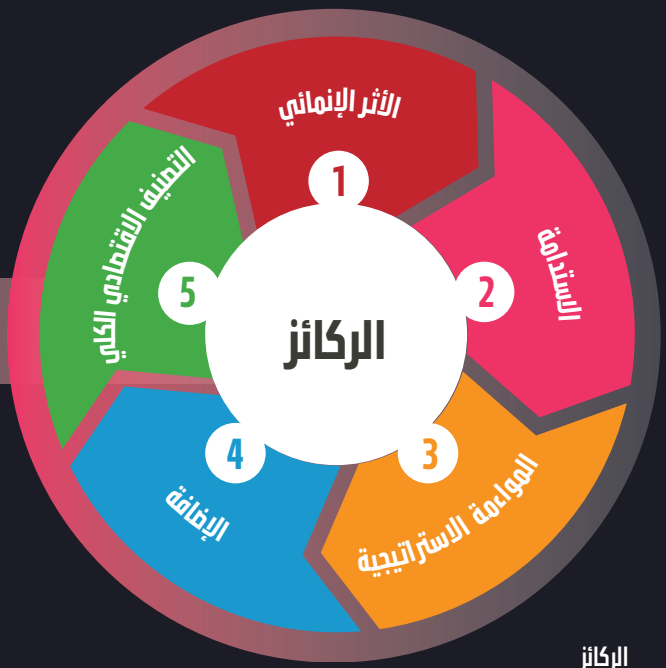

الركائز

1

- يتم تقييم التدخلات من خلال:
  - > المساهمة الإجمالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المستهدفة
  - > المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص

2

- تحليل الأداء المالي للمشاريع
- نموذج درجة المخاطر

3

- يشمل التركيز دون ان يقتصر على:
  - > خلق فرص عمل
  - > تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة
  - > تطوير القطاع المالي الإسلامي

4

- تقييم المساهمة الفريدة للمؤسسة بعيدا عما هو متوفر في السوق استنادا إلى:
  - > الإضافات المالية
  - > الإضافة غير المالية

5

- تصنيفات الدول الأعضاء مطورة من قبل الفرق الداخلية استنادا إلى:
  - > مؤشر جاذبية السوق
  - > تطوير القطاع الخاص

نظام تقييم المشاريع لدعم صنع القرار

وتشمل أهداف النظام ما يلي:

- تقدير الأثر الإنمائي للتدخلات المقدمة للموافقة عليها؛
- تحديد التدخلات التي تعزز الأثر الإنمائي للمؤسسة عند التقييم؛
- تقديم أدلة على الفعالية والمساءلة؛
- تحديد تقييمات/درجات الأداء المتوقعة بناءً على مدى الالتزام بتحقيق التدخلات لأهداف المؤسسة؛
- تعزيز ودعم مشاركة العملاء/الشركاء من أجل تحقيق الأثر الإنمائي جنبا إلى جنب مع العائد المالي.

2.5 نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية لعام 2023

تجري المؤسسة دراسة استقصائية سنوية لتجميع بيانات بشأن مساهمات عملائها / شركائها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس آثارها الإنمائية الملموسة.

المفتاح:

- إدراج التمويل الإسلامي: معالم و أبرز ملامح 2023
- تمكين المرأة من خلال التمويل الإسلامي
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والنمو المالي
- التنمية الاقتصادية والمجتمعية
- البنية التحتية وبناء القدرات
- التدريب وتنمية القدرات

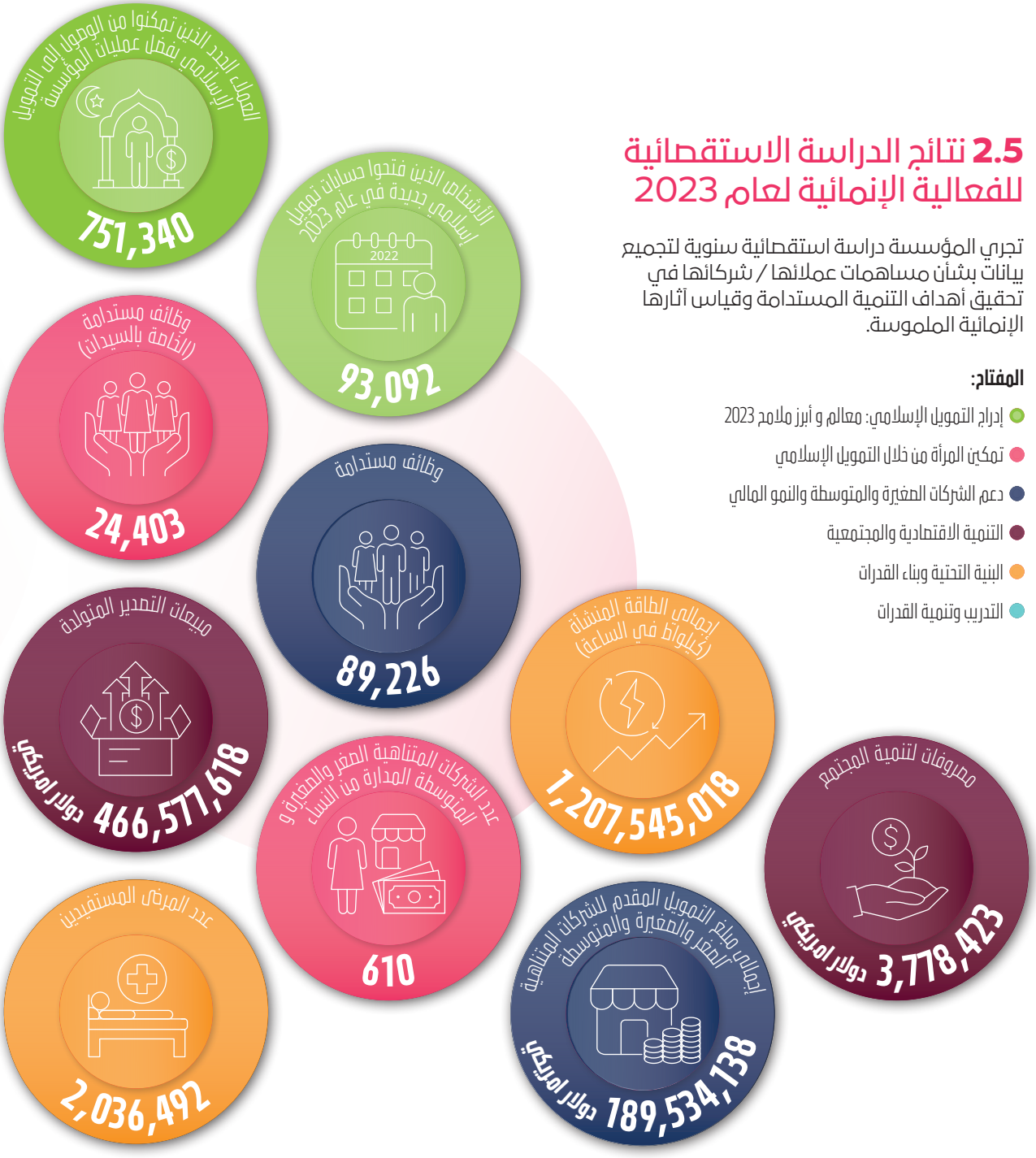

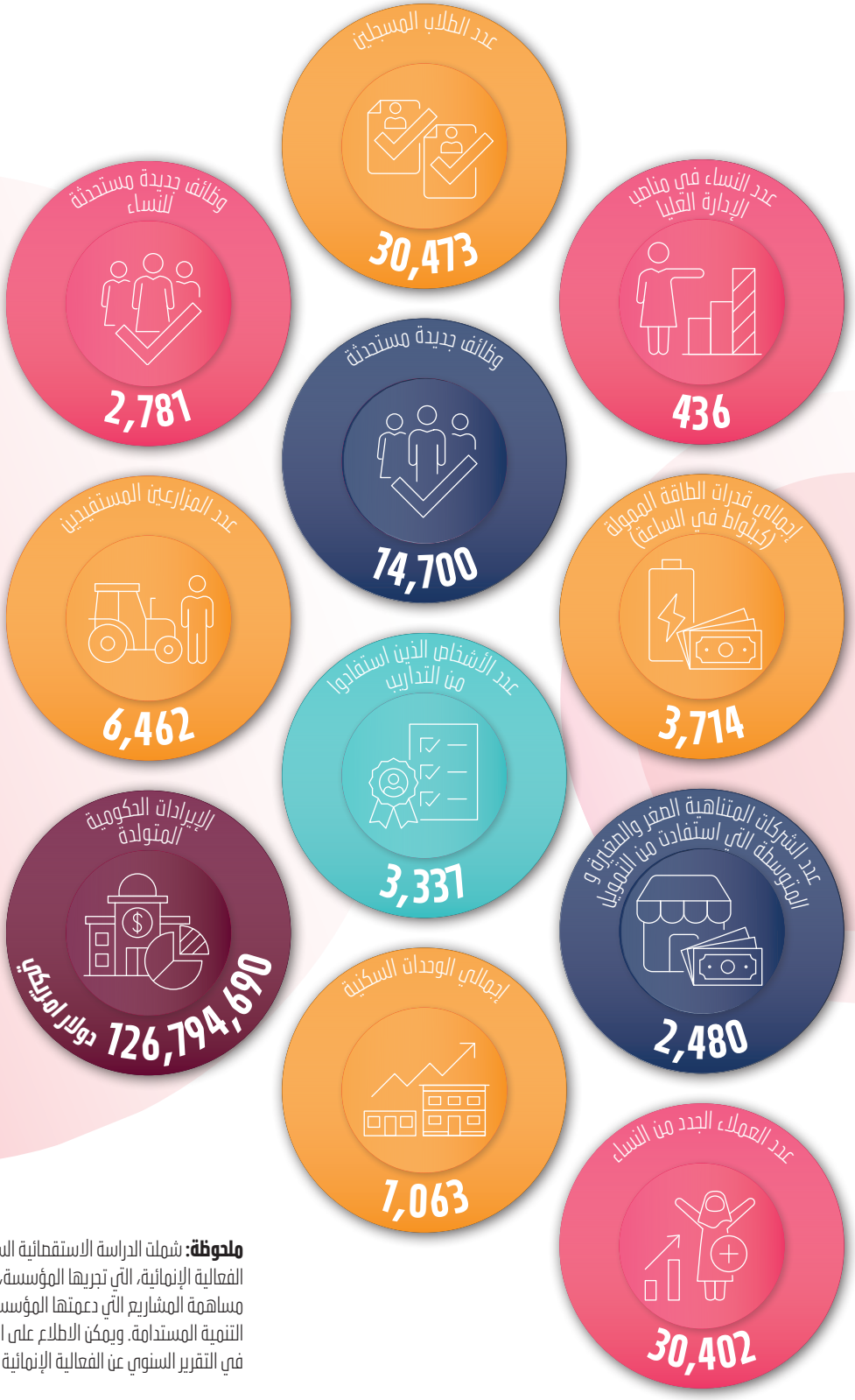

ملحوظة: شملت الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن الفعالية الإنمائية، التي تجريها المؤسسة، أسئلة محددة بشأن مساهمة المشاريع التي دعمتها المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية لعام 2023.

6 حوكمة المؤسسة

تلتزم المؤسسة باعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة. في هذا القسم، نوضح كيف أن المشاركة الاستراتيجية لمجلس الإدارة، والإدارة العليا، والموظفين الموهوبين، تشكل بشكل تعاوني مؤسسة تركز على تمكين القطاع الخاص في المستقبل.

1.6 الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى سلطة لاتخاذ القرار. ويمثّل كلّ عضو فيها بممثّل معيّن. وتتمثل وظائفها الرئيسية في وضع السياسات التي تنظم العمل، والإشراف العام على المؤسسة. ويجوز للجمعية العمومية أن تفوّض إلى مجلس الإدارة ممارسة أيّ من صلاحياتها، باستثناء الصلاحيات المخصصة للجمعية العمومية بموجب اتفاقية التأسيس.

2.6 مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسؤول أساسا عن اعتماد السياسات، واستراتيجية العمليات، والموازنة، والسير العام لعمليات المؤسسة ضمن الصلاحيات المفوّضة إليه من الجمعية العمومية. ويتألف مجلس الإدارة من 10 أعضاء (منهم الرئيس)، ويرأسه رئيس مجموعة البنك. أما الأعضاء الآخرون فهم ممثلو البنك، ومجموعات الدول الأعضاء من إفريقيا، وآسيا، ودول آسيا العربية، والمؤسسات المالية العامة، وعضو دائم من المملكة العربية السعودية (يمثل أكبر مساهم بعد البنك).

ووفقًا لاتفاقية التأسيس، يجتمع مجلس الإدارة عندما تقتضي أعمال المؤسسة ذلك، وتمثل أغلبية أعضاء المجلس النصابَ القانوني لأيّ اجتماع، بشرط أن تمثل هذه الأغلبية على الأقل ثلثي مجموع القوة التصويتية للأعضاء. ويجوز أيضًا الدعوة إلى عقد اجتماع خاص في أيّ وقت من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بناءً على طلب ثلاثة من أعضائه.

ويكون لأعضاء مجلس الإدارة الذين يعيّنهم البنك أصوات البنك مقسّمة بالتساوي بينهم، ويحقّ لكلّ عضو من أعضاء مجلس الإدارة الإدلاء بعدد من الأصوات يعادل عدد الأصوات المحتسبة لانتخابه والمخوَّلة لأعضاء المؤسسة المنتخِبين.

الدكتور محمد الجاسر

الدكتور حمد بن سليمان البازعي

الأستاذ إسماعيل علي مانيك

الدكتور رامي أحمد

الأستاذ تميرلان تاجييف

الأستاذ وسام جاسم العثمان

الأستاذة مفيدة جاب الله المرارفي

الدكتور فهد التركي

الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران

الأستاذ حمد ماضي الهاجري

ويخوَّل مجلس إدارة المؤسسة وفقًا لنظامها الداخلي ممارسة جميع صلاحيات المؤسسة، ما عدا الصلاحيات المخصصة للجمعية العمومية، وكذلك وضع الشروط والإجراءات التي يجوز لرئيس مجلس الإدارة بموجبها تقديم شتّى أنواع المسائل في إطار إجراء عاجل.

أعضاء مجلس الإدارة حتّى نهاية عام 2023

1. الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2. الدكتور حمد بن سليمان البازعي
3. الأستاذ إسماعيل علي مانيك
4. الدكتور رامي أحمد
5. الأستاذ تميرلان تاجييف
6. الأستاذ وسام جاسم العثمان
7. الأستاذة مفيدة جاب الله المرارفي
8. الدكتور فهد التركي
9. الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
10. الأستاذ حمد ماضي الهاجري

3.6 اللجنة التنفيذية

يعيّن مجلس الإدارة لجنةً تنفيذيةً من بين أعضائه تقوم مقام هيئة سريعة لاتخاذ القرار، ولديها صلاحية اعتماد جميع عمليات التمويل والاستثمار، ومراجعة أداء الاستثمارات وعمليات التمويل الحالية، والتثبت من موافقتها للولاية الإنمائية للمؤسسة، وفحص التقدّم الذي أحرزته المؤسسة في أداء ولايتها المتعلقة بالفعالية الإنمائية، وفحص خطط عمل المؤسسة والتوصية بها، وفحص الميزانية السنوية للمؤسسة والتوصية بها، إضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يوكلها مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية.

وتتألف اللجنة التنفيذية من أعضاء لا يزيد عددهم عن ستة، ويخصَّص من هذه المقاعد مقعدان دائمان لرئيس مجلس الإدارة وممثل البلد العضو الذي يملك أكبر عدد من أسهم المؤسسة (المملكة العربية السعودية)، على التوالي. ويتناوب أعضاء اللجنة التنفيذية على أساس سنوي، مما يتيح لجميع أعضاء مجلس الإدارة فرصة العمل في اللجنة.

أعضاء اللجنة التنفيذية حتى نهاية عام 2023

1. الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2. الدكتور فهد التركي
3. الدكتور حمد بن سليمان البازعي
4. الأستاذ إسماعيل علي مانيك
5. الأستاذ وسام جاسم العثمان

يعيّن مجلس الإدارة لجنةً تنفيذيةً من بين أعضائه تقوم مقام هيئة سريعة لاتخاذ القرار، ولديها صلاحية اعتماد جميع عمليات التمويل والاستثمار، ومراجعة أداء الاستثمارات وعمليات التمويل الحالية، والتثبت من موافقتها للولاية الإنمائية للمؤسسة، وفحص التقدّم الذي أحرزته المؤسسة في أداء ولايتها المتعلقة بالفعالية الإنمائية.

4.6 لجنة الترشيحات والمكافآت

الغرض من لجنة الترشيحات والمكافآت هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المكافآت والموارد البشرية. تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من أربعة أعضاء من بينهم عضو مستقل واحد يتمتع بخبرة وتكوين في مجال إدارة الموارد البشرية. تعتمد عضوية المجلس على التناوب السنوي لأعضاء مجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2023

1. الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
2. الأستاذ حمد ماضي الهاجري
3. الأستاذة مفيدة المرارفي

5.6 لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال

يعيِّن مجلس الإدارة لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال من بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات. تتولى اللجنة مسؤوليات إشرافية على وظائف المراجعة، والمخاطر، والامتثال بالمؤسسة. وهي ترفع النتائج التي تتوصل إليها إلى مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء: ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة المعينين، وعضو خبير مستقل واحد يعينه مجلس الإدارة. يعمل أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات كاملة تتناسب مع مدة عضويتهم في مجلس الإدارة.

أعضاء لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2023

1. الدكتور فهد التركي (رئيسا)
2. الأستاذ تميرلان تاجييف
3. الأستاذ وسام جاسم العثمان
4. الأستاذ صالح مقبل الخلف (خبير مستقل)

6.6 الرئيس التنفيذي

يدير الرئيس التنفيذي، تحت الإشراف العام لرئيس مجلس الإدارة، أعمال المؤسسة اليومية. والرئيس التنفيذي مسؤولٌ أيضًا عن تعيين مسؤولي المؤسسة وموظفيها. ويعتمد تمويل المؤسسة واستثمارها بالقدر الذي يأذن له به مجلس الإدارة. وقد عيّن مجلس الإدارة المهندس هاني سنبل رئيسا تنفيذيا بالإنابة للمؤسسة في 16 صفر 1444هـ (12 سبتمبر 2022).

7.6 الهيئة الشرعية لمجموعة البنك

في عام 2012، دُمجت الهيئة الشرعية للمؤسسة في الهيئة الشرعية للبنك فنشأ عن دمجهما الهيئة الشرعية لمجموعة البنك. والهيئة الشرعية مسؤولةٌ عن تقديم المشورة لمجموعة البنك بشأن امتثال منتجاتها ومعاملاتها لأحكام الشريعة. وتتضمن أعمال الهيئة الشرعية ما يلي:

أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك حتى نهاية عام 2023

1. الدكتور محمد علي إبراهيم القري
2. الدكتور نظام محمد صالح يعقوبي
3. الدكتور أزنان حسن
4. الدكتور سعيد أديكنل ميكائيل
5. الشيخ مفتي محمد حسان كالم

المهندس هاني سنبل

الأخ محمد عطاء شودري

الأخ محمد عاشق مؤيد

الأخ عمر هاشم

الأخ عثمان بيوكموتلو

الدكتور محمد اليامي

الأخ منصور نويبي

الأخ سامر بابلي

الأخ نورالدين لفحل

الأخ حسام ابوعيشة

الأخ عبدالله الخطيب

الدكتور محمد البشير محمد الأمين

الأخ نزيه الناصر

8.6 الإدارة العليا للمؤسسة حتى نهاية عام 2023:

1. المهندس هاني سنبل, الرئيس التنفيذي بالإنابة
2. الأخ محمد عطاء شودري, المسؤول المكلف بإدارة الأسهم
3. الأخ محمد عاشق مؤيد, مدير إدارة الخدمات المصرفية بالإنابة
4. الأخ عمر هاشم, مدير إدارة الخدمات والرقمنة، ومدير إدارة تطوير الموارد البشرية بالإنابة
5. الأخ عثمان بيوكموتلو, مدير إدارة الاستراتيجية
6. الدكتور محمد اليامي, مدير مكتب الفعالية الإنمائية
7. الأخ منصور نويبي, مدير إدارة الشؤون القانونية والامتثال
8. الأخ سامر بابلي, مدير, إدارة المالية
9. الأخ نورالدين لفحل, مدير إدارة تدبير المخاطر
10. الأخ حسام ابوعيشة, مدير إدارة المراجعة الداخلية
11. الأخ عبدالله الخطيب, مستشار الرئيس التنفيذي
12. الدكتور محمد البشير محمد الأمين, مستشار الرئيس التنفيذي لشؤون الشريعة
13. الأخ نزيه الناصر, مستشار أول للرئيس التنفيذي

9.6 التغيرات في الإدارة العليا والوسطى

تنفيذا للهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة والتعيينات الجديدة، أجريت التغييرات التالية في الإدارة العليا والوسطى للمؤسسة خلال عام 2023:

1. عين الأخ محمد عطاء شودري كمسؤول مكلف بإدارة الأسهم اعتبارا من 19 يناير 2023.
2. عين الأخ نزيه الناصر بصفة مستشار أول للرئيس التنفيذي اعتبارا من 7 فبراير 2023.
3. عين الدكتور منصور نويبي مديرا لإدارة الشؤون القانونية والامتثال اعتبارا من 9 يوليو 2023.

إنشاء إدارة تطوير الموارد البشرية

شرعت إدارة تطوير الموارد البشرية في رحلة التحول لتصبح شريكًا استراتيجيًا، وعامل تمكين لتحفيز الموظفين وتعزيز الأعمال. وتمتد خارطة طريق هذا التحول على مدى ثلاث سنوات، وتشمل أربع مبادرات استراتيجية للتمكين والتوظيف، وتحويل الموارد البشرية، وبلورة ثقافة المؤسسة، وتحقيق المكاسب السريعة. في هذا الإطار، نفذت الإدارة عدة مشاريع على مدار العام، حيث أطلقت عدة مبادرات استراتيجية وتشمل بلورة ثقافة مؤسسية، وتعزيز اكتساب المواهب، وتقديم المكافآت والجوائز، وتعزيز تطوير الأداء، وتبني تقنيات الاستماع الاستراتيجي، واعتماد إطار تطوير القيادة، ووضع سياسات/مبادئ توجيهية لدعم المبادرات.

وتلتزم إدارة تطوير الموارد البشرية، خلال عام 2024، بدعم رحلة تطوير الموظفين من خلال توفير فرص التعلم والنمو المصممة خصيصًا لتعزيز الرضا الوظيفي وأداء الأعمال. كما تتطلع إلى دعم المؤسسة بإنجاز الأنشطة المحفزة، وتقييم المواهب لدفع تدخلات التعلم والتطوير التي تزود الموظفين بالدعم اللازم للتفوق والتألق في وظائفهم. سيظل تعزيز بيئة التعلم المستمر على رأس جدول الأعمال، مع إدخال أدوات التعلم الرقمي. كما ستستخدم الإدارة مبادرات استراتيجية أخرى مثل برامج التدريب والتوجيه، وتطوير القيادة، وتصميم إدارة التناوب، والمكافآت والتقدير، وتضمين القيم الثقافية التي تطمح إليها، جنبا إلى جنب مع تحسين مهارات القوى العاملة في المؤسسة لتحسين رأس المال البشري موازاة مع تطوير أداء الأعمال.

وتلتزم إدارة تطوير الموارد البشرية، خلال عام 2024، بدعم رحلة تطوير الموظفين من خلال توفير فرص التعلم والنمو المصممة.

7 ممارساتنا

أقامت المؤسسة الآليات المؤسسية وآليات الحوكمة لضمان التقيد الصارم بمبادئ الشريعة، ودعم الانتظام، والشفافية، والنزاهة، والشرعية في جميع أنشطتها، ومعاملاتها، وعملياتها. وكما نوضح في هذا القسم، فإن التزامنا الأول هو الحفاظ على أعلى معايير المساءلة والشفافية، وتعزيز ثقة الجمهور وضمان الفعالية الإنمائية المثلى.

1.7 إدارة المخاطر

تشرف وظيفة إدارة المخاطر بالمؤسسة على تدبير مخاطر الائتمان والاستثمار في الأسهم، والسوق، والتشغيل، والتعافي، مما يضمن الاستدامة المالية للمؤسسة ويعزز سمعتها الجيدة. كما تدعم الوظيفة الخطة الاستراتيجية من خلال تعزيز الوعي العميق بالمخاطر والعمليات الفعالة لمواجهتها، وذلك بهدف رفع الكفاءة، وتعزيز أوجه التآزر مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والحفاظ على علاقات إيجابية مع وكالات التصنيف الائتماني وأصحاب المصلحة.

في خضم مشهد عالمي ديناميكي، تتماشى وظيفة إدارة المخاطر بالمؤسسة بشكل استراتيجي مع أفضل الممارسات الصناعية، مما يساهم في تعزيز أداء ومرونة المؤسسة. وتقود الوظيفة عملية وضع إطار شامل لتدبير المخاطر، يشمل السياسات، والمبادئ التوجيهية، والعمليات، ونظم تكنولوجيا المعلومات. تدير الفرق المتخصصة محفظة المؤسسة، مع التركيز على استمرارية الأعمال، وقياس المخاطر الاستباقي، والإبلاغ عنها، والتخفيف من حدتها. في عام 2023، حققت وظيفة إدارة المخاطر تقدمًا كبيرًا من خلال وضع سياسات ومبادئ توجيهية تغطي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر التسعير، والسيولة. وينصب التركيز المستمر على تنفيذ إطار شامل لإدارة المخاطر، يعكس الالتزام بممارسات قوية تتماشى مع أهداف المؤسسة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع بيئة عمل متغيرة.

2.7 الامتثال

استنادًا إلى سياسة مجموعة البنك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والتحقق من هوية العملاء، تلتزم المؤسسة بشدة بالحرص على أن تخضع جميع أنشطتها لقواعدها وإجراءاتها وإرشاداتها الصارمة. وتُنفَّذ جميع الأنشطة على أساس التدقيق الصارم، والعناية الواجبة، والمراقبة والإشراف بالاستعانة بأنظمة الفرز والفحص المؤتمتة التي تغطي جميع برامج العقوبات الدولية الرئيسية، وعمليات الحظر، والأشخاص المعرضين سياسيًا للمخاطر، وقوائم الإنفاذ القانونية والتنظيمية، وغير ذلك. وقد اعتمد هذه السياسة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في عام 2019 ومجلس إدارة المؤسسة في عام 2020. علاوة على ذلك، تراعي المؤسسة أحدث إصدار من التوصيات غير المنحازة وغير السياسية للكيانات الدولية المتخصصة، مثل مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 باعتبارها إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولدى المؤسسة أيضا، بصفتها عضوًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، سياسة نزاهة معتمدة، وسياسة متعلقة بالإفصاح عن المعلومات وتضارب المصالح، وسياسة متعلقة بالإبلاغ عن المخالفات تتعلق بمكافحة الرشوة، والفساد، والاحتيال، وتضارب المصالح.

وتستنَد جميعُ المسائل المتعلقة بالامتثال إلى وحدة الامتثال بالمؤسسة التي تقدم تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة، كما انها تقدم تقارير نصف سنوية للجنة المراجعة والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، وهي مسؤولة عن: إعداد السياسات والأدلة والإجراءات المتعلقة بالامتثال وتنفيذها؛ ومراقبة ورصد جميع الأنشطة المتعلقة بمنع غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والكشف عنهما ومكافحتهما؛ وإجراء أنشطة التدريب والتوعية المتعلقة بالامتثال؛ وتقديم الدعم والتوجيه لإدارة المؤسسة العليا. ويضمن ذلك تحديد مخاطر غسل الأموال، وتمويل الإرهاب واستبعادها والتخفيف من حدتها على النحو المناسب.

تلتزم المؤسسة التزاما قويا بضمان خضوع جميع أنشطتها لقواعدها، وإجراءاتها، ومبادئها التوجيهية الصارمة.

مهمة المؤسسة المتمثلة في تعزيز النمو الشامل في دولها الأعضاء مع ضمان الاستدامة.

3.7 المراجعة الداخلية

تعمل المراجعة الداخلية في المؤسسة بوصفها وظيفة مستقلة توفر خدمات الضمان والخدمات الاستشارية، مما يثري مساعي المؤسسة في تحقيق أهدافها. واصلت هذه الوظيفة، التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى المجلس من خلال لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال، دورها في عام 2023 في تقييم فعالية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة في المؤسسة.

وبالنظر إلى مهمة المؤسسة المتمثلة في تعزيز النمو الشامل في دولها الأعضاء مع ضمان الاستدامة، استمرت وظيفة المراجعة الداخلية في التطور إلى ما يتجاوز دورها الرقابي التقليدي. لقد خطت خطوات كبيرة في التحول لتصبح مستشارا موثوقا به، حيث قدمت تصورات ورؤى حاسمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

طوال عام 2023، تعاونت المراجعة الداخلية بشكل وثيق مع مختلف وظائف المؤسسة لتعزيز آليات الحوكمة. وشمل ذلك مراجعات شاملة ومقترحات لإدخال تحسينات على العمليات المحورية مثل عملية الموافقة على التمويل، إلى جانب دراسة السياسات الجديدة والمنقحة للمؤسسة. كما قدمت مراجعاتها رؤى قيمة للإدارة، لا سيما في مجالات مثل عمليات الخزانة، وإدارة مخاطر الائتمان، والاستثمارات في الأسهم.

بعد تعزيز عملياتها وأنظمتها الرئيسة في عام 2023، تخطط وظيفة المراجعة الداخلية لتوجيه معظم جهودها في عام 2024 نحو تقييم مشهد تكنولوجيا المعلومات الخاص بالمؤسسة، وتقييم جهود المؤسسة في التعامل مع أي أصول متعثرة، وقنوات الاتصال الخاصة بها بالإضافة إلى نموذج الرقابة الخاص بها على الشركات التابعة. كما ستواصل المراجعة الداخلية الاضطلاع بمبادرات مختلفة لتعزيز قدرتها على خدمة المؤسسة في السنوات القادمة.

4.7 الشؤون القانونية

حافظت وظيفة الشؤون القانونية على مهمتها الأساسية المتمثلة في مساعدة المؤسسة على تنفيذ رسالتها، ودعمها، وتتميمها من خلال توفير خدمات قانونية دقيقة، وفعالة، وناجحة، ومناسبة من حيث التوقيت لحماية مصالحنا على أكمل وجه. وقد نجحت إدارة الشؤون القانونية في إدارة جميع المخاطر القانونية الناشئة عن عمليات المؤسسة والشؤون المؤسسية (الداخلية والخارجية)، وقدمت الدعم على المستوى التنظيمي ومستوى وحدات الأعمال، وقدمت المشورة بشأن جميع المشاريع والمعاملات والترتيبات المؤسسية للمؤسسة.

8 الملاحق

الاعتمادات والمدفوعات منذ تأسيس المؤسسة	68
الملامح المالية الرئيسة	69
تقرير مراجع الحسابات المستقل	70
قائمة المركز المالي الموحدة	76
قائمة الدخل الموحدة	77
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء الموحدة	78
قائمة التدفقات النقدية الموحدة	79
قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة الموحدة	80
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	81
تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التقرير السنوي لعام 1444هـ/ 1445هـ	144

الملحق 1: الاعتمادات والمدفوعات منذ تأسيس المؤسسة

البلد	الاعتمادات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)	المدفوعات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)
ألبانيا	4.35	4.10
الجزائر	27.00	-
أذربيجان	135.20	111.86
البحرين	78.81	18.24
بنغلاديش	571.54	399.71
بنين	43.15	-
بروناي	3.66	-
بوركينا فاسو	40.44	67.36
الكاميرون	60.04	50.57
تشاد	28.15	5.50
كوت ديفوار	204.40	83.11
جيبوتي	4.00	4.00
مصر	315.02	269.79
الغابون	25.21	-
غامبيا	6.15	6.15
غينيا	14.64	12.99
إندونيسيا	98.80	80.77
إيران	101.86	36.31
العراق	0.00	-
الأردن	59.78	55.31
كازاخستان	172.00	38.48
الكويت	64.13	64.13
قرغيزستان	46.90	22.09
لبنان	0.00	-
ليبيا	49.00	10.00
ماليزيا	102.66	100.55
المالديف	43.40	51.44
مالي	105.79	66.53
موريتانيا	73.99	57.70
المغرب	20.36	20.38
موزمبيق	35.00	20.09
النيجر	21.44	13.23
نيجيريا	333.00	203.21
باكستان	274.93	131.98
فلسطين	7.00	4.00
قطر	0.00	-
المملكة العربية السعودية	551.35	360.11
السنغال	197.90	196.59
سيراليون	6.00	12.00
السودان	70.76	52.80
سلطنة عمان	0.00	-
سورينام	2.00	-
سوريا	68.52	56.30
طاجيكستان	43.50	42.42
توغو	22.00	
تونس	54.71	51.64
تركيا	621.51	359.63
تركمانستان	20.00	20.00
الإمارات العربية المتحدة	50.90	50.90
أوغندا	105.00	-
أوزبكستان	632.96	525.18
اليمن	131.49	99.73
إقليمي/ عالمي	1169.77	675.88
المجموع	**6920.19**	**4,512.77**

ملحوظة: تبدو المدفوعات لبعض الدول أعلى من الاعتمادات بسبب تنفيذ مشاريع إقليمية أو عالمية.

الملحق 2: المعالم المالية البارزة

	2023 (مليون دولار أمريكي)	2022 (مليون دولار أمريكي)
بيان الدخل:		
إجمالي الدخل	141.55	112.43
إجمالي تكاليف التشغيل	50.81	42.86
صافي الدخل	9.31	12.87
بيان المركز المالي		
الموجودات السائلة	1,765.77	2,045.84
صافي الموجودات العاملة	1,175.76	1,044.70
أصول أخرى	44.95	65.31
موجودات محتفظ بها للبيع	231.75	1.15
إجمالي الموجودات	3,218.23	3,157.00
القروض والدين طويل الأجل	2,064.83	2,002.44
حقوق المساهمين	1,153.40	1,154.56
المعدلات:		
العائد على متوسط الموجودات	%0.29	%0.41
العائد على متوسط حقوق المساهمين	%0.81	%1.11
نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	%179.02	%173.44
نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات	%35.84	%36.57
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	%54.87	%64.80

تقرير مراجع الحسابات المستقل

رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

جدة، المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") ومنشآتها التابعة لها (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2023، وقائمة الدخل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 ونتائج عملياتها، وتدفقاتها النقدية، والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزمت المجموعة أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" من تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة البنك المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وتم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها. وبخصوص كل محور أدناه، هناك وصف للكيفية التي عالجت بها مراجعتنا كل محور من هذه المحاور ضمن ذلك السياق.

ولقد التزمنا بالمسؤوليات المبينة في فقرة "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وبناء عليه، فقد تضمنت مراجعتنا تنفيذ اجراءات صممت للرد على تقييمنا لمخاطر تحريف جوهري يشوب القوائم المالية الموحدة. وتقدم نتائج اجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور التالية، الأساس لرأينا في مراجعة القوائم المالية الموحدة المرفقة.

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم

محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد محمد سبحي
محاسب قانوني - ترخيص رقم 378

16 رمضان 1445هـ
26 مارس 2024
جدة، المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع كما في 31 ديسمبر 2023م، بلغت موجودات مشاريع المجموعة 927.6 مليون دولار أمريكي (2022: 816.6 مليون دولار أمريكي) تمثل 92% من إجمالي الموجودات. كان مخصص خسارة الائتمان المتوقعة في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 96.8 مليون دولار أمريكي (2022: 118.4 مليون دولار أمريكي). تعد مراجعة مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع أحد محاور التركيز الرئيسية بسبب حجمها وبسبب أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة، وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة. تعترف المجموعة بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر الائتمان مدى الحياة (المرحلة 2). مطلوب مخصص خسارة لخسارة الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها الناشئة عن ترجيح السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المتعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر في السداد (PD)، والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر (EAD) المحدد في إيضاح 3 حول القوائم المالية. يتم تقييم الجزء الكبير من موجودات المشروع بشكل للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وهذا يتطلب من الإدارة أن تلتقط جميع المعلومات التطلعية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير الائتمان منخفض القيمة فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر. قد يتم إدراج حكم الإدارة أيضاً في تجاوز تدرج المراحل اليدوي وفقًا لسياسات المجموعة.	**1.** لقد حصلنا على فهم للعملية التجارية لموجودات المشروع، وعملية إدارة مخاطر الائتمان، وسياسة انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وعملية التقدير لتحديد مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة. **2.** لقد قمنا بتقييم وتصميم وتطبيق الضوابط الآلية و/أو اليدوية على: • اعتماد ودقة واكتمال مخصصات انخفاض القيمة وضوابط الحوكمة على مراقبة النماذج، من خلال اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع؛ • مخرجات النماذج؛ و • الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة وقياسها. **3.** على أساس العينة، اختبرنا موجودات المشاريع وقمنا بتقييم الآتي: • تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للمجموعة (المرحلة 2)، وتقييم التصنيف الائتماني المنخفض (المرحلة 3) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب وتصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة وتحديد التعثر في السداد/ التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي. • المعلومات التطلعية المضمنة في احتساب انخفاض القيمة من خلال تعيين متخصصين لدينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتطبيق الترجيح ذي الصلة. • الافتراضات التي يقوم عليها حساب مخصص انخفاض القيمة مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقديرات فترة الاسترداد. • منهجية الحساب لتحديد ما إذا كانت تمتثل لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30. • تعديلات النموذج اللاحق، وتراكيات الإدارة (إن وجدت) من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات وتقييم العوامل النوعية التي أخذتها المجموعة في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات نموذج لاحق، في حالة وجود قيود على البيانات أو النموذج. عند تطبيق تعديلات النموذج اللاحق هذه، قمنا بتقييم تعديلات النموذج اللاحق وعملية الحوكمة المتعلقة بها.

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
يتم تنفيذ قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات المشروع المصنفة على أنها المرحلة 1 والمرحلة 2 بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون النماذج (احتمالية التعثر في السداد (PD)، والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر (EAD) وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة التقرير وتخضع لعملية للفحص من قبل خبير طرف ثالث مستقل. بالنسبة لموجودات المشروع المنخفضة القيمة، تقيس المجموعة خسارة الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية لموجودات المشروع والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة التي يمكن استردادها. تم اعتبار هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية نظراً للأهمية النسبية لموجودات المشروع وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. الرجاء الرجوع إلى الإيضاح 3 حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 26 للإفصاح عن انخفاض القيمة والإيضاح 31 للإفصاح عن مخاطر الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	**4.** قمنا باختبار النماذج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان وتحققنا من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج الانخفاض في القيمة. **5.** أجرت المجموعة عملية تحقق خارجية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ونماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال الفترة السابقة. لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. أخيراً، قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممته ونفذته المجموعة لمعرفة ما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتخصيصات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي تستخدمها المجموعة لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. **6.** وحيثما اقتضى الأمر، قمنا بإشراك متخصصين لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية ككل والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة واحتمالية الترجيحات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على النموذج (إن وجدت) كما هو مذكور أعلاه. **7.** لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة مقابل متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة

المعلومات الأخرى تتضمن المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2023، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها، تتحمل الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم توفيرنا بالتقرير السنوي للمجموعة لعام 2023 بعد تاريخ هذا التقرير.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، ودراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتماشى جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو معرفتنا التي تم الحصول عليها أثناء المراجعة، أو يبدو أنه تم تحريفها بصورة جوهرية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن هذه القوائم المالية الموحدة وتعهد المجموعة للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة المجموعة وأولئك المكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ، وتُعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة وتقديرها سواء بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف وعن اداء اعمال المراجعة للمجموعة. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأينا حول المراجعة.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور اخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية التي نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

كما نقوم باطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في مراجعة القوائم المالية المنفصلة للسنة الحالية، والتي تعد أمر مراجعة رئيسي. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا حول القوائم المالية مالم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن تلك الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم

محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد محمد سبحي

محاسب قانوني - ترخيص رقم 378

16 رمضان 1445هـ

26 مارس 2024

جدة، المملكة العربية السعودية

قائمة المركز المالي الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وما في حكمه	5	**211,626,831**	340,089,159
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	6	**32,003,709**	52,328,824
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	7	**1,522,141,542**	1,653,425,384
تمويل مرابحة	8	**377,580,442**	84,881,396
تمويل البيع الآجل	9	**308,042,001**	503,216,407
الإجارة المنتهية بالتمليك	10	**230,226,148**	214,902,872
موجودات استصناع	11	**11,837,554**	13,559,552
استثمارات في رأسمال الشركات	13	**168,611,127**	150,465,318
استثمار في ممتلكات عقارية	14	**79,462,403**	77,679,145
موجودات أخرى	15	**44,954,308**	65,306,049
		2,986,486,065	3,155,854,106
موجودات محتفظ بها للبيع	36	**231,745,208**	1,150,000
مجموع الموجودات		**3,218,231,273**	3,157,004,106
المطلوبات			
الصكوك المصدرة	16	**806,456,783**	701,165,442
مطلوبات تمويل مرابحة سلعية	17	**988,996,298**	1,060,692,762
مستحقات ومطلوبات أخرى	18	**32,348,420**	228,203,466
التزامات منافع الموظفين	19	**15,688,696**	11,191,013
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	20	**1,188,327**	1,188,550
		1,844,678,524	2,002,441,233
المطلوبات المرتبطة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	36	**220,154,623**	-
مجموع المطلوبات		**2,064,833,147**	2,002,441,233
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	21	**1,587,552,837**	1,586,736,446
خسائر متراكمة	22	**(456,122,577)**	(463,969,550)
احتياطي القيمة العادلة		**(12,838,045)**	(25,588,785)
(خسائر)/أرباح اكتوارية		**(398,825)**	3,309,288
احتياطي تحوط التدفق النقدي		**(3,868,846)**	-
احتياطي آخر		**3,632,433**	4,839,279
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**(11,854,928)**	(13,038,845)
حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في المؤسسة الأم		**1,106,102,04**	1,092,287,833
حقوق الملكية غير المسيطرة		**47,296,077**	62,275,040
مجموع حقوق الأعضاء		**1,153,398,126**	1,154,562,873
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		**3,218,231,273**	3,157,004,106

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	**2023 دولار أمريكي**	2022 دولار أمريكي معدلة
العمليات المستمرة			
صافي الربح			
دخل من ودائع سلعية		**11,313,754**	5,915,866
دخل من استثمارات في الصكوك	7-1	**39,451,960**	36,900,344
دخل من موجودات تمويلية	12	**62,531,236**	38,302,478
دخل استثمارات في حقوق ملكية، صافي	13-2	**19,299,213**	14,862,476
دخل آخر أخرى	23	**8,954,101**	16,453,039
مجموع الدخل من العمليات المستمرة		**1141,550,26**	112,434,203
تكاليف التمويل		**(74,530,313)**	(42,989,788)
صافي الدخل من العمليات المستمرة		**67,019,951**	69,444,415
المصاريف التشغيلية			
تكاليف موظفين		**(39,208,720)**	(36,455,244)
مصروفات إدارية أخرى		**(10,931,503)**	(6,636,45)
الاستهلاك		**(670,27)**	(8,064)
الإطفاء		**(1,840)**	241,516
مجموع المصاريف التشغيلية		**(50,812,334)**	(42,858,243)
صافي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة من العمليات المستمرة		**16,207,617**	26,586,172
خسائر انخفاض القيمة	26	**(11,544,266)**	(6,327,004)
صافي الربح للسنة من العمليات المستمرة		**4,663,351**	20,259,168
إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة	20	**223**	19,262
مبالغ محولة لصندوق التضامن للمؤسسة	20	**(223)**	(19,262)
صافي الربح للسنة قبل الضريبة من العمليات المستمرة		**4,663,351**	20,259,168
ضريبة الدخل		**(899,798)**	(160,443)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة من العمليات المستمرة		**3,763,553**	20,098,725
لعمليات المتوقفة			
صافي الربح / (الخسارة) للسنة بعد الضريبة من العمليات المتوقفة	36	**5,550,272**	(7,229,510)
صافي الربح للسنة		**9,313,8253**	12,869,215
العائد إلى:			
حاملي الحصص في المؤسسة الأم		**7,846,973**	13,600,362
حقوق الملكية غير المسيطرة		**1,466,852**	(731,147)
		9,313,825	12,869,215

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي	خسائر متراكمة دولار أمريكي	صافي الربح دولار أمريكي	احتياطي القيمة العادلة دولار أمريكي	صافي(الربح) /الخسارة الاكتوارية دولار أمريكي	احتياطي تحوط التدفق النقدي دولار أمريكي	احتياطيات أخرى دولار أمريكي	احتياطي تحويل عملات أجنبية دولار أمريكي	حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في المؤسسة الأم دولار أمريكي	حقوق الملكية غير المسيطرة دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**1,582,923,427**	**(477,569,912)**	**-**	**-**	**(26,007,717)**	**-**	**-**	**-**	1,079,345,798	**-**	**1,079,345,798**
زيادة في رأس المال المدفوع	3,813,019	-	-	-	-	-	-	-	3,813,019		3,813,019
استحواذ على شركات تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	61,356,736	61,356,736
صافي الربح للسنة	-	-	8,610,763		-	8,610,763					8,610,763
التغير في احتياطي القيمة العادلة											12,869,215
احتياطيات أخرى											(23,939,334)
احتياطي تحويل عملات أجنبية											(13,038,845)
المحول إلى الخسائر المتراكمة	-	13,600,362	(13,600,362)	-	-	-	-	-	-	-	-
الأرباح الاكتوارية للسنة من برنامج تقاعد الموظفين (إيضاح 19-3)	-	-	-	-	29,317,005	-	-	-	29,317,005	-	29,317,005
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**1,586,736,446**	**(463,969,550)**	**-**	**(25,588,785)**	**3,309,288**	**-**	**4,839,279**	**(13,038,845)**	**1,092,287,833**	**62,275,040**	**1,154,562,873**
زيادة في رأس المال المدفوع	**816,391**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**816,391**	**-**	**816,391**
صافي الربح للسنة	**-**	**-**	**7,846,973**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**7,846,973**	**1,466,852**	**9,313,825**
التغير في احتياطي القيمة العادلة	**-**	**-**	**-**	**12,750,740**	**-**	**-**	**-**	**-**	**12,750,740**	**3,631,499**	**16,382,239**
احتياطيات أخرى	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(1,206,846)**	**-**	**(1,206,846)**	**-**	**(1,206,846)**
احتياطي تحوط التدفق النقدي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(3,868,846)**	**-**	**-**	**(3,868,846)**	**-**	**(3,868,846)**
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,183,917**	**1,183,917**	**(2,584,430)**	**1,183,917**
المحول إلى الخسائر المتراكمة	**-**	**(7,846,973)**	**(7,846,973)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 36)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(15,523,127)**	**(15,523,127)**
توزيع نقدي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(1,969,757)**	**(1,969,757)**
الأرباح الاكتوارية للسنة من برنامج تقاعد الموظفين (إيضاح 19-3)	**-**	**-**	**-**	**-**	**(3,708,113)**	**-**	**-**	**-**	**(3,708,113)**	**-**	**(3,708,113)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**1,587,552,837**	**(456,122,577)**		**(12,838,045)**	**(398,825)**	**(3,868,846)**	**3,632,433**	**(11,854,928)**	**1,106,102,049**	**47,296,077**	**1,153,398,126**

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضريبة للسنة		**10,213,623**	13,704,570
تعديلات على:			
الإيرادات العائدة إلى حقوق الملكية غير المسيطرة		**(1,466,851)**	731,147
استهلاك واطفاء		**24,432,644**	24,949,578
محمل / (عكس) انخفاض القيمة للموجودات المالية	26	**11,551,716**	17,074,993
تكاليف التمويل		**74,530,313**	43,002,141
مخصص التزامات منافع الموظفين	19	**4,952,914**	4,750,997
الحصة في الربح من استثمار في شركات زميلة		**(17,991,414)**	(13,395,384)
ربح من الاستحواذ على استثمارات في رأسمال الشركات		**-**	520,687)
خسائر من المشتقات الإسلامية صافية من خسائر صرف العملات		**(4,304,694)**	(1,069,512)
		101,918,251	89,227,843
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع مرابحة سلعية ووكالة		**10,778,980**	152,901,183
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى		**133,021,586**	(79,819,954)
تمويل مرابحة		**(281,623,926)**	31,348,299
تمويل البيع الآجل		**185,841,255**	(192,101,385)
الإجارة المنتهية بالتمليك		**(38,360,354)**	(7,729,229)
موجودات استصناع		**1,785,368**	3,820,005
استثمارات في رأسمال الشركات		**971,304**	133,232,913
موجودات أخرى		**24,261,553**	(25,339,512)
مستحقات ومطلوبات أخرى		**(190,054,690)**	181,082,150
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة		**(223)**	(31,572)
النقد من العمليات		**(51,460,896)**	286,590,741
تكلفة التمويل المدفوعة		**(68,045,679)**	(35,418,179)
التزامات منافع الموظفين المدفوعة		**(4,163,344)**	(3,965,731)
ضريبة مدفوعة		**(79,602)**	(835,355)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(123,749,521)**	246,371,476
الأنشطة الاستثمارية			
استثمار في عقارات		**(1,783,258)**	(77,679,145)
محتفظ به للبيع		**(10,440,585)**	(1,150,000)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(12,223,843)**	(78,829,145)
الأنشطة التمويلية			
متحصلات من الصكوك المصدرة		**104,489,691**	-
عائدات تمويل المرابحة السلعية		**657,200,000**	587,439,787
سداد تمويل المرابحة السلعية		**(741,200,000)**	(626,631,316)
المساهمة في رأس المال		**816,391**	3,813,019
حقوق الملكية غير المسيطرة		**(14,978,963)**	62,275,040
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**6,327,119**	26,896,530
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(129,646,245)**	194,438,861
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**340,089,159**	158,689,143
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**1,183,917**	(13,038,845)
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	5	**211,626,831**	340,089,159

قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	1 يناير 2022	إضافات	صافي الاستبعادات/ المسحوبات	حصة المضارب	31 ديسمبر 2022
صافي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية	43,900,000	389,800,000	(433,700,000)	-	-
المجموع	**43,900,000**	**389,800,000**	**(433,700,000)**	**-**	**-**

	1 يناير 2023	إضافات	صافي الاستبعادات/ المسحوبات	حصة المضارب	31 ديسمبر 2023
صافي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية	-	246,200,000	(246,200,000)	-	-
المجموع	**-**	**246,200,000**	**(246,200,000)**	**-**	**-**

لدى المجموعة ترتيبات قائمة على الوكالة مع مؤسسة مالية حيث تقدم خدمات إدارة الاستثمار للمؤسسة المالية وتعمل كوكيل له. لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر عوائد متغيرة على استثمار هذه الأموال وبالتالي فهي لا تسيطر على هذه الأموال. لذلك، لا تعترف المجموعة بهذه الأموال في قائمة مركزها المالي الموحدة. لم تكن هناك مبالغ مستحقة بخصوص هذا الترتيب في نهاية عام 2023. خلال العام، ربحت الشركة مبلغ 96,000 دولار أمريكي (2022: 289,000 دولار أمريكي) كأجر للوكيل. يتم الاتفاق على المكافأة من خلال الاتفاقية الإطارية بين المجموعة والمؤسسة المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

1. التأسيس والأنشطة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة"، "المؤسسة الأم") هي مؤسسة دولية متخصصة أُسّست بموجب اتفاقية التأسيس (الاتفاقية) التي وقعها وصدق عليها أعضاؤها. وقد بدأت المؤسسة الأم أعمالها عقب الاجتماع الافتتاحي للجمعية العمومية المنعقد في 6 ربيع الثاني 1421هـ الموافق 8 يوليو 2000.

وفقاً للاتفاقية، تهدف المؤسسة الأم، طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بواسطة تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث المنشآت الخاصة المنتجة للسلع والخدمات بطريقة مكمّلة لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك").

ولا تخضع المؤسسة الأم، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لرقابة أي سلطة تنظيمية خارجية. وهي تضطلع بأعمالها وفقًا لبنود اتفاقية التأسيس والأنظمة واللوائح الداخلية المعتمدة.

وتباشر المؤسسة الأم أنشطتها التجارية من مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

تعد الأنشطة الرئيسية للمؤسسة الأم ومنشآتها التابعة (مجتمعة باسم "المجموعة") مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك البيع بالتجزئة والخدمات البنكية الاستثمارية والخدمات البنكية الخاصة والتطوير العقاري.

2. أساس الإعداد

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقواعد ومبادئ الشريعة على النحو الذي حددته الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وفيما يخص المسائل التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسترشد المؤسسة بتوجيهات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة أو المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسير ذي الصلة الصادر عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية، شريطة ألا تتعارض معايير المحاسبة الدولية مع قواعد ومبادئ الشريعة كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

خلال السنة المنتهية في 20 ذي الحجة 1434هـ (الموافق 3 نوفمبر 2013)، استخدمت المؤسسة التوجيهات المتاحة لتعديلات "الكيانات الاستثمارية" المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 "القوائم المالية الموحدة" والتغيرات الناتجة عن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 12 "الإفصاح عن المصلحة في الكيانات الأخرى" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 بشأن "القوائم المالية المنفصلة" ("التعديلات") التي دخلت حيز النفاذ اعتبارًا من الفترة التي بدأت في 1 يناير 2015. وعليه، أوقفت المؤسسة إصدار القوائم المالية الموحدة وطبقت التوجيهات الانتقالية الخاصة بالتعديلات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 12، بالقدر الذي يتعلق باعتماد التعديلات ذات الصلة بالكيانات الاستثمارية.

في عام 2022، قرر مجلس الإدارة، بناءً على إعادة تقييم الإدارة لنموذج أعمال المؤسسة في ضوء تعريف الكيان الاستثماري بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10، إلغاء حالة الكيان الاستثماري اعتبارًا من 1 يناير 2022 ونتيجة لذلك، توقفت المؤسسة عن استخدام التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 12.

عملاً بالقرار أعلاه، يتعين على المؤسسة الامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 23 - "التوحيد"، والتي بموجبها يتعين على المؤسسة إعداد قوائم مالية موحدة ومنفصلة اعتباراً من 1 يناير 2022 (تاريخ سريان القرار). قد تصدر المؤسسة أيضًا مجموعة من القوائم المالية المنفصلة. نظرًا لأن المؤسسة لم تعد كيانًا استثماريًا، فإن التغيير في الوضع يتم احتسابه على أنه "استحواذ مفترض" من المنشآت التابعة للمؤسسة، على النحو التالي:

- تطبق المنشأة متطلبات دمج الأعمال على جميع منشآتها التابعة (ومنشآتها الزميلة) التي تم قياسها مسبقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- تم اعتبار تاريخ تغيير الوضع (أي تاريخ توقف المؤسسة عن كونها كيانًا استثماريًا) بمثابة تاريخ الاستحواذ المفترض لمثل هذه المنشآت التابعة والزميلة؛ ولقياس أي شهرة أو ربح من شراء الصفقة؛

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

- يتم توحيد جميع المنشآت التابعة للمؤسسة وفقًا للمتطلبات العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم 23 من تاريخ تغيير الوضع في القوائم المالية الموحدة للمؤسسة. بالمثل، توحيد جميع المنشآت الزميلة وفقًا للمتطلبات العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم 24 من تاريخ تغيير الوضع في القوائم المالية الموحدة للمؤسسة.
- تشتمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة على القوائم المالية للمؤسسة ("المؤسسة الأم") والمنشآت التابعة التالية (مجتمعة باسم "المجموعة") التي تمارس فيها المؤسسة الأم السيطرة، وبالتالي تم دمجها في هذه القوائم المالية الموحدة على أساس تفصيلي من خلال الجمع بين عناصر مماثلة من موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف المؤسسة ومنشآتها التابعة:

اسم المنشأة	بلد التأسيس	طبيعة الأعمال	ساري المفعول نسبة الملكية %	
			2023	2022
شركة أذربيجان للإجارة	أذربيجان	عقود الإيجار	**100**	100
شركة إدارة أصول "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة	ماليزيا	إدارة أصول	**100**	100
صندوق نمو البنوك الإسلامية	ماليزيا	صندوق الأسهم الخاصة	**100**	100
طيبة للإجارة	أوزباكستان	عقود الإيجار	**100**	100
شركة تمويل أفريقيا القابضة	السنغال	بنوك	**100**	100
شركة إدارة الإجارة	المملكة العربية السعودية	عقود الإيجار	**100**	100
شركة تحفيز المتحدة المحدودة (مجموعة كابيتاس سابقاً)	المملكة العربية السعودية	استشارات	**100**	100
طيبة تيتريزاسيون	السنغال	استشارات الحكوك	**100**	100
عمر للإجارة	طاجكستان	عقود الإيجار	**67**	67
المجموعة الموريتانية	موريتانيا	عقارات	**53**	53
إيوان الفريدة للإسكان	المملكة العربية السعودية	عقارات	**50**	50
طه علم اس دى إن بى اتش دى	ماليزيا	خدمات الحج والعمرة	**50**	50

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل اعتبارًا من تاريخ انتقال السيطرة إلى المؤسسة وهو 1 يناير 2022 نتيجة إلغاء حالة الكيان الاستثماري وتستمر توحيدها حتى تاريخ توقف السيطرة أو تصنيف الشركة التابعة على أنها محتفظ بها للبيع، حيث في هذه الحالة يتم حذف الموجودات والمطلوبات على التوالي واحدة تلو الأخرى وعرضها كموجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيع كبند واحد في قائمة المركز المالي. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المؤسسة جميع المخاطر والمزايا العرضية المتعلقة بملكية الأعمال، مع استيفاء الشرطين التاليين حسب الأصول: أ) تتعرض بشكل مباشر لعوائد متغيرة ولديها حقوق وعوائد متغيرة (سلبية وإيجابية، على التوالي) من مشاركتها في مثل هذه الأعمال؛ و ب) أن يكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال قدرتها على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك للحصول على المنفعة من أنشطتها.

تم تسجيل حقوق الملكية غير المسيطرة في صافي موجودات المنشأة التابعة كعنصر منفصل في حقوق أعضاء المجموعة. في قائمة الدخل الموحدة، يتم إدراج حقوق الملكية غير المسيطرة في صافي الدخل، وتظهر بشكل منفصل عن تلك الخاصة بالمساهمين.

تتكون حصة حقوق الملكية غير المسيطرة من مبلغ تلك الحصص في تاريخ تجميع الأعمال الأصلي وحصة حقوق الملكية غير المسيطرة في التغييرات في حصص الأعضاء منذ تاريخ التجميع. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على حقوق الملكية غير المسيطرة التي تفوق على حقوق الملكية غير المسيطرة في حقوق ملكية منشأة تابعة على حصص المجموعة باستثناء إلى الحد الذي يكون لدى حقوق الملكية غير المسيطرة التزامًا ملزمًا وهي قادرة على إجراء استثمار إضافي لتغطية الخسائر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تتم إدارة المعاملات ذات حقوق الملكية غير المسيطرة بنفس طريقة المعاملات مع الجهات لخارجية. يؤدي بيع المشاركات إلى حقوق الملكية غير المسيطرة إلى ربح أو خسارة معترف بها في قائمة الدخل الموحدة. يتم حساب التغييرات في حصة ملكية في منشأة تابعة لا تؤدي إلى فقدان السيطرة على أنها معاملة حقوق ملكية.

ويتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات. كما يتطلب من الإدارة إصدار حكمها على عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. وترد في الإيضاح 4 المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للقوائم المالية الموحدة.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية في قائمة المركز المالي الموحدة:

- استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- معدل الربح وعقود مقايضة ومبادلة - بالعملات
- الاستثمارات في الصكوك هي أدوات مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
- خطة منافع ما بعد انتهاء الخدمة التي يتم قياسها باستخدام حساب القيمة الحالية الاكتوارية بناءً على طريقة وحدة الائتمان المخططة.

تُعرَض هذه القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وهو أيضًا العملة الوظيفية للمجموعة.

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية للمجموعة:

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات النقدية وغير النقدية المقومة بالعملة الأجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى الدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف الفوري في تاريخ إجراء المعاملة. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. ويتم قيد فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة كأرباح / خسائر تحويل عملة أجنبية.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة (بما فيها الاستثمار في الأسهم) إلى الوحدة الحسابية بسعر الصرف الفوري بتاريخ تحديد القيمة العادلة. ويتم قيد فروقات العملة الأجنبية الناتجة عن تحويل هذه الاستثمارات في حساب احتياطي القيمة العادلة تحت قائمة حقوق الأعضاء.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات ومن التحويل بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة. يتم تضمين فروقات التحويل على العناصر غير النقدية التي يتم تنفيذها في قيمتها العادلة، مثل بعض الاستثمارات التي يتم تنفيذها بالقيمة العادلة من خلال الأسهم في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

يتم ترجمة النتائج والمركز المالي لجميع كيانات المجموعة التي لها عملة وظيفية مختلفة عن عملة العرض إلى عملة العرض على النحو التالي:

- تحويل الموجودات والمطلوبات لكل قائمة مركز مالي معروضة بمعدل الإغلاق في تاريخ قائمة المركز المالي هذه؛
- يتم تحويل الدخل والمصاريف لكل قائمة دخل بمعدل متوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط تقريب معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملة، وفي هذه الحالة يتم ترجمة الدخل والمصاريف بالمعدل في تواريخ المعاملات)؛ و
- يتم الاعتراف بجميع الفروقات الناتجة عن التحويل كعنصر منفصل لحقوق الملكية.

فيما يتعلق بالتوحيد، يتم أخذ فروقات الصرف الناشئة عن ترجمة صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، والاقتراض وأدوات العملات الأخرى المعينة كتحوط من هذه الاستثمارات، إلى حقوق المساهمين. خسائر التحويل الناشئة في حالة التخفيض الشديد أو الاستهلاك (بخلاف الفروقات المؤقتة) لعملة صافي الاستثمار في عملية أجنبية عندما يتم ترجمة الأخير بسعر الصرف الفوري في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، يتم الاعتراف بها في المكان الأول كمصروف مقابل أي رصيد دائن على المكون المنفصل من حقوق الملكية للشركاء وأي مبلغ متبقي معترف به كخسارة في قائمة الدخل الموحدة. عندما يتم استبعاد عملية أجنبية جزئيًا أو بيعها، يتم الاعتراف بفروقات الصرف التي تم تسجيلها في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة كجزء من الربح أو الخسارة المعروضة للبيع.

تعامل الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناشئة عن الاستحواذ على كيان أجنبي كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية وتحول بسعر الصرف بتاريخ الإغلاق.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

نقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه، الأرصدة لدى البنوك وودائع المرابحة السلعية والوكالة التي لها آجال استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل في تاريخ حيازتها.

ودائع مرابحة سلعية ووكالة

تتم ودائع السلع بالمرابحة من خلال بنوك وتتألف من شراء وبيع سلع بمعدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المؤسسة والمؤسسات المالية الأخرى. وتُسَجَّل الودائع السلعية مبدئيا بسعر التكلفة بما في ذلك رسوم الحيازة المرتبطة بالودائع وتقاس لاحقا بالقيمة العادلة ناقصا أي مخصص لانخفاض القيمة.

ودائع الوكالة هي اتفاقية يعين بموجبها طرفٌ ("الموكل") وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأسمال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة") مقابل مبلغ محدد. قد تكون رسوم الوكالة مبلغا إجماليا أو نسبة ثابتة من رأسمال الوكالة. يقرر الوكيل الاستثمارات التي تُنَفَّذ من رأسمال الوكالة، وفقا لشروط اتفاقية الوكالة. غير أن الوكيل سيتحمل أي خسارة ناتجة عن خطأ أو إهمال أو خرق لأي من شروط اتفاقيات الوكالة.

المرابحة

مستحقات التمويل بالمرابحة هي اتفاقيات تبيع المؤسسة بموجبها للعميل سلعة أو أحد الأصول، تشتريه المؤسسة وتحوزه بناء على وعد العميل بالشراء.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تمويل البيع الآجل

تمويل البيع الآجل هو اتفاقية بيع، يكون الدفع فيها على أقساط خلال مدة متفق عليها مُسبقا. ويشمل سعر بيع التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه، ولا يشترط الإفصاح عن التكلفة الفعلية.

الإجارة المنتهية بالتمليك

تشتمل على أصول تشتريها "المؤسسة" إما بصفة فردية أو بالاشتراك مع كيانات أخرى، وتؤجر لجهات مستفيدة لاستخدامها في إطار اتفاقيات إجارة تنتهي بالتمليك بحيث تُنقل ملكيةُ الأصول المؤجرة للجهات المستفيدة في نهاية فترة التأجير بعد سداد جميع الدفعات بموجب الاتفاقية. قد يتم نقل ملكية الموجودات من خلال نقل السيطرة (التي تنطوي على مخاطر ومزايا عرضية لملكية هذه الموجودات) بموجب نموذج عقد منفصل على النحو التالي:

- عقد البيع: بعد انتهاء مدة الإجارة. أو
- عقد الهبة: بعد انتهاء مدة البيع. أو
- عقد بيع الملكية النسبية خلال مدة الإجارة.

موجودات استصناع

الاستصناع اتفاق بين "المؤسسة" وعميل، تبيع المؤسسة بموجبه للعميل أحد الأصول مصنَّعا أو مُقْتَنىً من قبل المشتري نيابة عن "المؤسسة" وفقا لمواصفات وبسعر متفق عليهما. وبعد انتهاء المشروع، يُنقل أصل الاستصناع لحساب مستحقات الاستصناع.

استثمارات

تصنف استثمارات "المؤسسة" إلى الفئات التالية:

1) منشآت تابعة

تصنف أي منشأة على أنها تابعة "للمؤسسة" إذا تمكنت "المؤسسة" من ممارسة حق السيطرة عليها. والسيطرة هي صلاحية إدارة السياسات المالية والتشغيلية لكيان ما من أجل جني أرباح من عملياتها. ويفترض تحقق السيطرة إذا استحوذت "المؤسسة" استحواذا مباشرا أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 50 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد تتحقق "للمؤسسة" السيطرة بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المؤسسة" في رأسمال الكيان.

2) منشآت زميلة

تصنف أي منشأة على أنها زميلة "للمؤسسة" إذا مارست عليها "المؤسسة" نفوذا واسعا. ويفترض توفر النفوذ الواسع إذا استحوذت "المؤسسة" استحواذا مباشرا أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 20 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد يتوفر "للمؤسسة" نفوذ واسع بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المؤسسة" في رأسمال الكيان. ويتم احتساب الاستثمارات في المنشآت الزميلة بطريقة حقوق الملكية، ويتم قيدها بدايةً بالتكلفة (بما في ذلك تكلفة المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في منشأة زميلة). ويشمل استثمار المجموعة في منشآت زميلة الشهرة (بالصافي بعد خصم أي خسارة متراكمة للانخفاض في القيمة) يتم تحديدها عند الاستحواذ.

3) استثمارات في حقوق ملكية أخرى

تصنف الكيانات الأخرى التي لا تملك فيها المؤسسة نفوذا كبيرا أو سيطرة مهمة بأنها استثمارات في حقوق ملكية أخرى. الهدف من الاستثمار في رأسمال الشركات هو الاحتفاظ بها لفترة طويلة، ويمكن بيعها بغرض سد احتياجات السيولة، أو التغيرات في أسعار السوق، أو ضمن إطار أنشطة المؤسسة التنموية. وبناءً على ذلك، فقد اختار المؤسسة أن يصنف جميع استثماراته في رأسمال الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء.

استثمارات مدرجة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء

ويتم قياس هذه الاستثمارات، بداية وفي وقت لاحق، بالقيمة العادلة ويتم قيد أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيُّر في قيمتها العادلة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة تحت قائمة حقوق الأعضاء حتى يتم إلغاء قيد اعتباره منخفض القيمة، وفي هذه الحالة فإنَّ الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق تسجيلها في قائمة التغيُّرات تحت بند حقوق الأعضاء، يتم قيدها في قائمة الدخل الموحدة إلى حد الانخفاض في القيمة.

استثمارات غير مدرجة في الأسهم والصناديق المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء

يتم تحديد الاستثمارات في رأسمال الشركات غير المدرجة المحملة بالقيمة العادلة بواسطة مخمنين مستقلين. يتم الإفصاح عن أرباح / خسائر القيمة العادلة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. وإذا توفر دليل موضوعي على تكبّد خسارة انخفاض القيمة، فيتم قياس مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع استعادتها. خسائر انخفاض القيمة المدرجة في قائمة الدخل الموحدة يتم عكسها من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء. بعد التصنيف الأولي، لا يقوم المؤسسة بإعادة تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات، من أو إلى فئة القيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

يتم تقييم جميع الاستثمارات الأخرى (باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة) لتحديد انخفاض القيمة وفقًا لنهج الانخفاض في القيمة.

تجميع الأعمال

يتم احتساب الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس العوض المحول ضمن تجميع الأعمال بالقيمة العادلة، التي يتم احتسابها باعتبارها مجموع القيم العادلة بتاريخ الاستحواذ للموجودات المحولة من قبل المجموعة، والمطلوبات المترتبة على المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المستحوذ عليها وحقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بالاستحواذ في الربح أو الخسارة عند تحققها.

في تاريخ الاقتناء، يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية تجميع الأعمال بالقيمة العادلة باستثناء:

- الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المتعلقة بترتيبات منافع الموظفين التي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 12 ضرائب الدخل ومعيار المحاسبة الدولي رقم 19 منافع الموظفين على التوالي؛
- المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للشركة المقتناة، أو ترتيبات الدفع على أساس الأسهم العائدة للمجموعة التي تم ابرامها لاستبدال ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للشركة المقتناة التي يتم قياسها وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 2 ترتيبات الدفع على أساس الأسهم بتاريخ الاستحواذ (انظر ادناه)؛ و
- الموجودات (او مجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 5 الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة التي يتم قياسها وفقا لنفس المعيار.

يتم قياس الشهرة بمقدار الزيادة في المقابل المحول وحصة حقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناه في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة (ان وجدت) والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الاقتناء. وفي حال تجاوزت صافي مبالغ الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة في تاريخ الاستحواذ تجاوزت قيمة المبلغ المقابل المحول، وعدد أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها، والقيمة العادلة لحقوق الملكية التي كانت تملكها الشركة المستحوذ عليها (إذا وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة فوراً في الربح أو الخسارة كمكاسب من صفقة الشراء.

عندما يتضمن العوض المحول من قبل المجموعة ضمن تجميع الأعمال ترتيب بدل طارئ، فإنه يتم قياس العوض الطارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ ويتم ادراجه كجزء من العوض المحول ضمن تجميع الاعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل المؤهل كتعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع إجراء تعديلات مماثلة مقابل الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ نتيجة لمعلومات إضافية تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول وقائع وظروف كانت موجودة بتاريخ الاستحواذ.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

إن المحاسبة اللاحقة عن التغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل التي لا تكون مؤهلة كتعديلات لفترة القياس يعتمد على كيفية تصنيف المقابل المحتمل. إن المقابل المحتمل الذي يتم تصنيفه كحقوق ملكية لا يتم إعادة قياسه بتواريخ تقارير لاحقة ويتم احتساب التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس المقابل المحتمل الآخر بالقيمة العادلة في فترات قوائم مالية أخرى مع التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة.

إذا تحققت عملية تجميع الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصص المجموعة المملوكة سابقاً في المنشأة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة، إن وجدت، في الربح أو الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناتجة عن الحصص في الشركة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ والتي تم قيدها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة، بحيث تكون هذه المعالجة ملائمة فيما لو تم استبعاد الحصة.

إذا كانت المحاسبة الأولية لتجميع الأعمال غير مكتملة بحلول نهاية فترة التقرير التي يُجرى فيها التجميع، تُعدّ المجموعة تقارير عن المبالغ المؤقتة للبنود التي لم تكتمل المحاسبة عنها. ويتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، وذلك لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة كما في تاريخ الاستحواذ، إذا كانت معروفة، والتي يمكن أن تكون قد أثرت على المبالغ المعترف بها كما في ذلك التاريخ.

4. استثمارات في الصكوك

الصكوك هي مستندات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص مصنفة على انها تقاس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

استثمارات في الصكوك المَدرَجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء

سيتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق الأعضاء إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمارات؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

استثمارات في الصكوك المَدرَجة بالتكلفة المُطفَأة

تقيس الشركة الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بهذه الاستثمارات من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة; و
- يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

يتم قياس هذه الاستثمارات باستخدام طريقة الربح الفعلي عند التحقق المبدئي مطروحًا منها مدفوعات رأس المال / الاسترداد ناقصًا أي تخفيض لانخفاض القيمة.

يتم تصنيف أي أدوات استثمار أخرى غير مصنفة حسب التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المؤسسة باختيار غير قابل للنقض لتصنيف بعض أدوات حقوق الملكية التي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة لتصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المؤسسة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف المؤسسة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو هو جمع كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين الأمرين قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض تجارية)، عندئذٍ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. تشمل العوامل التي تضعها المؤسسة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بها، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

الانخفاض في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق الأعضاء

تقوم المؤسسة بممارسة الاجتهاد في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات المالية بما في ذلك الاستثمارات في رأسمال الشركات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء. ويشمل ذلك تحديد الانخفاض سواء كان جوهرياً أم دائماً في القيمة العادلة لاستثمارات في رأسمال الشركات دون التكلفة. إن تحديد ما هو'جوهري' أو'دائم' يتطلب اجتهاداً. ولعمل هذا الاجتهاد، تقوم المؤسسة، من بين عوامل أخرى، بتقييم التذبذب العادي لأسعار الأسهم. بالإضافة إلى أن المؤسسة تعتبر الانخفاض في القيمة مناسباً عندما يكون هناك دليل على انحدار الوضع المالي للشركة المستثمر بها، والصناعة وأداء القطاع، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية من العمليات والتمويل.

وتعتبر المؤسسة بأن الانخفاض بنسبة 30% أو أكثر مقياس معقولٌ للانخفاض الجوهري دون مستوى التكلفة، بغض النظر عن مدة الانخفاض. يمثل الانخفاض الدائم الانخفاض دون التكلفة الذي يستمر لسنة واحدة أو أكثر بصرف النظر عن المبلغ.

انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة

تم توزيع الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى التي تم الحصول عليها من خلال تجميع الأعمال على وحدات توليد النقد في الكيانات المستحوذ عليها لأغراض اختبار انخفاض القيمة. تقوم المجموعة باختبار ما إذا كانت الشهرة أو الموجودات غير الملموسة قد تعرضت لأي انخفاض في القيمة وفقا للسياسة المحاسبية لانخفاض القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية غير أدوات حقوق الملكية

تطبق المؤسسة نهج خسارة الائتمان على الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ولتقييم مستوى مخاطر الائتمان، يتم تقسيم الموجودات المالية إلى (3) فئات:

1. **المرحلة 1** - عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان
2. **المرحلة 2** - وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان
3. **المرحلة 3** - الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

يعتمد التوزيع لكل فئة على درجة التدني في الجودة الائتمانية للأصل المالي. في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في التعرض لمخاطر الائتمان. تقوم المؤسسة بمراقبة كافة الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فستقوم المؤسسة بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المؤسسة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للأداة المالية في تاريخ التقرير بناءً على تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع مخاطر التعثر في السداد التي كانت متوقعة للفترة المتبقية من الاستحقاق في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المؤسسة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما بناءً على الخبرة التاريخية للمؤسسة وتقييم ائتمان الخبراء بما في ذلك التطلعية معلومة.

تشكل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ إعداد التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمالية مختلفة للتعثر في السداد. إن ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة هو الذي يشكل الأساس لمتوسط احتمالية التعثر المرجح المستخدمة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تشمل المعلومات التي يتم دراستها في المستقبل التوقعات في البلدان للصناعات التي يعمل فيها المدينون للمؤسسة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمراكز ذات الاختصاص وغيرها من المعايير المماثلة، اضافة الى دراسة المصادر الداخلية والخارجية المختلفة، وتوقع المعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. تخصص المؤسسة الأطراف المقابلة لدرجات مخاطر الائتمان الداخلية ذات الصلة اعتمادًا على جودة الائتمان الخاصة بهم. المعلومات الكمية هي مؤشر رئيسي للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتستند إلى التغيير في احتمال التعثر مدى الحياة من خلال المقارنة بالنظر إلى أن بيانات سيناريوهات الاقتصاد الكلي ونماذج لبلدان معينة ليست متاحة بسهولة، في مثل هذه الحالات السيناريوهات والنماذج البديلة التي تم استخدامها.

تعد حالات احتمالية التعثر المستخدمة تطلعية ونستخدم المؤسسة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص خسارة خسائر الائتمان المتوقعة.

تنعكس العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المؤسسة تدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

بالنظر إلى أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي هي مقياس نسبي، فإن تغيير معين، من حيث القيمة المطلقة، في احتمالية التعثر سيكون أكثر أهمية بالنسبة للأداة المالية ذات التعثر المحتمل المبدئي أقل من مقارنة بالأداة المالية ذات التعثر الشخصي المرتفع.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية في المرحلة 1 عند الاعتراف الأولي. مع ذلك، في حال تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير مقارنة مع الاعتراف الاولي، عندئذ يتم نقل الأصل إلى المرحلة 2 (الرجوع إلى إيضاح 32 إدارة المخاطر). في حال وجود مؤشر على انخفاض القيمة، بالتالي يعتبر الأصل على انه منخفض القيمة ويتم تصنيفه ضمن المرحلة 3 كما هو مبين في الإيضاح 32 إدارة المخاطر.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة عن انخفاض قيمتها الائتمانية (والتي يتم النظر فيها بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يساوي:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا، أي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية والتي تكون ممكنة في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (يشار إليها باسم المرحلة 1)؛ أو
- خسائر الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة، أي الخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة مدى الحياة الأداة المالية (يشار إليها باسم المرحلة 2).
- بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، يتم تحديد مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة لمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق.

موجودات مالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة

يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية منخفضة الجدارة الائتمانية باسم موجودات المرحلة 3. إن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة تتضمن بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- ملفات الشركة بشأن الإفلاس
- إلغاء رخصة التشغيل
- دليل واضح على أن الشركة لن تكون قادرة على سداد المدفوعات في المستقبل

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل - بدلاً من ذلك، قد يكون الأثر المشترك للعديد من الأحداث قد تسبب في انخفاض قيمة الموجودات المالية. تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي هي موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ كل تقرير.

تم شراء أو إنشاء موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية.
يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة بشكل مختلف لأن الأصل يعاني من انخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، تقوم المؤسسة بالاعتراف بجميع التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسارة مع الاعتراف بأي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغيير المواتي لمثل هذه الموجودات إلى انخفاض في القيمة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية
يحدث تعديل الأصل المالي عند إعادة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للأصل المالي أو تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما على الفور أو في تاريخ مستقبلي.

يُمنح التحمل على تمويل القرض في الحالات التي يكون فيها على الرغم من أن المقترض بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، إلا أن هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد أو حدوث تعثر بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادرًا على الوفاء بالشروط المعدلة. تتضمن الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد استحقاق الأصل المالي، والتغيرات في توقيت التدفقات النقدية للأصل المالي (سداد أصل المبلغ والأرباح)، وانخفاض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (إعفاء من أصل المبلغ والربح).

عندما يتم تعديل الأصل المالي، تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقًا لسياسة المؤسسة، يؤدي التعديل إلى الاستبعاد عندما ينتج عنه شروط مختلفة بشكل جوهري. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الشروط التعاقدية الأصلية، تراعي المؤسسة ما يلي:

يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية وفقًا للشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقًا للشروط المعدلة، وكلا المبلغين مخصومان بمعدل الربح الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية أكبر من 10%، ترى المؤسسة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدي إلى الاستبعاد من الدفاتر. عند إجراء تقييم كمي لتعديل أو إعادة تفاوض على أصل مالي ضعيف ائتمانيًا أو أصل مالي مشترى أو منشأ منخفض القيمة الائتمانية كان خاضعًا للشطب، تأخذ المؤسسة في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة (وليس التعاقدية) من قبل التعديل أو إعادة التفاوض ومقارنة تلك التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل أو إعادة التفاوض.

في حالة إلغاء الأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ الاستبعاد لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. الفرق بين هذه القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد مع الشروط الجديدة سيؤدي إلى ربح أو خسارة عند الاستبعاد. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد ناشئًا منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير على المبلغ الاسمي المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية من التعثر في السداد والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تراقب المؤسسة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر الاستحقاق بموجب الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية للأصل المالي ولا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، تحدد المؤسسة ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عن طريق مقارنة:

- تقدير التعثر الشخصي المتبقي مدى الحياة استنادًا إلى البيانات عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع

- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر في تاريخ إعداد التقرير بناءً على الشروط المعدلة.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمؤسسة، حيث لا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، يعكس تقدير التعثر الشخصي قدرة المؤسسة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ في الاعتبار خبرة المؤسسة السابقة في إجراء تحمّل مماثل، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات السلوكية بما في ذلك أداء الدفع العلاقة مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا ظلت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، فسيستمر قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة. إذا كان القرض المعدوم منخفض القيمة الائتمانية بسبب وجود دليل على انخفاض الائتمان (انظر أعلاه)، تقوم

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المؤسسة بإجراء تقييم مستمر للتأكد مما إذا كانت مشاكل التعرض قد تم علاجها، لتحديد ما إذا كان التمويل لم يعد معرضاً لانخفاض ائتماني. بشكل عام، لا يتم قياس مخصص الخسارة على القرض المعدوم إلا بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا عندما يكون هناك دليل على سلوك السداد المحسن العلاقة بعد التعديل الذي أدى إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تحتسب المؤسسة خسارة التعديل من خلال مقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). يتم إدراج خسائر التعديل، إن وجدت، للموجودات المالية في قائمة الدخل الموحدة في "خسائر تعديل الموجودات المالية". ثم تقيس المؤسسة خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل، حيث يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

لا تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناشئ عن التعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم تقم المؤسسة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المؤسسة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الموجودات والمطلوبات المرتبطة بها عن المبالغ التي قد تضطر لتسويتها.

إذا احتفظت المؤسسة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المؤسسة في الاعتراف بالأصل المالي وتعترف أيضاً بالقروض المضمونة للعائدات المستلمة.

تعريف التعثر في السداد

يعد تعريف التعثر في السداد أمرًا حاسمًا لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يعتمد على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدى الحياة، حيث أن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمالية التعثر التي تؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المؤسسة أن ما يلي يشكل حالة تعثر في السداد:

- جميع العقود أو المدينين الذين حصلوا على تصنيف 21 في المقياس الداخلي للمؤسسة (ما يعادل C في مقياس مودي و D في كل من تصنيفات إس آند بي و وفيتش)؛ أو
- علاوة على ذلك، تستخدم المؤسسة أيضًا قرينة قابلة للدحض تستند إلى احتمالية التعثر. يتم تطبيق هذه القاعدة إذا كانت المدفوعات التعاقدية مستحقة لأكثر من 180 يومًا للعقود السيادية و 90 يومًا للعقود غير السيادية، ما لم تكن هناك معلومات معقولة وداعمة تشير إلى أن العقد ليس منخفض القيمة الائتمانية.

تستخدم المؤسسة تعريف التعثر في السداد هذا للأغراض المحاسبية وكذلك لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تصميم تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات.

تستخدم المؤسسة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي إما تم تطويرها داخليًا أو تم الحصول عليها من مصادر خارجية. كما هو مذكور في تعريف الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية أعلاه، فإن التعثر في السداد هو دليل على أن الأصل منخفض القيمة الائتمانية. لذلك، سوف تشمل الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية الموجودات المتعثرة، ولكنها ستشمل أيضًا الموجودات الأخرى غير المتعثرة نظرًا لأن تعريف انخفاض القيمة الائتمانية أوسع من تعريف التعثر في السداد.

شطب
عندما تعتبر التعرضات غير السيادية غير قابلة للتحصيل، يتم شطبها مقابل مخصص انخفاض القيمة ذي الصلة ويتم الاعتراف بأي خسارة فائضة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم شطب هذه الموجودات بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة وتحديد قيمة الخسارة. يتم إدراج المبالغ المستردة اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة للمؤسسة. لم تشطب المؤسسة أي موجودات مالية غير سيادية خلال السنة الحالية.

المطلوبات المالية
لا تقوم المؤسسة بإلغاء المطلوبات المالية إلا عند انتهاء التزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في قائمة الدخل الموحدة.

لا تقوم المؤسسة أيضًا بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي إلا عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية بموجب الشروط المعدلة اختلافاً جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. من المفترض أن الشروط التي تختلف اختلافاً جوهرياً في حال كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد خصم أي رسوم مستلمة والمخصومة باستخدام السعر الفعلي الأصلي تختلف بنسبة عشرة بالمائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد مع الشروط المعدلة في في قائمة الدخل الموحدة.

موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته التقديرية القابلة للاسترداد. يتم تسجيل التعديلات على المخصص كمصروف أو قيد دائن في قائمة الدخل الموحدة للمؤسسة.

المطلوبات المالية

تدرج جميع إصدارات الصكوك. وتمويلات المرابحة السلعية، والخصوم الأخرى على أساس التكلفة، صافية من رسوم المعاملة، بصفتها قيمة عادلة للمقابل الذي تمّ تسلّمه. تقاس جميع المطلوبات المالية ذات العوائد، لاحقا، على أساس التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الحسبان أي خصومات أو علاوات. يتم إطفاء العلاوات ويتم تسجيل الخصومات على أساس العائدات حسب أجل الاستحقاق وتدرج ضمن "تكلفة التمويل" في قائمة الدخل الموحدة.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية إلا عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتعتزم المؤسسة إما التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد. يتم عرض الايرادات والمصاريف بالصافي فقط عندما يسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المتشابهة.

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية

تتمثل الأدوات المالية للمشتقات الإسلامية في العقود الآجلة للعملات الأجنبية الإسلامية ومقايضات معدلات الربح الإسلامية ومقايضات معدلات الربح على أساس العملات الإسلامية. وتعتمد هذه الأدوات على نماذج الأسواق المالية الإسلامية الدولية والجمعية الدولية لمشتقات المبادلات. وتستخدم "المؤسسة" هذه الأدوات لاستراتيجيات التحوط فقط لتخفيف مخاطر التذبذب في سوق العملات الأجنبية، وتكلفة تمويل الاستثمار لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وأصول التمويل، وإصدار الصكوك. وتُحسب المشتقات الإسلامية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها فيما بعد بقيمتها العادلة في نهاية كل تاريخ تقرير مالي. وتسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة. وتدرج المشتقات الإسلامية ذات القيمة العادلة الموجبة ضمن "الأصول الأخرى"، وتدرج القيم العادلة السالبة ضمن "المستحقات والخصوم الأخرى"، في قائمة المركز المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

محاسبة التحوط

تحدد المجموعة معدل الربح فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدل الربح كتحوطات للتدفق النقدي.

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أداة التحوط/الوعد والبند المتحوط له، إلى جانب أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها لإجراء معاملات التحوط المختلفة (التحوط). إضافة إلى ذلك، وعند بداية التحوط، تقوم المجموعة بتوثيق ما إذا كانت أداة التحوط/الوعد فعالة للغاية في تعويض التغيرات في التدفقات النقدية للبند المتحوط منه والذي يعزى إلى المخاطر المتحوط لها.

تحوطات التدفقات النقدية

يتم إثبات الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمقايضات أو الوعد المخصصة والمؤهلة كتحوطات للتدفقات النقدية في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء ويتم تجميعها تحت بند احتياطيات تحوطات التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في قائمة الدخل.

يمثل احتياطي تحوط التدفقات النقدية الجزء الفعال المتراكم من المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط أو الوعد الذي تم الدخول فيها لتحوطات التدفقات النقدية. يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها والناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوُّط أو الوعد تحت مسمَّى احتياطيات تحوطات التدفقات النقدية في قائمة الدخل، فقط عندما تؤثر المعاملة المتحوط بها على قائمة الدخل.

يتم إعادة تصنيف المبالغ التي سبق الاعتراف بها في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء إلى قائمة الدخل في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له على قائمة الدخل، في نفس السطر للبند المعترف به والمتحوط له. يتم التوقف عن محاسبة التحوُّط عندما تقوم المجموعة بإلغاء العلاقة التحوُّطية، أو عندما تنتهي أداة التحوُّط أو يتم بيعها، أو إلغاؤها أو استخدامها، أو عندما لا تَعُد مؤهلة لمحاسبة التحوُّط.

الأصول الائتمانية

لا تعامل الأصول التي تحفظ في صندوق استئماني على أنها أصول مملوكة "للمؤسسة"، ولذلك لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

ممتلكات ومعدات

تُقيد الممتلكات والمعدات على أساس التكلفة، صافية من الاستهلاك التراكمي وأي انخفاض في القيمة. وتُستهلك التكلفة ناقصا القيمة المتبقية المقدرة للممتلكات والمعدات على أساس معدل ثابت وفقا للعمر الافتراضي التقديري للموجودات على النحو التالي:

- أثاث وتجهيزات 10% إلى 25%
- حواسيب 10% إلى 33%
- مركبات 15% إلى 25%
- معدات أخرى 10% إلى 20%

يتم فحص القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث او التغيرات في الظروف ان القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذا المؤشر وحيث تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، والتي تكون قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى.

استثمارات عقارية

يتم إثبات الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة ثم يتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة وفقاً لنموذج القيمة العادلة مع إثبات المكاسب غير المحققة الناتجة في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء الموحدة ضمن احتياطيات القيمة العادلة.

إن أي خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمار في العقارات بالقيمة العادلة والمدرجة بالقيمة العادلة يتم تعديلها في حقوق الملكية مقابل احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر لهذا الاحتياطي. وفي حالة تجاوز هذه الخسائر الرصيد المتاح، يتم إثبات الخسائر غير المحققة في قائمة الدخل الموحدة. في حالة وجود خسائر غير محققة تتعلق بالاستثمارات العقارية والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة في فترة مالية سابقة، يتم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة المتعلقة بالفترة المالية الحالية إلى حد إعادة هذه الخسائر السابقة إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر المحققة الناتجة عن بيع أي استثمار في العقارات بالفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة الدفترية) وصافي النقد أو ما يعادله من المتحصلات من البيع لكل استثمار على حدة. يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة بالإضافة إلى الرصيد المتاح في حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمار في العقارات في قائمة الدخل الموحدة للفترة المالية الحالية.

يتم تصنيف جميع العقارات التي تم اتخاذ قرار بيعها فيها، ومن المتوقع أن يتم بيعها خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير (مع مراعاة توفر مشتري راغب محدد) كاستثمار في عقارات محتفظ بها للبيع. يتم قياس الاستثمارات في العقارات المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة وفقا لنموذج القيمة العادلة.

موجودات غير ملموسة

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الاقتصادي الإنتاجي ويتم تقييمها للانخفاض في القيمة عندما يكون هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد تنخفض قيمته. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد على الأقل في نهاية كل فترة مالية. يتم المحاسبة عن التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسب الاقتضاء، ويتم معاملتها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة في قائمة الدخل الموحدة ضمن طبيعة المصاريف بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

الشهرة

تظهر الشهرة المكتسبة في وقت الاستحواذ على المنشآت التابعة في قائمة المركز المالي الموحدة كأصل. يتم قياس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة الاستحواذ على القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. بعد ذلك، يتم اختبار الشهرة لتحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي. في نهاية الفترة المالية، يتم إظهار الشهرة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

يتم إثبات الشهرة السلبية الناتجة عن الاستحواذ على شركة أعمال أو منشأة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم احتساب الاستحواذ على حقوق الأقلية باستخدام طريقة الكيان الاقتصادي. بموجب طريقة الكيان الاقتصادي، يعتبر شراء حصة الأقلية بمثابة معاملة مع أحد المساهمين. وعلى هذا النحو، فإن أي مقابل فائض عن حصة المجموعة في صافي الموجودات يتم تسجيله في حقوق المساهمين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الصكوك المصدرة

أدرجت موجودات الصكوك في القوائم المالية الموحدة "للمؤسسة" بوصفها وكيل خدمات، مع ملاحظة أن المؤسسة باعت هذه الأصول بعَوَض إلى حاملي الصكوك من خلال منشأة ذات أغراض خاصة بموجب عقد بيع صالح ينقل ملكية هذه الصكوك إلى حاملي الصكوك.

مخصصات

يتم قيد المخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام (قانوني او استنتاجي)، ناشئ عن حدث سابق ويكون من المحتمل تسوية تكاليف الالتزام وقياسها بشكل موثوق.

العمليات المتوقفة

تعتبر العملية المتوقفة أحد مكونات أعمال المجموعة، حيث يمكن تمييز العمليات والتدفقات النقدية الخاصة بها بوضوح عن بقية أنشطة المجموعة والتي:

- يمثل وحدة عمل رئيسية للعمل أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛
- جزء من خطة واحدة منسقة لاستبعاد وحدة عمل رئيسية مستقلة للعمل أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛ أو
- هي منشأة تابعة تم شراؤها حصريا بهدف إعادة للبيع.

يحدث التصنيف كعملية متوقفة عند البيع أو التخلي أو عندما تستوفي العملية معايير التصنيف على أنها محتفظ بها للبيع، إذا كان ذلك في وقت سابق.

في حال التصنيف كموجودات محتفظ بها للبيع، لا يتم استهلاك الموجودات أو المطفأة.

يتم استبعاد العمليات المتوقفة من نتائج العمليات المستمرة ويتم عرضها كمبلغ واحد كخسارة من العمليات المتوقفة في قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر الموحدة.

التزامات منافع الموظفين

تدير المؤسسة ثلاث خطط محددة لاستحقاقات ما بعد الخدمة لموظفيها، وهي خطة تقاعد للموظفين ("SRPP")، وخطة الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين ("SRMP") ، وخطة التكافل الطبي للمتقاعدين ("RMSP"). وتتطلب جميع هذه الخطط تقديم مساهمات إلى الصناديق المدارة بصورة مستقلة. وتُعرَّف خطة المنافع المُحدَّدة بأنها خطة تقاعد تحدِّد المنفعة التقاعدية التي سيتسلمها الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالبًا على عامل أو أكثر مثل العُمر وعدد سنوات الخدمة ونسبة إجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها. ويتم استخدام الافتراضات الاكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة.

يتم إجراء تقييم اكتواري كامل كل ثلاث سنوات من خلال إشراك خبراء اكتواريين مستقلين. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترحيل تقديرية للحسابات الإكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الإكتوارية الأساسية.

تستند نتائج التقييم الاكتواري المقدمة كما في 31 ديسمبر 2023 إلى ترحيل البيانات كما في 2022 (باستثناء عناصر خطة تقاعد الموظفين النشطة والمتقاعدين والمستفيدين، يتم تعديل البيانات المستخدمة لحساب نتائجهم للتحويلات إلى خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين). بالنسبة إلى خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، تم إجراء تقييم كامل بناءً على البيانات في 30 نوفمبر 2023.

يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات الشركات الأمريكية المصنفة AA. هذه السندات لها شروط حتى تاريخ الاستحقاق تتطابق بشكل وثيق مع شروط التزام المنافع المحددة الفعلي.

إن تكلفة الخدمة الحالية لخطة المنافع المحددة والمقيدة في قائمة الدخل الموحدة تعكس الزيادة في التزامات المنافع المحددة الناتجة عن خدمة الموظفين خلال السنة الحالية. تمثل تكلفة التزام المنافع المحددة زيادة في الالتزام بسبب مرور الوقت.

يتم احتساب التعديلات بأثر رجعي على المنافع أو مكاسب أو خسارة التقليص كتكاليف خدمة سابقة أو دخل في قائمة الدخل الموحدة في فترة تعديل الخطة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الإكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. ويتم قيد التزام المنافع كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة.

وتُحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الاكتواريين للمؤسسة، ويتم تحويل قيمة المساهمات إلى الأمناء المستقلين للبرنامج.

تحقق الإيرادات

أ) **ودائع مرابحة سلعية ووكالة**
يكون تسجيل الإيرادات من ودائع مرابحة سلعية ووكالة على أساس زمني تناسبي طوال الفترة من الصرف الفعلي للأموال إلى حلول أجل الاستحقاق.

ب) **استثمارات في الصكوك**
تُقيد الإيرادات من الاستثمارات في الصكوك حسب الاستحقاق الزمني باستخدام معدل العائد الفعلي في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة للصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير المالي في قائمة الدخل الموحدة.

ج) **دخل تمويل بالمرابحة، ودخل الاستصناع، وتمويل البيع بالآجل**
تمويل من التمويل بالمرابحة، والاستصناع، والبيع الاجل باستخدام العائد الفعلي طوال فترة المعاملات المعنّية.

د) **الإجارة المنتهية بالتمليك**
تقيد إيرادات الإجارة على أساس العائد الفعلي (والذي يمثل قيمة الإيجار ناقصاً الاستهلاك مقابل موجودات الإجارة) بدأً من تاريخ الحق في استخدام الموجودات المحولة إلى المستأجر.

أ) **دخل توزيعات الأرباح**
تُقيد إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك الأرباح بناءً على تاريخ الإعلان عنها.

ب) **رسوم إدارة الأصول**
للمؤسسة عدة صناديق تحت إدارتها، حيث تقدم المؤسسة خدمات إدارة المحافظ مقابل رسوم إدارية. وتحتسب الرسوم الإدارية على أساس الاستحقاق عند إنجاز الخدمات.

ج) **رسوم إدارية ورسوم استشارية**
تقدم المؤسسة خدمات استشارية تشمل إصدار الصكوك، وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وإنشاء نوافذ بنكية إسلامية، وإعادة الهيكلة، وتطوير الأطر التنظيمية، وبناء القدرات، إلخ. كما أنها تفرض رسومًا لتغطية التكاليف المتكبدة أثناء تقييم طلبات التمويل. تُسجل الإيرادات من الخدمات الإدارية والاستشارية على أساس تقديم الخدمات بموجب اتفاقات تعاقدية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الزكاة وضريبة الدخل

لا تخضع المجموعة، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لأداء الزكاة في البلدان الأعضاء. تخضع المجموعة للضرائب في الدول الأعضاء. تم احتساب الضرائب المطبقة على المنشآت التابعة بناءً على لوائح الضرائب المحلية.

التقارير القطاعية

قرّرت الإدارة أن صانع القرار التشغيلي الرئيس هو مجلس الأمناء الذي يضطلع بالمسؤولية عن اتخاذ القرارات الشاملة بشأن تخصيص الموارد للمبادرات التنموية في الدول الأعضاء. وتنفذ المبادرات الإنمائية من خلال العديد من منتجات التمويل الإسلامي، كما هو مبين في قائمة المركز المالي الموحدة، والتي يجري تمويلها مركزيًا من رأسمال المؤسسة وتمويلاتها. ولم تحدد الإدارة قطاعات منفصلة للعمليات ضمن تعريف معيار المحاسبة المالي رقم 22 "التقارير القطاعية"، طالما أن مجلس الإدارة يراقب الأداء والمركز المالي للمؤسسة عمومًا.

4. الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

ومثل هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات يتم تقييمها بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وفيما يلي المجالات الهامة التي استخدمت الإدارة تقديرات أو افتراضات أو أصدرت أحكام بشأنها:

أ) مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (30) على كافة فئات الموجودات المالية حُكماً - خاصة- في تقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للصندوق يأتي نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية ما يلي:

1. نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للمؤسسة والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات.
2. الضوابط المستخدمة من قبل المؤسسة في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخصص على أساس 12 شهراً أو العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي.
3. تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات.
4. تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمالية التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر.
5. اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي واوزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

تمارس المؤسسة أحكامها في تقدير مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية. إن منهجية تقدير انخفاض قيمة موجودات التمويل مبينة في إيضاح 3 تحت عنوان "انخفاض قيمة الموجودات المالية".

ب) تحديد القيمة العادلة

وتحدد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في مثل هذه الظروف، ولاسيما أساليب خصم التدفقات النقدية، ومُضاعِف القيمة الدفترية المقارن، والصفقات قريبة العهد، وصافي قيمة الأصول متى ما كان ذلك مناسبًا. كما تستعين المؤسسة بخبراء تقييم مستقلين عند الاقتضاء. أما في حالة بعض الاستثمارات التي تتعلق بكيانات ناشئة، أو منشآت في مرحلة الصرف الرأسمالي، فتعتقد الإدارة أن تكلفة مثل هذه الاستثمارات هي القيمة العادلة التقريبية.

وتتحقق الإدارة من صحة النماذج المستخدمة في تحديد القيم العادلة، كما تراجعها دوريًا. وتشمل نماذج المدخلات في خصم التدفقات النقدية، ومضاعِفات القيمة الدفترية المقارنة، بيانات يمكن ملاحظتها، مثل أسعار الخصم، ومعدل النمو النهائي، ومضاعِفات القيمة الدفترية المقارنة للكيانات بالنسبة إلى محفظة الكيان ذات الصلة، والبيانات غير الملحوظة، مثل الخصومات التي تقدم بسبب عدم قابلية التسويق وعلاوة السيطرة. كما أخذت المؤسسة في الحسبان الظروف الجغرافية والسياسية في البلدان التي تعمل فيها الكيانات المستثمر فيها، كما اعتمدت خصما ملائما في قيمها العادلة.

ج) التزامات منافع الموظفين

تحدد التزامات التقاعد والرعاية الطبية والرسوم ذات الصلة عن الفترة باستخدام التقييمات الاكتوارية. ويشمل التقييم الاكتواري وضع افتراضات حول معدلات الخصم، والزيادة المستقبلية في الرواتب، إلخ، ونظرًا لطول أمد تلك الالتزامات، فإن هذه التقديرات يشوبها قدر كبير من عدم اليقين.

د) استمرارية النشاط

قيمت إدارة المجموعة قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي مقتنعة بأنها ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. للوصول إلى هذا الاستنتاج، نظرت الإدارة في العديد من العوامل من بينها؛ نسبة السيولة للمجموعة، والاتجاه المتوقع في الربحية، وأداء المحفظة الحالية، ونسبة كفاية رأس المال وقدرة المجموعة على جمع الأموال من كل من المساهمين وسوق رأس المال. لذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس الاستمرارية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

5. نقد وما في حكمه

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	**79,514,858**	222,711,295
نقد بالصندوق	**3,230,097**	8,154,113
ودائع مرابحة سلعية ووكالة (إيضاح 6)	**127,764,669**	108,082,400
إيراد مستحق من ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**91,926**	129,631
يُنزل: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(163,178)**	(176,739)
	210,438,372	338,900,700
رصيد بنكي متعلق بصندوق التضامن للمؤسسة	**1,188,459**	1,188,459
	211,626,831	340,089,159

هناك حسابات مصرفية معينة رصيدها 263,525 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2022: 2,197,720 دولاراً أمريكياً) باسم البنك الإسلامي للتنمية. غير أن المجموعة هي التي تملك حق الانتفاع من هذه الحسابات البنكية وهي التي تتولى إدارتها/تشغيلها.

الودائع السلعية المدرجة ضمن النقد وما في حكمه هي تلك الودائع التي أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل. ويبين الإيضاح 6 الودائع السلعية التي يتجاوز أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر.

6. ودائع مرابحة سلعية ووكالة

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**176,985,862**	192,517,606
إيراد مستحق من ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**3,975,309**	3,978,356
يُنزل: ودائع مرابحة سلعية ووكالة أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل (إيضاح 5)	**(127,764,669)**	(108,082,400)
يُنزل: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(21,192,793)**	(36,084,738)
	32,003,709	52,328,824

أ) جميع ودائع المرابحة والوكالة المذكورة أعلاه هي مع مؤسسات مالية دولية ومُقومة بالدولار الأمريكي.

ب) تتضمن ودائع المرابحة السلعية والوكالة مبلغ قدره 356,164 دولاراً أمريكياً (2022: 316,790 دولاراً أمريكياً) قُدّم لجهة ذات صلة بالمجموعة، وأدرّت على المجموعة ربحًا قدره صفر دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2022: صفر دولاراً أمريكياً).

7. استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
استثمارات في الصكوك (إيضاح 7-1)	**1,441,356,224**	1,549,287,994
استثمارات في الأسهم (إيضاح 7-2)	**80,785,318**	85,602,400
استثمارات في أوراق مالية أخرى	**-**	18,534,990
	1,522,141,542	1,653,425,384

7-1 استثمارات في الصكوك

	31 ديسمبر 2023			
	التكلفة المطفأة	**القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية**	**بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**	**المجموع**
صكوك مدرجة	**989,080,537**	**456,293,220**	**-**	**1,445,373,757**
صكوك غير مدرجة	**14,967,547**	**23,564,354**	**331,916**	**38,863,817**
	1,004,048,084	**479,857,574**	**331,916**	**1,484,237,574**
يُنزل: خسارة القيمة العادلة غير المحققة	**-**	**(26,617,295)**	**-**	**(26,617,295)**
يُنزل: مخصص خسائر الائتمان (إيضاح 26)	**(15,246,980)**	**(1,017,075)**	**-**	**(16,264,055)**
	988,801,104	**452,223,204**	**331,916**	**1,441,356,224**

	31 ديسمبر 2022			
	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	المجموع
صكوك مدرجة	1,085,327,954	446,293,220	22,507,463	1,554,128,637
صكوك غير مدرجة	18,944,824	18,553,490	507,719	38,006,033
	1,104,272,778	464,846,710	23,015,182	1,592,134,670
يُنزل: ربح/ (خسارة)/ القيمة العادلة غير المحققة	-	(31,341,263)	1,774,941	(29,566,322)
يُنزل: مخصص خسائر الائتمان (إيضاح 26)	(13,280,354)	-	-	(13,280,354)
	988,801,104	452,223,204	331,916	1,441,356,224

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	**1,549,287,994**	1,536,402,435
شراء مفترض (إيضاح 2)	**-**	23,015,182
إضافات	**195,104,250**	398,761,597
استردادات	**(300,676,50)**	(367,386,246)
ربح / (خسارة) صرف عملات	**863,597**	(1,860,951)
ربح / (خسارة) القيمة العادلة غير المحققة من خلال حقوق الملكية	**4,723,968**	(31,341,263)
قسط مطفأ	**(4,960,858)**	(7,382,445)
ربح / (خسارة) القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة	**-**	1,774,941
محمل الانخفاض في القيمة	**(2,986,224)**	(2,695,256)
	1,441,356,224	1,549,287,994

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
مؤسسات مالية	**965,620,463**	1,044,823,294
جهات حكومية	**327,422,344**	366,853,185
أخرى	**148,313,417**	137,611,515
	1,441,356,224	1,549,287,994

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
AAA	**119,885,583**	119,329,668
AA+ إلى AA-	**75,960,987**	76,193,259
A+ إلى A-	**672,878,002**	712,979,527
BBB+ أو أقل	**572,631,652**	640,785,540
	1,441,356,224	1,549,287,994

تضمنت استثمارات الصكوك مبلغ 119,885,583 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2022: 119,466,546 دولاراً أمريكياً) تم استثماره في صكوك صادرة عن البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية، والتي حققت المجموعة أرباحًا قدرها 2,087,065 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2022: 2,027,268 دولاراً أمريكياً)

إن الدخل من استثمارات الصكوك المعترف بها خلال السنة في قائمة الدخل الموحدة هو كما يلي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
إيرادات قسائم	**44,094,071**	45,017,896
ربح / (خسارة) محققة	**318,747**	(735,107)
إطفاء أقساط	**(4,960,858)**	(7,382,445)
مجموع الدخل	**39,451,960**	36,900,344

7-2 استثمار في الأسهم والأوراق المالية الأخرى

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	(نسبة التملك)		--- (دولار أمريكي) ---	
شركات غير مدرجة				
بنك زمان	**%5**	%5	**1,211,091**	1,216,501
مطاحن الهدا	**%16**	%16	**2,345,584**	2,456,518
المتحد	**%3**	%3	**8,863,863**	8,840,405
شركة اسمنت بربر	**%10**	%10	**2,521,556**	3,349,856
بنك بيبلوس أفريقيا - السودان	**%9**	%9	**376,220**	617,927
شركة قزوين الدولية للاستثمار	**%18**	%18	**2,057,523**	2,866,454
بنك إيدار (إيلاف)	**%2**	%2	**1,944,811**	1,951,534
بنك البركة	**%12**	%12	**6,590,660**	5,898,846
الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة	**%10**	%10	**21,360,810**	17,626,896
بداية لتمويل المنازل - المملكة العربية السعودية	**%11**	%11	**25,724,357**	27,183,368
إجمال المحدودة	**%15**	%15	**931,480**	1,164,936
شركة اليورو المتوسطية للاستثمار	**%34**	%34	**1,676,080**	1,676,080
مركز إدارة السيولة	**%10**	%10	**4,795,600**	4,427,700
شركة جنوب أوروبا للاستثمار	**%20**	%20	**385,683**	173,725
استثمار في الصناديق				
صندوق الاستدامة العالمي - المؤسسة الإسلامية للتنمية	**-**	%13	**-**	6,151,654
			80,785,318	85,602,400

خلال السنة، تم استرداد جميع وحدات صندوق الاستدامة العالمي التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في فبراير 2023.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

8. تمويل مرابحة

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
تمويل مرابحة	**488,244,987**	163,263,312
إيراد مستحق	**693,977**	1,676,369
إيراد مؤجل	**(67,020,056)**	(23,270,567)
	421,918,908	141,669,114
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(44,338,466)**	(56,787,718)
	377,580,442	84,881,396

تتم جميع السلع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد. يعتبر وعد العميل ملزمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المجموعة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

9. تمويل البيع الآجل

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
تمويل البيع الآجل	**345,241,729**	576,627,694
إيراد مستحق	**7,049,157**	8,476,629
إيراد مؤجل	**(15,724,187)**	(45,085,744)
	336,566,699	540,018,579
مخصص خسائر ائتمان (إيضاح 26)	**(28,524,698)**	(36,802,172)
	308,042,001	503,216,407

تكون جميع السلع التي تشترى بغرض إعادة البيع في إطار تمويل البيع الآجل على أساس سلعة محددة لإعادة البيع لاحقًا للعميل. يعتبر وعد العميل ملزمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المجموعة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

يتضمن تمويل البيع بالتقسيط تمويلًا بقيمة 5,566,186 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2022: مبلغ وقدره 34,104,666 دولاراً أمريكياً) مقدم إلى جهات ذات علاقة بالمجموعة، والتي حققت المجموعة من خلالها ربحًا قدره صفر دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2022: 1,905,720 دولاراً أمريكياً).

10. الإجارة المنتهية بالتمليك

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
التكلفة:		
الأصول التي لم تستخدم بعد:		
في بداية السنة	**-**	22,602,000
إضافات	**34,980,800**	50,184,833
تحويلات إلى أصول مستخدمة	**(34,980,800)**	(72,786,833)
	-	-
أصول مستخدمة:		
في بداية السنة	**298,478,656**	358,000,593
محول من موجودات مقتناه	**34,980,800**	72,786,833
موجودات محولة إلى جهات مستفيدة	**-**	(132,572,903)
إعادة تقييم "الفوركس"	**1,355,970**	264,132
	334,815,426	298,478,655
مجموع التكاليف	**334,815,426**	298,478,655

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
الاستهلاك المتراكم:		
في بداية السنة	**81,405,834**	165,560,074
المحمل للسنة	**23,762,374**	23,823,800
تعديل	**16,033,622**	-
الاستهلاك على أصول محولة إلى جهات مستفيدة	**-**	(107,978,040)
مجموع الاستهلاك	**121,201,830**	81,405,834
إيراد مستحق	**40,567,308**	22,510,102
الإجارة المنتهية بالتمليك، المبلغ الإجمالي	**254,180,904**	239,582,923
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(23,954,756)**	(24,680,051)
الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي	**230,226,148**	214,902,872

اشتملت الإجارة المنتهية بالتمليك على تمويل قيمته 16,615,648 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2022: 17,655,267 دولاراً أمريكياً) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمجموعة وحققت المؤسسة منها ربحاً قدره 1,339,791 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2022: 421,808 دولار أمريكي). وتمثل بعض الأصول المذكورة أعلاه نصيب المؤسسة في اتفاقات الإجارة المنتهية بالتمليك المشتركة.

تقدر الإيجارات المستقبلية المستحقة القبض المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتمليك كما في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ 349.9 مليون دولار أمريكي (2022: 323.72 مليون دولار أمريكي). لا يُعرف المبلغ الدقيق في نهاية كل فترة إلا قبل بدء الفترة، حيث يتم تحديد بعض

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الإيجارات بناءً على معدلات عائمة. تفاصيل الذمم المدينة مبينة أدناه:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
المتوقع خلال 12 شهراً	**58,327,902**	47,663,464
المتوقع بعد 12 شهراً ولكن أقل من 5 سنوات	**170,733,217**	144,941,662
المتوقع بعد 5 سنوات	**120,860,465**	131,118,034
	349,921,584	323,723,160

تم تلخيص الارتباطات المستقبلية المتعلقة بعقود الإجارة في إيضاح 33 ويتوقع دفعها خلال 12 شهرًا.

11. موجودات استصناع

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
تمويل الاستصناع	**14,474,582**	17,401,333
إيراد مستحق	**41,203**	133,863
إيراد مؤجل	**(2,645,399)**	(3,879,443)
	11,870,386	13,655,753
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(32,832)**	(96,201)
	11,837,554	13,559,552

12. دخل من موجودات تمويلية

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
تمويل مرابحة	**16,728,467**	4,683,720
تمويل البيع الآجل	**24,937,682**	19,264,539
إجارة منتهية بالتمليك، صافي (إيضاح 25)	**20,284,903**	12,110,985
موجودات استصناع	**580,184**	735,075
أخرى	**-**	1,508,159
مجموع الدخل من موجودات تمويلية	**62,531,236**	38,302,478

13. استثمارات في أسهم

تمتلك "المجموعة" استثمارات في أسهم إما مباشرة وإما عن طريق جهات وسيطة. وبناء على الحيازة الفعلية للمجموعة، كانت الاستثمارات في حقوق الملكية تتألف في نهاية السنة مما يلي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
منشآت زميلة	**168,611,127**	150,465,318

إن حركة الاستثمارات خلال السنة هي على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
في بداية السنة	**150,465,318**	288,037,459
إضافات	**4,810,779**	6,601,906
الحصة في الربح من منشآت زميلة	**17,991,414**	13,395,384
تحويل إلى محتفظ بها للبيع	**-**	(1,150,000)
صافي أثر الشركات التابعة نتيجة التوحيد	**-**	(136,177,407)
استبعادات	**-**	(1,257,232)
انخفاض خلال السنة	**-**	(7,422,946)
توزيعات أرباح مستلمة	**(5,627,072)**	(1,967,803)
ربح / (خسارة) تحويل عملات أجنبية	**970,688**	(9,594,043)
في نهاية السنة	**168,611,127**	150,465,318

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

1-13 استثمار في منشآت زميلة

في نهاية السنة، كانت نسبة التملك الفعلي في المنشآت الزميلة والبلدانُ التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعةُ أعمالها على النحو التالي:

اسم المنشأة	بلد التأسيس	طبيعة الأعمال	نسبة الملكية الفعلية %	
			2023	2022
الأخضر بنك	المغرب	بنوك	**49**	49
شركة إنماء للإجارة	مصر	عقود الإيجار	**47**	47
بنك دو السنغال الإسلامي	السنغال	بنوك	**45**	45
صندوق ثمار للاستثمار	تونس	صندوق	**40**	40
أنفال كابيتال	المملكة العربية السعودية	استشارات استثمارية	**38**	38
شركة قرغيزستان للإجارة	قرغيزستان	عقود الإيجار	**37**	37
شركة كازاخستان للإجارة	كازاخستان	عقود الإيجار	**36**	36
شركة ألبانيا للإجارة	ألبانيا	عقود الإيجار	**36**	36
بنك المالديف الإسلامي	المالديف	بنوك	**33**	33
شركة فلسطين للإجارة	فلسطين	عقود الإيجار	**33**	33
شركة هاليك للتأجير	تركيا	عقود الإيجار	**33**	33
صندوق الفريدة للإسكان	المملكة العربية السعودية	العقارات	**33**	33
بنك الوفاق الدولي	تونس	عقود الإيجار	**30**	30
صندوق سوق المال لبوان	ماليزيا	إدارة أصول	**-**	29
رويال أتلنتيك للسكن	غامبيا	العقارات	**-**	25
الصندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (آفاق)	المملكة العربية السعودية	صندوق	**25**	25
الشرقية للسكر	مصر	صناعة	**22**	22
الشركة الأردنية للصناعات الدوائية	الأردن	صناعة	**22**	22
بنك سبأ الإسلامي	اليمن	بنوك	**20**	20
الشركة العربية للإجارة	السودان	عقود الإيجار	**20**	20
الشركة التركية لإدارة الأصول	تركيا	صندوق	**20**	20
بنك الامانة	سيريلانكا	بنوك	**25**	24

(أ) في الجدول أعلاه، سجلت بعض المنشآت التابعة بقيمة صفرية حيث استثمرت المجموعة في سنوات سابقة وتعرضت للانخفاض الكامل في قيمتها.

(ب) لا توجد تدابير تنظيمية أو تعاقدية تقيد قدرة المنشآت الزميلة على تحويل أموال في شكل أرباح نقدية أو تسديد التمويلات أو السلفات التي قدمتها لها "المجموعة". وتقدم "المجموعة" في بعض الأوقات مساعدات مالية في شكل سلفات لمنشآتها الزميلة.

(ج) تمت تصفية صندوق سوق المال التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خلال (إيضاح 36).

(د) تم بيع الاستثمار في رويال أتلنتيك للسكن بقيمة 1.15 مليون دولار أمريكي، والذي يتكون من أرض فقط في غامبيا، والتي تمتلك المؤسسة فيها 25% من الأسهم، مقابل 2 مليون دولار أمريكي في مايو 2023.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

إن المركز المالي وإيرادات المنشآت الزميلة بناءً على قوائمها المالية التي أخذتها المجموعة في الاعتبار في نهاية فترة التقرير المالي هي كما يلي:

31 ديسمبر 2023	مجموع الموجودات دولار أمريكي	مجموع المطلوبات دولار أمريكي	صافي الربح /(الخسارة) دولار أمريكي	الحصة من الربح /(الخسارة) دولار أمريكي
الأخضر بنك	**380,887,327**	**359,977,793**	**142,892**	**70,017**
شركة إنماء للإجارة	**69,480,847**	**59,328,890**	**1,875,532**	**884,126**
بنك دو السنغال الإسلامي	**1,265,471,732**	**1,142,130,108**	**9,346,079**	**4,187,043**
صندوق ثمار للاستثمار	**8,045,806**	**80,062**	**1,383,203**	**553,281**
أنفال كابيتال	**-**	**-**	**-**	**-**
شركة قرغيزستان للإجارة	**3,981,032**	**382,904**	**303,283**	**111,002**
شركة كازاخستان للإجارة	**34,895,057**	**12,631,247**	**2,814,434**	**1,006,723**
شركة ألبانيا للإجارة	**6,707,281**	**2,936,055**	**(367,489)**	**(130,973)**
بنك المالديف الإسلامي	**532,543,757**	**472,610,425**	**11,851,054**	**3,910,848**
شركة فلسطين للإجارة	**32,296,376**	**19,345,152**	**658,911**	**219,615**
شركة هاليك للتأجير	**1,298,772**	**97,923**	**210,846**	**69,565**
صندوق الفريدة للإسكان	**-**	**-**	**-**	**-**
بنك الوفاق الدولي	**476,865,554**	**422,053,315**	**6,680,227**	**2,004,068**
الصندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (آفاق)	**-**	**-**	**62,994**	**15,749**
الشرقية للسكر	**261,540,659**	**205,688,377**	**68,997,016**	**4,738,874**
الشركة الأردنية للصناعات الدوائية	**-**	**-**	**-**	**-**
بنك سبأ الإسلامي	**-**	**-**	**-**	**-**
الشركة العربية للإجارة	**21,848,430**	**12,276,676**	**(2,917,252)**	**(583,450)**
الشركة التركية لإدارة الأصول	**-**	**-**	**-**	**-**
بنك الامانة	**491,360,219**	**424,867,368**	**3,904,821**	**934,926**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

31 ديسمبر 2022	مجموع الموجودات دولار أمريكي	مجموع المطلوبات دولار أمريكي	صافي الربح /(الخسارة) دولار أمريكي	الحصة من الربح /(الخسارة) دولار أمريكي
الأخضر بنك	340,633,883	320,999,904	(978,126)	(479,282)
شركة إنماء للإجارة	81,031,823	70,694,096	1,648,295	777,006
بنك دو السنغال الإسلامي	1,203,905,581	1,086,716,112	19,396,991	8,689,852
صندوق ثمار للاستثمار	9,781,255	80,062	24,526	9,810
أنفال كابيتال	-	-	-	-
شركة قرغيزستان للإجارة	3,588,737	158,964	103,781	37,984
شركة كازاخستان للإجارة	32,978,408	12,953,470	2,257,581	807,537
شركة ألبانيا للإجارة	6,921,937	3,264,726	(152,070)	(54,198)
بنك المالديف الإسلامي	399,166,401	348,751,396	7,834,763	2,585,472
شركة فلسطين للإجارة	25,901,244	13,608,931	612,168	204,036
شركة هاليك للتأجير	1,636,267	12,255	193,647	63,904
صندوق الفريدة للإسكان	-	-	-	-
بنك الوفاق الدولي	401,993,840	350,422,605	1,703,219	510,966
رويال أتلنتيك للسكن	-	-	-	-
الصندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (آفاق)	1,587,392	162,567	(173,779)	(43,445)
الشرقية للسكر	239,681,482	255,841,492	57,451,298	-
الشركة الأردنية للصناعات الدوائية	-	-	-	-
بنك سبأ الإسلامي	-	-	-	-
الشركة العربية للإجارة	19,007,114	7,685,818	1,428,712	285,742
الشركة التركية لإدارة الأصول	-	-	-	-
بنك الامانة	388,105,079	348,767,104	2,394,712	-

2-13 استثمار في منشآت زميلة

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
الحصة في الربح من منشأة زميلة	**17,991,414**	13,395,384
أخرى	**1,307,779**	1,467,092
	19,299,213	14,862,476

14. استثمار في ممتلكات عقارية

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	**77,679,145**	-
الاعتراف نتيجة الاستحواذ المفترض على المنشآت التابعة	**-**	74,626,000
ربح القيمة العادلة المدرج في حقوق الملكية	**1,783,258**	3,053,145
الرصيد في نهاية السنة	**79,462,403**	77,679,145

إن العقارات المذكورة أعلاه مملوكة لشركة المجموعة الموريتانية (منشأة تابعة) في موريتانيا. في ديسمبر 2023، تم الحصول على تقييمات مستقلة من قبل شركة تقييم عقاري ذات سمعة جيدة في الاستثمارات العقارية في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022. استخدم المقيّم نهج التدفقات النقدية المخصومة ونهج القيمة المتبقية في تقييماته في عامي 2023 و2022.

15. موجودات أخرى

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية الإسلامية (إيضاح أ)	**5,199,056**	9,974,232
مطلوب من جهات ذات علاقة (إيضاح 24-3)	**2,006,749**	1,912,807
إيراد مستحق	**11,631,870**	12,693,001
سلف إلى موظفين	**9,183,118**	8,106,068
ضرائب	**139,447**	789,055
دفعات مقدمة على سلع وخدمات للموردين	**413,042**	481,201
ممتلكات ومعدات	**6,028,500**	12,408,994
ذمم مدينة أخرى	**17,939,312**	25,008,442
	52,541,094	71,373,800
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(7,586,786)**	(6,067,751)
	44,954,308	65,306,049

(أ) تتمثل الأدوات المالية للمشتقات الإسلامية في العقود الآجلة للعملات الأجنبية الإسلامية ومقايضات معدلات الربح الإسلامية ومقايضات معدلات الربح على أساس العملات الإسلامية. وتتم المعاملات الآجلة ومبادلات معدلات الربح بعملات مختلفة للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات على الاستثمارات لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وموجودات التمويل، وإصدارات الصكوك. وتتم مبادلات معدلات الربح للتخفيف من آثار أسعار الصرف على تكلفة التمويل، عن طريق مطابقة التمويل بسعر صرف عائم مع إيرادات بسعر عائم. لم تقم المجموعة بتصنيف هذه الأدوات في علاقة تحوط، وبالتالي لا تتبع متطلبات محاسبة التحوط للمعايير ذات الصلة. ويوضح الجدول الآتي القيم العادلة الموجبة والسالبة لأدوات المشتقات المالية الاسلامية مع قيمها الافتراضية:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية	القيمة الاسمية دولار أمريكي	القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي	القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي
مبادلات إسلامية بعملات مختلفة	**232,126,388**	**5,199,056**	**-**
مبادلات إسلامية بمعدلات الربح	**428,352,206**	**-**	**(3,559,808)**
عقود إسلامية آجلة	**38,363,500**	**-**	**(294,245)**
31 ديسمبر 2023	**698,842,094**	**5,199,056**	**(3,854,053)**

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية	القيمة الاسمية دولار أمريكي	القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي	القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي
مبادلات إسلامية بعملات مختلفة	216,989,157	7,588,297	-
مبادلات إسلامية بمعدلات الربح	86,500,000	87,298	(478,193)
عقود إسلامية آجلة	10,730,951	2,298,637	-
31 ديسمبر 2022	314,220,108	9,974,232	(478,193)

تم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر من البنود المتحوط لها، والتي تمثل الودائع لدى المؤسسات المالية، واستثمارات الصكوك، والموجودات التمويلية والصكوك المصدرة في الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

بالإضافة إلى ما سبق، قامت المجموعة بمبادلات بعملات مختلفة نيابة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بموجب اتفاقية رئيسية مؤرخة في 13 يونيو 2016. وبلغت القيمة الافتراضية لتلك المبادلات 14.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2022: 27.8 مليون دولار أمريكي).

16. الصكوك المصدرة

تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	عملة الاصدار	المبلغ دولار أمريكي	المعدل	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
مدرجة						
15-10-2020	15-10-2025	دولار أمريكي	600,000,000	1.81% ثابتة	**601,739,649**	600,936,099
غير مدرجة						
05-03-2020	05-03-2025	ريال سعودي	100,000,000	سايبور +0.60%	**100,570,137**	100,229,343
21-06-2023	21-12-2024	تينغ كازاخستاني	4,489,691	2.468% ثابتة	**3,999,879**	-
21-12-2023	21-12-2028	دولار أمريكي	100,000,000	4.195% ثابتة	**100,147,118**	-
			804,489,691		**806,456,783**	701,165,442

تمنح الصكوك (شهادات ثقة) الصادرة لحاملي الشهادات الحق في استلام المدفوعات (التوزيعات الدورية) في تواريخ محددة (تواريخ التوزيع الدوري) من عناصر الربح لأصول الإجارة والاستثمارات في الأسهم واستثمارات الصكوك والذمم المدينة فيما يتعلق بعقود المرابحة، الاستثمارات المرخصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأي أصول تم استبدالها (يشار إليها مجتمعة بـ "المحفظة") المباعة في كل سلسلة (إصدار) من قبل المجموعة إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المحدودة (الوصي).

بعد بيع المحفظة، تضمن المؤسسة كطرف ثالث أداء المحفظة إلى الوصي، بحيث إذا كان أي ملتزم بأصل ضمن المحفظة غير قادر على دفع أي مبلغ مستحق، فإن المجموعة سوف تقوم بالدفع. كما تتعهد المجموعة بشراء المحفظة في تاريخ الاستحقاق أو تاريخ الحل المبكر بمبلغ يعادل المبلغ الاسمي الإجمالي (أي سعر البيع الأصلي للمحفظة إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة).

17. التزامات تمويل المرابحة السلعية

أبرمت المجموعة اتفاقيات شراء وبيع مرابحة سلعية مع بعض المؤسسات المالية. وفقاً لأحكام تلك الاتفاقيات، قامت المجموعة بشراء بعض السلع من هذه المؤسسات المالية على أساس الدفع المؤجل وقامت ببيعها في نفس الوقت من خلال تلك البنوك إلى أطراف أخرى. بلغ الرصيد القائم كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 989 مليون دولار أمريكي (2022: 1,061 مليون دولار أمريكي) ويمثل الرصيد سعر الشراء بموجب هذه الاتفاقيات. لدى المجموعة تمويلات ذات فترات استحقاق أصلية تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات (31 ديسمبر 2022: 3 إلى 7 سنوات).

18. مستحقات ومطلوبات أخرى

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
قيمة عادلة سالبة للمشتقات الإسلامية (إيضاح 15 (أ))	**3,854,053**	478,193
مطلوب الى جهات ذات علاقة (إيضاح 24-4)	**1,786,078**	3,260,963
ضرائب (ضريبة قيمة مضافة، ضريبة دخل، الخ)	**2,191,308**	1,371,112
دفعات مقدمة مستلمة	**651,760**	1,112,842
توزيعات أرباح مستحقة	**4,108,563**	4,108,563
حسابات جارية وحسابات مماثلة أخرى	**19,756,658**	217,871,793
	32,348,420	228,203,466

19. التزامات منافع الموظفين

لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خطة منافع تقاعد تتكون من خطة تقاعد محددة المنافع وخطة للرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين (ويشار إليها بشكل جماعي بخطط التقاعد). ويحق لكل موظف بالبنك أو المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على أساس الدوام الكامل، كما تحددها سياسات التوظيف بالبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يحق لهم المشاركة في خطة التقاعد من تاريخ الانضمام إلى البنك.

تعتبر خطة تقاعد موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية متعددة أرباب العمل، وتشمل البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الوقف")، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

خطة تقاعد الموظفين

إن خطة تقاعد الموظفين عبارة عن مزيج من خطة المنافع المحددة القديمة (الركيزة الأولى) وخطة المعاشات الهجينة الجديدة (الركيزة الثانية) التي أصبحت سارية في الأول من رجب 1399هـ. (الموافق 27 مايو 1979م) و 1442/05/17هـ (2021/01/01م) على التوالي. كل شخص يعمل لدى البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أساس الدوام الكامل، باستثناء موظفين المدة المحددة، كما هي محددة في سياسات التوظيف للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤهل للمشاركة في خطة تقاعد الموظفين، من تاريخ الانضمام إلى البنك ومؤسساتها الأعضاء. وتقتصر المشاركة في خطة المعاشات الهجينة على أولئك الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخدمة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020 على أساس اختياري، ومع ذلك، يتم تسجيل أولئك الذين انضموا إلى البنك اعتبارًا من 2021/01/01م بشكل تلقائي.

في كلا الركيزتين، يساهم الموظف بنسبة 11.1% (2022-11.1%) من الراتب السنوي الأساسي بينما يساهم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك بنسبة 25.9% (2022-25.9%).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

وفيما يلي المزايا الرئيسية لخطة تقاعد الموظفين:

(أ) سن التقاعد الاعتيادي هو ذكرى مرور إثنين وستين سنة من تاريخ ميلاد المنتسب.

(ب) عند التقاعد، يحق للموظف المتقاعد المؤهل 2.5% بموجب خطة تقاعد الموظفين القديمة أو 1% بموجب الخطة المختلطة في المكون، من أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد في المعاش التقاعدي) اللجنة عن كل سنة من سنوات الخدمة الخاضعة للتقاعد ومحددة بحد أقصى 30 سنة هجرية.

(ج) يتم استخدام 10% من مساهمة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك البالغة 25.9% و 5% من مساهمة الموظفين بنسبة 11.1%، في تمويل مكون الخطة المختلطة. سيتم دفع الصندوق المتراكم وعائداته الاستثمارية كمنافع تقاعد على شكل مبلغ مقطوع للمشاركين في الخطة المختلطة.

(د) مدفوعات المنافع عند التقاعد المبكر، أو منافع العجز أو منافع نهاية الخدمة أو الوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد تُدفع أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

اعتباراً من 1 محرم 1421هـ (الموافق 6 إبريل 2000م) أسس البنك خطة رعاية طبية للموظفين المتقاعدين، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 18 شوال 1418هـ (الموافق 15 فبراير 1998م). وقد تم توسيع ذلك ليشمل الموظفين المؤهلين في المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. يتم تمويل خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ما بين البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 1% و0.5% على التوالي من الرواتب الأساسية. تهدف خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين إلى دفع مبالغ شهرية للموظفين المتقاعدين المؤهلين مقابل مصروفاتهم الطبية.

يتم احتساب الاستحقاقات المستحقة الدفع لكل موظف متقاعد بموجب الخطة الطبية وفقًا للصيغة التالية:

أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة التقاعد) × فترة الاشتراك (محددة بحد أقصى 30 سنة هجرية) × 0.18%.

مدفوعات الاستحقاقات عند التقاعد المبكر ومنافع العجز ومنافع إنهاء الخدمة والوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد يتم دفعها أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

في فبراير 2019، وافق مجلس الإدارة العامة على إنشاء الخطة التكافل الطبي للمتقاعدين والذي سيوفر منافع تغطية طبية جديدة للمتقاعدين المستقبليين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. بموجب الاقتراح، فإن الموظفين النشطين الذين لديهم 10 سنوات على الأقل من فترة الخدمة قبل سن التقاعد العادي اعتبارًا من 1 يناير 2019 سوف يندرجون تلقائيًا تحت مظلة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين. وسيُعرض على الموظفين الذين لا يستوفون الحد الأدنى لفترة الخدمة خيار الانضمام إلى الصندوق الجديد.

بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، سيتم تغطية التكاليف الطبية الفعلية للمتقاعدين وفقًا لجدول الحد الأدنى من المنافع المضمونة. يغطي هذا بشكل أساسي الاستشفاء والرعاية الطارئة والإعادة إلى الوطن والنقل بسيارات الإسعاف. يتم أيضًا تغطية العلاج الاستشفائي المتخصص في الخارج ورعاية المرضى الخارجيين ولكن فقط في بلدان محددة.

بدأ أعضاء خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في تلقي المنافع اعتبارًا من 1 أبريل 2022 (تاريخ بدء الخطة).

تمول مساهمات خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين على أساس 4/4/4%. يساهم الموظفون بنسبة 4% من رواتبهم التقاعدية وصاحب العمل يطابقها بنسبة 4%. يساهم المتقاعدون أيضًا بنسبة 4% من معاشهم التقاعدي (قبل عمليات سحب التعويض). بدأت مساهمات كل من صاحب العمل والموظف في التراكم في 1 يناير 2019 وفي 1 أغسطس 2022، بدأ الموظفون المساهمات النقدية في خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. تم الاعتراف بهذه المساهمات المتراكمة قبل 1 أبريل 2023 كجزء من موجودات الخطة خلال السنة.

لم يساهم المتقاعدون حتى 1 أبريل 2022 وتلقوا منافع بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين حتى تلك اللحظة.

إدارة خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

تقوم لجنة المعاشات التقاعدية المعينة من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بإدارة برامج التقويم الاستراتيجي كصناديق منفصلة نيابة عن موظفيها. وتعتبر لجنة المعاشات التقاعدية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستثمار والأنشطة الاكتوارية لبرامج التقويم الاستراتيجي. ويتم استثمار موجودات خطط التقاعد بموجب السياسات التي تضعها لجنة التقاعد. يقوم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتغطية الخسائر الاكتوارية للخطط وتتقاسم المصاريف الإدارية.

المخاطر

مخاطر الاستثمار

تُحسب القيمة الحالية لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين باستخدام معدل الخصم المحدد بالرجوع إلى عائدات سندات الشركات عالية الجودة؛ إذا كان العائد على موجودات الخطط أقل من هذا المعدل، فسيؤدي ذلك إلى إنشاء عجز في الخطة. حاليًا، يمتلك مقدمو خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين استثمارًا متوازنًا نسبيًا في الأوراق المالية وأدوات الدين والعقارات. ونظرًا للطبيعة طويلة الأجل لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، يعتبر المسؤول عن برنامج الخطط أنه من المناسب استثمار جزء معقول من موجودات الخطط في الأوراق المالية في رأسمال الشركات وفي العقارات لزيادة العائد الناتج عن الصندوق.

معدل الخصم

سيؤدي الانخفاض في معدل عائد السندات إلى زيادة التزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين ولكن سيتم تعويض ذلك جزئيًا عن طريق زيادة العائد على استثمارات ديون الخطط.

مخاطر طول العمر

يتم حساب القيمة الحالية لالتزامات الخطط بالرجوع إلى أفضل تقدير لوفيات المشاركين في الخطط أثناء وبعد توظيفهم. ولذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ستزيد من التزامات الخطة.

مخاطر الرواتب

يتم حساب القيمة الحالية لالتزام الخطط بالرجوع إلى الرواتب المستقبلية للمشاركين في الخطط. على هذا النحو، فإن الزيادة في رواتب المشاركين في الخطط ستزيد من التزام الخطط.

وفيما يلي تفاصيل صافي التزامات تقاعد للموظفين:

2023	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	المجموع
	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)			
التزامات المنافع المحددة (إيضاح 19-1)	**65,460,270**	**1,105,775**	**1,082,872**	**67,648,917**
ناقصاً: أصول البرنامج (إيضاح 19-2)	**(47,862,303)**	**(3,506,789)**	**(591,129)**	**(51,960,221)**
صافي التزامات منافع الموظفين	**17,597,967**	**(2,401,014)**	**491,743**	**15,688,696**

2022	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	المجموع
	31 ديسمبر 2022 (دولار أمريكي)			
التزامات المنافع المحددة (إيضاح 19-1)	57,944,854	776,755	1,036,286	59,757,895
ناقصاً: أصول البرنامج (إيضاح 19-2)	(43,111,985)	(4,904,164)	(550,733)	(48,566,882)
صافي التزامات منافع الموظفين	14,832,869	(4,127,409)	485,553	11,191,013

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

19-1 إن الحركات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير	**57,944,854**	83,638,356	**776,755**	-	**1,036,286**	7,108,723
تكلفة الخدمة الحالية	**4,062,753**	5,440,853	**267,608**	569,898	**23,915**	36,635
تكلفة الخدمة السابقة		-		(2,425,096)	**-**	-
تكلفة التزام المنافع المحددة	**2,979,000**	2,395,000	**53,000**	164,059	**52,000**	38,941
مساهمة المشاركين في الخطة	**1,514,287**	1,478,737	**573,544**	480,325	**2,421**	9,291
صافي الربح / (الخسارة) الاكتوارية	**540,396**	(33,627,090)	**(526,379)**	(3,735,121)	**33,476**	(374,256)
المصروفات من أصول البرنامج	**(1,581,020)**	(1,381,002)	**(38,753)**	-	**(65,226)**	(60,358)
زيادة / (نقص) المطلوب الى الخطة	**-**	-	**-**	5,722,690	**-**	(5,722,690)
	65,460,270	57,944,854	**1,105,775**	776,755	**1,082,872**	1,036,286

19-2 إن الحركة في القيمة الحالية لموجودات الخطة هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير	**43,111,985**	48,535,006	**4,904,164**	-	**550,733**	2,488,305
دخل من أصول البرنامج	**2,309,000**	1,441,000	**149,362**	-	**27,000**	28,293
العائد على أصول الخطة أعلى / (أقل) من معدل الخصم	**(634,991)**	(10,593,988)	**-**	-	**-**	(461,001)
مساهمة المشاركين في الخطة	**1,514,287**	1,478,737	**573,544**	480,325	**2,421**	9,291
مساهمة صاحب العمل	**3,627,214**	3,463,626	**578,056**	473,053	**16,329**	18,583
مدفوعات التسوية المباشرة لصاحب العمل	**-**	-	**-**	-	**-**	11,485
المصروفات من أصول البرنامج	**(1,581,020)**	(1,381,002)	**(38,753)**	-	**(65,226)**	(60,358)
زيادة / (نقص) المطلوب الى الخطة	**-**	-	**-**	1,481,500	**56,645**	(1,481,500)
أخرى	**(484,172)**	168,606	**(2,659,584)**	2,469,286	**3,227**	(2,365)
	47,862,303	43,111,985	**3,506,789**	4,904,164	**591,129**	550,733

يمثل صافي الالتزام أعلاه بشكل رئيسي الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام، والتي يتم الاعتراف بها من قبل المجموعة في حقوق الأعضاء على الفور في السنة التي يحدث فيها، إن كان جوهرياً.

3-19 بناءً على التقييمات الاكتوارية، تتكون مصاريف التقاعد والرعاية الطبية للسنة مما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
اجمالي تكلفة الخدمة الحالية	**4,062,753**	5,440,853	**267,608**	569,898	**23,915**	36,635
تكلفة التزام المنافع المحددة	**2,979,000**	2,395,000	**53,000**	164,059	**52,000**	38,941
تكلفة الخدمة السابقة	**-**	-		(2,425,096)	**-**	-
دخل من أصول البرنامج	**(2,309,000)**	(1,441,000)	**(149,362)**	-	**(27,000)**	(28,293)
التكلفة المعترف بها في قائمة الدخل الموحدة	**4,732,753**	6,394,853	**171,246**	(1,691,139)	**48,915**	47,283
(الخسارة)/الربح الاكتواري نتيجة التغيير في الافتراضات	**540,396**	(33,627,090)	**(526,380)**	(3,735,121)	**33,476**	(371,891)
العائد على أصول الخطة أعلى/(أقل) من معدل الخصم	**648,327**	10,593,988	**-**	-	**(56,645)**	461,001
أخرى	**424,065**	(168,606)	**2,659,585**	(2,469,286)	**(14,711)**	-
(الأرباح)/الخسائر الاكتوارية المقيدة في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	**1,612,788**	(23,201,708)	**2,133,205**	(6,204,407)	**(37,880)**	89,110

4-19 يعرض الجدول التالي أصول الخطة حسب الفئة الرئيسية:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
استثمارات في الصكوك	**8,991,150**	12,167,231	**824,738**	959,315	**61,683**	57,128
صناديق مدارة وأصول البيع الآجل	**12,174,205**	10,310,780	**-**	-	**-**	-
النقد وما في حكمه والودائع السلعية	**26,075,159**	16,542,162	**2,321,262**	765,048	**521,287**	679,348
أراضي	**615,978**	3,877,670	**-**	-	**-**	-
مرابحة مشتركة	**-**	214,142	**-**	1,905,666	**-**	-
أخرى	**5,811**	-	**360,789**	1,274,135	**8,159**	(185,743)
	47,862,303	43,111,985	**3,506,789**	4,904,164	**591,129**	550,733

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

5-19 تتمثل الافتراضات المستخدمة لحساب التزامات برنامج التقاعد فيما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
معدل الخصم	**5.00%**	5.10%	**5.00%**	5.10%	**5.00%**	5.10%
معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب	**4.5-6.5%**	4.5-6.5%	**4.5-6.5%**	4.5-6.5%	**4.5-6.5%**	4.5-6.5%

يتم اختيار معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المنافع بالرجوع الى معدلات العائد طويل الأجل على سندات مؤسسات مصنفة بفئة "AA". استند معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب لعام 2023 إلى العمر أي 20-35 سنة - 6.5%، 35-50 سنة - 5.0% وما فوق 50 سنة - 4.5%.

6-19 يتمثل تحليل الحساسية الكمية للتغير في معدل الخصم على التزامات المنافع الموظفين فيما يلي:

2023	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	+0.5%	**-0.5%**	**+0.5%**	**-0.5%**	**+0.5%**	**-0.5%**
معدل الخصم	**(5,716,089)**	**6,525,847**	**(207,777)**	**258,987**	**(62,569)**	**72,084**

2022	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	+0.5%	**-0.5%**	**+0.5%**	**-0.5%**	**+0.5%**	**-0.5%**
معدل الخصم	(5,138,887)	5,875,285	(162,846)	205,328	(62,615)	69,648

يلخص الجدول التالي حالة التمويل المتوقعة للسنة القادمة:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين
القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة	**74,075,224**	**2,044,218**	**1,123,343**
القيمة العادلة لموجودات الخطة	**(54,953,101)**	**(4,863,283)**	**(592,014)**
فائض/(عجز) الخطة	**19,122,123**	**(2,819,065)**	**531,329**

خطة تقاعد الموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 هي 3.6 مليون دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 4.7 مليون دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 هي 16.3 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 49 ألف دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 هي 578.1 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 171 الف دولار أمريكي.

يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة الرعاية الطبية للموظفين كما في نهاية السنوات المالية الأربع السابقة وتوقعات السنة التالية:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي**	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
1 يناير	**1,458,403**	24,491,505	**(3,735,120)**	-	**680,947**	1,516,212
أثر التغيرات في الافتراضات المالية	**1,204,055**	(34,431,486)	**4,618**	(1,366,942)	**13,518**	(386,078)
أثر تعديلات الخبرة	**(663,659)**	804,396	**(530,997)**	(2,368,178)	**19,957**	11,820
العائد على موجودات الخطة أكبر من معدل الخصم	**648,327**	10,593,988	**-**	-	**56,646**	(461,007)
	2,647,126	1,458,403	**(4,261,499)**	(3,735,120)	**771,068**	680,947

إن تحليل الاستحقاق المتوقع موضح أدناه:

	خطة تقاعد الموظفين 2023	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين 2023	خطة الرعاية الطبية للموظفين 2023
السنة الأولى	**524,350**	**5,296**	**43,194**
السنة الثانية	**1,403,155**	**5,414**	**52,097**
السنة الثالثة	**1,111,824**	**4,725**	**51,467**
السنة الرابعة	**661,361**	**5,993**	**50,802**
السنة الخامسة	**1,626,975**	**6,988**	**62,663**
الخمس السنوات القادمة	**8,985,775**	**138,810**	**327,780**

	خطة تقاعد الموظفين 2022	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين 2022	خطة الرعاية الطبية للموظفين 2022
السنة الأولى	535,690	-	43,677
السنة الثانية	525,368	-	42,913
السنة الثالثة	1,366,230	(1,518)	51,613
السنة الرابعة	1,093,757	(3,357)	50,992
السنة الخامسة	660,438	(3,009)	50,336
الخمس السنوات القادمة	8,895,461	148,911	315,852

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

20. المبالغ المستحقة لصندوق التضامن بالمؤسسة الإسلامية للتنمية

يمثل صافي الإيرادات المتراكمة حتى 31 ديسمبر 2023 الناتجة من ودائع نقدية سائلة لدى بعض البنوك التقليدية ومؤسسات مالية أوقفتها "المؤسسة" بالإضافة إلى إيرادات أخرى غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد نصت توصية الهيئة الشرعية في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أن تصرف هذه الإيرادات في أوجه الخير. ولذلك صنفت على أنها مطلوبات. وتقع مسؤولية التصرف في هذه الخصوم على لجنة الأعمال الخيرية التي أنشئت داخل "المجموعة". وكانت مصادر واستخدامات تمويل "صندوق التضامن للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، خلال السنة، على النحو التالي:

البيان	مصادر واستخدامات الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة			
	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
	عدد الأحداث	المبلغ دولار أمريكي	عدد الأحداث	المبلغ دولار أمريكي
في بداية السنة		**1,188,550**		1,220,122
الإيرادات خلال السنة:				
الإيرادات من صندوق التضامن		**-**	-	-
تقييم "الفوركس"	**-**	**-**	12	134
جزاء العملاء عند التعثر في السداد	**2**	**(223)**	2	19,262
		(223)		19,396
المدفوع خلال السنة:				
دعم لملجأ الأيتام		**-**	2	(50,968)
		-		(50,968)
في نهاية السنة		**1,188,327**		1,188,550

21. رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المجموعة في نهاية السنة مما يلي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
رأس المال المصرح به: 400,000 حصة قيمة كل منها 10,000 دولار أمريكي	**4,000,000,000**	4,000,000,000
رأس المال المكتتب به:		
المتاح للاكتتاب: 200,000 حصة قيمة كل منها 10,000 دولار أمريكي	**2,000,000,000**	2,000,000,000
أسهم رأس المال التي لم يكتتب فيها بعد	**(279,664,646)**	(279,664,646)
	1,720,335,354	1,720,335,354
أقساط مستحقة لم تدفع بعد	**(132,782,517)**	(133,598,908)
رأس المال المدفوع	**1,587,552,837**	1,586,736,446

في عام 2023، تم استلام مبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي (2022: 3.81 مليون دولار أمريكي) من المساهمين. يمثل رأس المال المدفوع للمؤسسة المبالغ المستلمة من الأعضاء التالي ذكرهم:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
البنك الإسلامي للتنمية	**659,681,958**	659,681,958
صندوق الاستثمارات العامة السعودي	**124,940,000**	124,940,000
الدول الأعضاء	**753,930,879**	753,914,488
الشركة الإيرانية للاستثمار الأجنبي	**40,000,000**	40,000,000
بنك كيشا فارزي	**6,000,000**	6,000,000
بنك ملي	**2,000,000**	2,000,000
البنك الوطني الجزائري	**1,000,000**	200,000
رأس المال المدفوع	**1,587,552,837**	1,586,736,446

22. الاحتياطي وأرباح الأسهم

وفقاً للفقرة 1 من المادة رقم 33 من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تُحدد الجمعية العمومية جزءاً من صافي دخل "المؤسسة" وفائضها، بعد إفراد مخصص للاحتياطيات، من أجل توزيعه في شكل أرباح نقدية. وعلى أي حال، لن توزع أي أرباح قبل بلوغ الاحتياطي 12.5% من رأس المال المكتتب به. لم تُدفعْ أي أرباح ولم يُعْلنْ عنها في سنتي 2023 و2022.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

23. إيرادات أخرى

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
مكاسب القيمة العادلة من المشتقات الاسلامية صافيةً من خسائر الصرف	**4,304,694**	1,069,512
أتعاب إدارة ورسوم استشارات	**139,021**	5,538,384
أخرى	**4,510,386**	9,845,143
	8,954,101	16,453,039

24. معاملات وأرصدة مع جهات ذات صلة

تمثل الجهات ذات الصلة المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والأعضاء وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة والكيانات التي تسيطر عليها هذه الجهات أو تسيطر عليها بشكل مشترك أو تؤثر فيها إلى حد كبير. وتعتمد إدارة "المجموعة" سياسات وشروط تسعير هذه المعاملات.

1-24 فيما يلي تفاصيل معاملة أبرز الجهات ذات الصلة خلال السنة:

جهات ذات صلة	طبيعة المعاملات	العلاقة	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
البنك الإسلامي للتنمية	إيجار وتقاعد	شريك	**1,455,926**	1,455,926
بنك المالديف الإسلامي	بيع أسهم	منشأة زميلة	**-**	781,634

2-24 أُفْصِحَ عن بعض معاملات وأرصدةِ الجهات ذات الصلة في الإيضاحات من 5 إلى 10.

3-24 يتكون المطلوب من جهات ذات صلة مما يلي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
بنك المالديف الإسلامي		347,431
بنك الوفاق الدولي	**500,968**	500,968
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	**107,093**	124,361
أخرى	**1,398,688**	940,047
	2,006,749	1,912,807

4-24 يتكون المطلوب لجهات ذات صلة مما يلي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
البنك الإسلامي للتنمية	**1,300,302**	1,463,518
البنك الاسلامي للتنمية خطة تقاعد الموظفين	**-**	736,169
أخرى	**485,776**	1,061,276
	1,786,078	3,260,963

5-24 إن التعويضات المدفوعة أو المستحقة الدفع لكبار موظفي الإدارة هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	**3,060,479**	2,847,269
منافع ما بعد التوظيف	**474,753**	761,806
	3,535,232	3,609,075

25. الإجارة المنتهية بالتمليك

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
إيرادات من إجارة منتهية بالتمليك	**44,047,276**	35,934,785
استهلاك	**(23,762,373)**	(23,823,800)
	20,284,903	12,110,985

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

26. مخصص انخفاض القيمة

2023	خسارة الائتمان كما في 1 يناير 2023	محمل / (عكس) خسارة الائتمان للعمليات المتوقفة	المعاد تصنيفه إلى محتفظ بها للبيع	محمل/ (عكس) خسارة الائتمان للسنة	استرداد من موجودات مشطوبة خلال السنة	خسارة الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	**176,739**	**-**	**(6,110)**	**(7,451)**	**-**	**163,178**
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**36,084,738**	**(182,930)**		**9,546,135**	**-**	**21,192,792**
استثمارات في الصكوك	**13,280,354**	**-**	**(24,255,151)**	**1,969,149**	**-**	**15,246,980**
تمويل مرابحة	**56,787,718**	**-**	**(2,523)**	**(11,075,120)**	**-**	**44,338,466**
تمويل البيع الآجل	**36,802,172**	**1,963,088**	**(1,374,132)**	**5,606,237**	**-**	**28,524,698**
الإجارة المنتهية بالتمليك	**24,680,051**	**-**	**(15,846,799)**	**(725,295)**	**-**	**23,954,756**
موجودات استصناع	**96,201**	**-**	**-**	**(63,369)**	**-**	**32,832**
موجودات أخرى	**6,067,751**	**-**	**-**	**3,596,442**	**-**	**7,586,786**
	173,975,724	**1,780,158**	**(43,562,122)**	**8,846,728**	**-**	**141,040,488**
استثمارات في رأسمال الشركات	**20,916,622**	**-**	**-**	**1,680,463**	**-**	**22,597,085**
استثمارات في الصكوك	**-**	**-**	**-**	**1,017,075**	**-**	**1,017,075**
المجموع	**194,892,346**	**1,780,158**	**(43,562,122)**	**11,544,266**	**-**	**164,654,648**

2022	خسارة الائتمان كما في 1 يناير 2022	الاستحواذ خلال السنة (إيضاح 2)	المعاد تصنيفه إلى محتفظ بها للبيع	محمل/ (عكس) خسارة الائتمان للسنة	استرداد من موجودات مشطوبة خلال السنة	خسارة الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	655	161,603	-	14,481	-	176,739
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	14,078,240	24,438,467	-	(2,431,969)	-	36,084,738
استثمارات في الصكوك	10,585,098	2,515	(313,825)	3,006,566	-	13,280,354
تمويل مرابحة	48,982,542	2,718,820	-	4,201,209	885,147	56,787,718
تمويل البيع الآجل	22,733,364	13,883,711	11,171,001	(10,985,904)	-	36,802,172
الإجارة المنتهية بالتمليك	35,001,964	-	-	(10,321,913)	-	24,680,051
موجودات استصناع	1,629,527	-	-	(1,533,326)	-	96,201
موجودات أخرى	2,701,219	-	(94,706)	3,461,238	-	6,067,751
	135,712,609	41,205,116	10,762,470	(14,589,618)	885,147	173,975,724
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	20,916,622	-	20,916,622
المجموع	135,712,609	41,205,116	10,762,470	6,327,004	885,147	194,892,346

27. صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

كانت تفاصيل صافي الأصول بالعملات الأجنبية بالدولار الأمريكي في نهاية السنة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
مانات أذربيجاني	**2,063,994**	2,866,454
الفرنك الافريقي	**101,001,146**	105,495,285
جنيه مصري	**9,327,175**	11,573,826
يورو	**35,420,523**	77,947,354
الروبية الأندونيسية	**86,504**	84,886
الدينار الإسلامي	**556**	556
ليك ألباني	**645,046**	1,119,728
الرنغيت الماليزي	**(58,712)**	(170,827)
درهم مغربي	**12,781,291**	9,942,007
أوقية موريتانية	**35,403,518**	38,340,857
الروبية الباكستانية	**6,515,687**	5,898,846
الجنيه الإسترليني	**119,390**	13,458
روفيا جزر المالديف	**23,983,964**	19,453,427
ريال سعودي	**(163,399,940)**	(163,410,476)
سوم قرغيزستاني	**1,241,337**	1,063,631
السوموني الطاجيكستاني	**1,191,655**	998,665
الروبية السريلانكية	**15,030,178**	5,364,858
الجنيه السوداني	**5,219,314**	6,943,493
التنغ الكازاخي	**8,923,073**	8,296,490
الليرة التركية	**274,062**	328,830
الدينار التونسي	**26,640,069**	23,986,557
درهم إماراتي	**22,270**	22,271
السوم الأوزباكستاني	**3,601,140**	3,346,817
	126,033,240	159,506,993

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

28. تركز الموجودات

28-1 كان تركيز الموجودات حسب المناطق الجغرافية في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2023	أفريقيا	آسيا	استراليا	أوروبا	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	**23,470,193**	**148,137,802**	**-**	**40,018,836**	**211,626,831**
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**7,003,709**	**25,000,000**	**-**	**-**	**32,003,709**
استثمارات في الصكوك	**28,829,022**	**1,493,312,520**	**-**	**-**	**1,522,141,542**
تمويل مرابحة	**137,668,348**	**239,912,094**	**-**	**-**	**377,580,442**
تمويل البيع الآجل	**208,938,832**	**99,103,169**	**-**	**-**	**308,042,001**
الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي	**58,515,340**	**171,710,808**	**-**	**-**	**230,226,148**
موجودات استصناع	**-**	**11,837,554**	**-**	**-**	**11,837,554**
استثمارات في رأسمال الشركات	**116,033,805**	**52,577,322**	**-**	**-**	**168,611,127**
استثمار في عقارات ممتلكات عقارية	**79,462,403**	**-**	**-**	**-**	**79,462,403**
موجودات أخرى	**10,188,564**	**34,765,744**	**-**	**-**	**44,954,308**
موجودات محتفظ بها للبيع	**231,745,208**	**-**	**-**	**-**	**231,745,208**
	901,855,424	**2,276,357,013**	**-**	**40,018,836**	**3,218,231,273**

31 ديسمبر 2022	أفريقيا	آسيا	استراليا	أوروبا	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	98,110,605	163,563,431	-	78,415,123	340,089,159
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	16,476,658	35,852,166	-	-	52,328,824
استثمارات في الصكوك	46,538,509	1,606,886,875	-	-	1,653,425,384
تمويل مرابحة	8,786,387	76,095,009	-	-	84,881,396
تمويل البيع الآجل	278,102,597	225,113,810	-	-	503,216,407
الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي	76,059,999	138,842,873	-	-	214,902,872
موجودات استصناع	-	13,559,552	-	-	13,559,552
استثمارات في رأسمال الشركات	50,786,564	99,678,754	-	-	150,465,318
استثمار في عقارات ممتلكات عقارية	77,679,145	-	-	-	77,679,145
موجودات أخرى	26,708,124	38,597,925	-	-	65,306,049
موجودات محتفظ بها للبيع	1,150,000	-	-	-	1,150,000
	680,398,588	2,398,190,395	-	78,415,123	3,157,004,106

2-28 تُحَلّل تركيزات الأصول حسب القطاع الاقتصادي في نهاية السنة كما يلي:

31 ديسمبر 2023	الخدمات المالية	التصنيع والتعدين	خدمات اجتماعية	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى البنوك	**211,626,831**	**-**	**-**		**211,626,831**
إيداعات سلعية من خلال المؤسسات المالية	**32,003,709**	**-**	**-**		**32,003,709**
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	**965,731,267**	**-**	**327,090,428**	**229,319,847**	**1,522,141,542**
تمويل مرابحة	**315,708,681**	**61,871,761**	**-**		**377,580,442**
تمويل البيع بالتقسيط	**308,042,001**	**-**	**-**		**308,042,001**
الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي	**-**	**230,226,148**	**-**		**230,226,148**
موجودات استصناع	**-**	**-**	**11,837,554**		**11,837,554**
استثمارات في رأسمال الشركات	**168,611,127**	**-**	**-**		**168,611,127**
استثمارات في عقارات	**-**	**-**	**-**	**79,462,403**	**79,462,403**
موجودات أخرى	**44,541,265**	**413,043**	**-**		**44,954,308**
موجودات محتفظ بها للبيع	**231,745,208**	**-**	**-**		**231,745,208**
	2,278,010,089	**292,510,952**	**338,927,982**	**308,782,250**	**3,218,231,273**

31 ديسمبر 2022	الخدمات المالية	التصنيع والتعدين	خدمات اجتماعية	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى البنوك	340,089,159	-	-	-	340,089,159
إيداعات سلعية من خلال المؤسسات المالية	52,328,824	-	-	-	52,328,824
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	1,065,230,477	-	364,227,580	223,967,327	1,653,425,384
تمويل مرابحة	29,390,159	30,026,167	2,845,872	22,619,198	84,881,396
تمويل البيع بالتقسيط	497,650,221	5,566,186	-	-	503,216,407
الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي	-	214,902,872	-	-	214,902,872
موجودات استصناع	-	-	13,559,552	-	13,559,552
استثمارات في رأسمال الشركات	150,465,318	-	-	-	150,465,318
استثمارات في عقارات	-	-	-	77,679,145	77,679,145
موجودات أخرى	63,524,345	513,625	-	1,268,079	65,306,049
موجودات محتفظ بها للبيع	1,150,000	-	-	-	1,150,000
	2,199,828,503	251,008,850	380,633,004	325,533,749	3,157,004,106

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

29. الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات

كانت الاستحقاقات التعاقدية لموجودات ومطلوبات المجموعة حسب فترات الاستحقاق، أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2023	أقل من 3 أشهر	3 - 12 شهراً	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	تاريخ استحقاق غير محدد	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات:						
نقد وما في حكمه	211,626,831	-	-	-	-	211,626,831
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	32,003,709	-	-	-	-	32,003,709
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	130,463,874	962,366,264	54,524,387	294,001,699	80,785,318	1,522,141,542
تمويل مرابحة	9,823,772	189,282,020	172,256,173	6,218,477	-	377,580,442
تمويل البيع الآجل	55,050,084	137,309,148	112,424,835	3,257,934	-	308,042,001
الإجارة المنتهية بالتمليك	12,660,152	113,250,826	18,624,210	85,690,960	-	230,226,148
موجودات استصناع	-	-	-	11,837,554	-	11,837,554
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	-	168,611,127	168,611,127
استثمارات في عقارات	-	-	-	-	79,462,403	79,462,403
موجودات أخرى	-	44,954,308	-	-	-	44,954,308
موجودات محتفظ بها للبيع	-	231,745,208	-	-	-	231,745,208
	451,628,422	1,678,907,774	357,829,605	401,006,624	328,858,848	3,218,231,273
الصكوك المصدرة	-	-	806,456,783	-	-	806,456,783
مطلوبات تمويل مرابحة سلعية	8,837,762	798,015,036	182,143,500	-	-	988,996,298
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	22,806,546	9,541,874			32,348,420
التزامات منافع الموظفين	-	-	-	-	15,688,696	15,688,696
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	1,188,327	-	-	-	-	1,188,327
المطلوبات المرتبطة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	432,205	-	-	219,722,418	220,154,623
	10,026,089	821,253,787	998,142,157	-	235,411,114	2,064,833,147

29. الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات (تتمة)

31 ديسمبر 2022	أقل من 3 أشهر	3 - 12 شهراً	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	تاريخ استحقاق غير محدد	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات:						
نقد وما في حكمه	340,089,159	-	-	-	-	340,089,159
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	52,328,824	-	-	-	-	52,328,824
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	78,786,196	34,003,868	1,192,870,367	316,800,805	30,964,148	1,653,425,384
تمويل مرابحة	4,299,485	6,224,190	24,838,959	49,518,762	-	84,881,396
تمويل البيع الآجل	60,697,338	102,919,553	335,264,208	4,335,308	-	503,216,407
الإجارة المنتهية بالتمليك	19,753,288	-	6,299,383	188,850,201	-	214,902,872
موجودات استصناع	-	-	-	13,559,552	-	13,559,552
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	-	150,465,318	150,465,318
استثمارات في عقارات	-	-	-	-	77,679,145	77,679,145
موجودات أخرى	-	51,628,975	12,408,994	-	1,268,080	65,306,049
موجودات محتفظ بها للبيع	-	1,150,000	-	-	-	1,150,000
	555,954,290	195,926,586	1,571,681,911	573,064,628	260,376,691	3,157,004,106
المكوك المصدرة	-	-	701,165,442	-	-	701,165,442
مطلوبات تمويل مرابحة سلعية	135,535,201	300,528,766	524,185,887	100,442,908	-	1,060,692,762
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	17,776,895	210,426,571	-	-	228,203,466
التزامات منافع الموظفين	-	-	-	-	11,191,013	11,191,013
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	1,188,550	-	-	-	-	1,188,550
	136,723,751	318,305,661	1,435,777,900	100,442,908	11,191,013	2,002,441,233

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

30. الرقابة الشرعية

وفقًا للمادة 29 (1) من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تتّخذ المؤسسة هيئة شرعية. كما تستعين، بوصفها كيانا من كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالهيئة الشريعة لمجموعة البنك. وقد تأسست الهيئة الشرعية لمجموعة البنك بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين. يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تختص الهيئة الشرعية للمجموعة بما يلي:

- النظر في كل ما يُوجَّه إليها من منتجات يطرحها البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية الإسلامية للمنتجات التقليدية التي يعتزم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز ' تجربة البنك والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة بهذا الصدد.
- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات المتعلقة بالشريعة الإسلامية المُوجَّهة إليها من قِبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة.
- المساهمة في البنك الاسلامي للتنمية والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة لتعزيز وعي موظفيه بالعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة يوضح مدى التزام البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة بأحكام ومبادئ الشريعة في ضوء الآراء والتوجيهات المطروحة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

31. إدارة المخاطر

تتعرض "المجموعة" للعديد من المخاطر (مخاطر ائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة) بسبب أنشطتها المرتبطة باستخدام الأدوات المالية. وتقوم الإدارة العليا، تحت إشراف المجلس، بمراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرفٍ ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الآخر خسارة مالية.

وتتعرض المجموعة لمخاطر ائتمان سواء في عملياتها التمويلية أو أنشطتها المتعلقة بالخزانة. وتنشأ مخاطر الائتمان من تقصير الجهات المستفيدة أو أطراف الخزانة المقابلة الأخرى في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما تنشأ من انخفاض قيمة الأصول المالية للمجموعة.

وبالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المجموعة، فإن أقصى تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي تَرِدُ في قائمة مركزها المالي الموحدة. وتتألف الموجودات التي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان أساساً من الأرصدة لدى البنوك، وودائع المرابحة السلعية والوكالة واستثمارات الصكوك، والتمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، وتمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك، والأصول الأخرى. ويمكن تقليل هذه المخاطر على النحو التالي:

- تدير إدارة الخزانة في "المجموعة" ودائع المرابحة السلعية والوكالة والاستثمارات في الصكوك. وقد أودعت "المجموعة" ودائع سلعية لدى مؤسسات مالية بصيغة التمويل بالمرابحة. وتجري "المجموعة" فحصًا تامًا كما ينبغي قبل القيام بالاستثمارات وفي نهاية الفترة، ترى إدارة "المجموعة" أن هذه الاستثمارات لا تشكل أي مخاطر ائتمانية جوهرية.
- تقيّم "المجموعة" التمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، والإجارة المنتهية بالتمليك، والتمويل بالاستصناع (أصول التمويل). وتجري "المؤسسة" تقييما داخليًا للائتمان، كما تستعين بخبراء خارجيين عند الاقتضاء. كما تجيز اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة "المجموعة" كافة التمويلات. وغالبًا ما تحظى التمويلات بضمانات كافية مقابل تقديم التمويل. وبالنسبة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك، فالمجموعة هي المالكة للأصول ذات الصلة، ولا تُنقل ملكية تلك الأصول إلى الجهة المستفيدة إلا بعد سداد الأقساط المستحقة كاملة عند نهاية فترة الإجارة. كما يكون صافي القيمة الدفترية لأصول الإجارة المنتهية بالتمليك بعد اعتماد مخصص انخفاض القيمة المبين في قائمة المركز المالي الموحدة قابلاً للتحصيل الكامل استنادا إلى رأي إدارة المجموعة.

تطبق المجموعة نهجًا من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛

أ. تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يعتمد نظام تصنيف المراحل للمجموعة على التقييم النسبي لمخاطر الائتمان، وذلك لأنها تعكس الزيادة الجوهرية منذ الاعتراف المبدئي بالأصل. يجرى التقييم المرحلي على مستوى العقود بدلاً من مستوى الأطراف المقابلة، إذ قد يختلف مقدار التغيير في مخاطر الائتمان بالنسبة للعقود المختلفة التي تخص نفس الطرف الملزم. أيضًا، قد تكون للعقود المختلفة لنفس الطرف المقابل مخاطر ائتمانية مختلفة عند الاعتراف المبدئي.

تشمل المرحلة 1 الأدوات المالية التي لم تعرف زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. تعتبر "المجموعة" أن الأصل المالي معرض لمخاطر ائتمانية منخفضة عندما يُعْطى تصنيفا ائتمانيا داخليا أو خارجيا من "درجة الاستثمار" وفقًا للتعريف المتعارف عليه عالميًا، ولم تنخفض درجة تصنيفه انخفاضاً كبيراً.

تتضمن المرحلة 2 الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تحديد مدى زيادة مخاطر التعثر في أداة مالية بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة المعلومات والتحليلات النوعية والكمية التي تستند إلى الخبرة التاريخية للبنك وتقييم خبراء الائتمان والتوقعات للمستقبل والمعلومات المتاحة دون تكاليف أو جهود لا مبرر لها. وبغض النظر عن نتائج التقييم أعلاه، يفترض البنك وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للتعرض السيادي وغير السيادي للمخاطر منذ الاعتراف المبدئي عند ما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً للتمويل السيادي وأكثر من 30 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. عندما تُظهر الأداة في المرحلة 2 تحسناً في نوعية الائتمان في تاريخ التقييم، يتم إعادتها إلى المرحلة 1.

في حال وجود دليل موضوعي على تحديد انخفاض قيمة أصل مالي، يتم اثبات مخصصات محددة مقابل الانخفاض في القيمة، ويتم تصنيف الأصل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 ضمن المرحلة 3. تفترض المجموعة انخفاض القيمة الائتمانية للموجودات في حال تأخر الدفعات التعاقدية عن موعد سدادها لأكثر من 180 يوماً للتمويل السيادي و90 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

السداد جوهرياً. بالإضافة إلى ذلك، قد تعتبر المجموعة أحد الأصول منخفض القيمة إذا قدرت المجموعة أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين التزاماتها الائتمانية بالكامل، دون لجوء المجموعة إلى إجراءات مثل الحصول على ضمان.

لا يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند استرداد جميع المبالغ المتأخرة السداد، وتحديد ان يتم استرداد جميع المبالغ القائمة مستقبلاً بالكامل بموجب الشروط التعاقدية الأصلية أو شروط معدلة للأداة المالية مع معالجة جميع المعايير المتعلقة بتصنيف ما هو منخفض القيمة. يتم إرجاع الأصل المالي إلى المرحلة 2 بعد فترة تعافيه.

تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وتقوم بمراجعتها حسب الحاجة لضمان أن تكون المعايير قادرة على تحديد مستوى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ متأخر السداد.

ب. قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وفقاً لاحتمالات التعثر حيث يتم تعريف خسائر الائتمان بأنها القيمة الحالية للعجز في النقد. تُحتسب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات المرحلة 1 والمرحلة 2 بمضاعفات المكونات الأساسية الثلاث وهي احتمال التعثر، والخسارة نتيجة التعثر، والتعرض لمخاطر التعثر وخصم المخصص الناتج باستخدام معدل الربح الفعلي للأداة.

يتم استخراج المعايير الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة عموماً من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخلياً وبيانات تاريخية أخرى، ويتم تعديل هذه المعايير لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو مبين أدناه.

احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الطرف المقابل في التزاماته المالية ضمن فترة واسعة (أي سنة او العمر الزمني). تستخدم تقديرات احتمالية التعثر أدوات تصنيف داخلية مصممة حسب الفئات المختلفة للأطراف المقابلة والمخاطر. تستند نماذج التصنيف الداخلية هذه على بيانات تجميعية داخلياً وخارجياً تتألف من عوامل كمية ونوعية. تنتج تصنيفاً نسبياً لمخاطر الائتمان وهو بدوره مرتبط باحتمالية التعثر لمدة سنة واحدة، ويتم مواءمتها لتعكس متوسط تقديرات التعثر طويلة الأجل للمجموعة (من خلال دورة التعثر). تستخدم المجموعة نموذجاً محدداً بناء على معايير تتعلق بالدولة والصناعة لتحويل احتمالية التعثر خلال دورة التعثر إلى تحديد التعثر في زمن محدد للحصول على الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد.

ج. قياس خسائر الائتمان المتوقعة

الخسارة من التعثر المفترض هي حجم الخسارة المحتملة لحدث تعثر. يتم تقديرها عموماً بالقيمة المفقودة زائد التكاليف بعد خصم الاسترداد (إن وجد) كنسبة مئوية للمبلغ القائم. تستخدم المجموعة نماذج تقدير داخلية للخسارة نتيجة التعثر تأخذ في اعتبارها الهيكل والضمانات وفترة تقادم المطالبة والتصنيف الائتماني للطرف المقابل والدولة. يتم مواءمة الخسارة نتيجة التعثر لتعكس خبرة الاسترداد الخاصة بالمجموعة ومستوى تطور البيانات التجميعية المتعددة للبنوك.

إن الخسارة الناتجة عن التعثر في السداد هي حجم الخسارة المحتملة وذلك في حال كان هناك تعثر في السداد. تقوم المجموعة باستخراج "التعرضات للمخاطر عند التعثر في السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض أداة مالية للمخاطر نتيجة التعثر هو إجمالي قيمتها الدفترية. بالنسبة للعقود والالتزامات المالية مثل الضمانات والاعتمادات المستندية، فإن التعثر نتيجة خسارة يشتمل على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد.

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 30 تنبؤ خسائر الائتمان المتوقعة. تستخدم المجموعة نموذجاً احصائياً يربط بين الأداء المستقبلي للأطراف المقابلة مع البيئة الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية. كما يربط النموذج ما بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية مع مخاطر تعثر الطرف المقابل. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر اجمالي الناتج المحلي وأسعار سوق الأسهم ومعدلات البطالة وأسعار السلع وتلك التي تتطلب تقييماً للاتجاه الحالي والمستقبلي لدورة الاقتصاد الكلية. تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة به من خلال حساب المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة في تعرضها للمخاطر ضمن (3) سيناريوهات اقتصادية كلية استشرافية.

د. مبالغ التعرض وتغطية خسائر الائتمان المتوقعة

تعترف المجموعة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً لأدوات المرحلة 1. وخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة لأدوات المرحلة 2. بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، تقوم المؤسسة بتحديد مبلغ مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة بمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق ذلك.

تعرض الجداول أدناه تفاصيل إجمالي مبلغ التعرض والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب طريقة التمويل للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلَكة في 31 ديسمبر 2023 و 2022.

فيما يلي تحليل للتغيرات في الأصول المالية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المطابقة:

البيان	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
إجمالي القيمة الدفترية قبل خسائر الائتمان المتوقعة:				
نقد وما في حكمه	211,790,009	-	-	211,790,009
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	25,000,000	-	28,196,501	53,196,501
استثمارات في الصكوك	1,413,756,018	33,279,163	10,585,098	1,457,620,279
تمويل مرابحة	371,180,655	8,084,331	42,653,922	421,918,908
تمويل البيع الآجل	252,318,487	67,827,215	16,420,997	336,566,699
الإجارة المنتهية بالتمليك	120,852,164	115,262,709	18,066,031	254,180,904
موجودات استصناع	11,870,386	-	-	11,870,386
موجودات أخرى	899,026	191,696	8,384,697	9,475,419
	2,407,666,745	224,645,114	124,307,246	2,756,619,105
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	191,208,212
	2,407,666,745	224,645,114	124,307,246	2,947,827,317

البيان	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
خسارة الائتمان المتوقعة:				
نقد وما في حكمه	163,178	-	-	163,178
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	-	21,192,792	21,192,792
استثمارات في الصكوك	689,063	3,972,819	10,585,098	15,246,980
تمويل مرابحة	1,596,233	88,310	42,653,923	44,338,466
تمويل البيع الآجل	14,632,999	1,910,009	11,981,690	28,524,698
الإجارة المنتهية بالتمليك	1,811,202	4,077,523	18,066,031	23,954,756
موجودات استصناع	32,832	-	-	32,832
موجودات أخرى	-	-	7,586,786	7,586,786
	18,925,507	10,048,661	112,066,320	141,040,488
استثمارات في الصكوك	-	-	-	1,017,075
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	22,597,085
	18,925,507	10,048,661	112,066,320	164,654,648

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

فيما يلي تحليل للتغيرات في الأصول المالية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المطابقة:

البيان	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
إجمالي القيمة الدفترية قبل خسائر الائتمان المتوقعة:				
نقد وما في حكمه	340,251,153	-	14,745	340,265,898
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	36,000,000	-	52,413,562	88,413,562
استثمارات في الصكوك	1,085,680,311	8,007,369	10,585,098	1,104,272,778
تمويل مرابحة	80,507,194	7,291,777	53,870,143	141,669,114
تمويل البيع الآجل	386,902,409	68,808,434	84,307,736	540,018,579
الإجارة المنتهية بالتمليك	99,399,979	120,201,959	19,980,985	239,582,923
موجودات استصناع	13,655,753	-	-	13,655,753
موجودات أخرى	2,184,449	42,914	24,693,886	26,921,249
	2,044,581,248	204,352,453	245,866,155	2,494,799,856
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	171,381,939
	2,044,581,248	**204,352,453**	**245,866,155**	**2,666,181,795**

البيان	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
خسارة الائتمان المتوقعة:				
نقد وما في حكمه	161,994	-	14,745	176,739
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	147,834	-	35,936,904	36,084,738
استثمارات في الصكوك	2,662,896	32,360	10,585,098	13,280,354
تمويل مرابحة	2,732,632	184,943	53,870,143	56,787,718
تمويل البيع الآجل	9,765,877	4,112,342	22,923,953	36,802,172
الإجارة المنتهية بالتمليك	592,994	4,355,729	19,731,328	24,680,051
موجودات استصناع	96,201	-	-	96,201
موجودات أخرى	-	-	6,067,751	6,067,751
	16,160,428	8,685,374	149,129,922	173,975,724
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	20,916,622
	16,160,428	8,685,374	149,129,922	194,892,346

كان تحليل التغيرات في مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
مخصصات كما في 1 يناير 2023	**16,160,428**	**8,685,372**	**149,129,926**	**173,975,726**
أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها	**9,717,450**	**435,528**	**-**	**10,152,978**
أصول مسددة	**(3,732,577)**	**(72,782)**	**(40,458,206)**	**(44,263,565)**
تحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	**(295,375)**	**1,995,641**	**-**	**1,700,266**
تحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	**(160,532)**	**-**	**38,803**	**(121,729)**
تحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	**727,938**	**(1,863,875)**	**-**	**(1,135,937)**
تحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	**-**	**(1,328,405)**	**4,068,532**	**2,740,127**
زيادة / نقص المخصص	**(3,491,825)**	**2,197,182**	**(712,735)**	**(2,007,378)**
	18,925,507	**10,048,661**	**112,066,320**	**141,040,488**
استثمارات في الصكوك	**-**	**-**	**-**	**1,017,075**
استثمارات في أسهم	**-**	**-**	**-**	**22,597,085**
مخصصات كما في 31 ديسمبر 2023				**164,654,648**

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
مخصصات كما في 1 يناير 2022	8,148,636	9,238,244	118,325,729	135,712,609
أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها	7,529,149	1,969,998	41,205,116	50,704,263
أصول مسددة	(45,797)	(321,789)	(11,088,829)	(11,456,415)
تحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(5,675)	57,681	-	52,006
تحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 2	-	936,860	(12,327,519)	(11,390,659)
تحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1	252,598	-	(557,956)	(305,358)
زيادة / نقص المخصص	281,517	(3,195,620)	13,573,381	10,659,278
	16,160,428	8,685,374	149,129,922	173,975,724
استثمارات في أسهم	-	-	-	20,916,622
مخصصات كما في 31 ديسمبر 2022				194,892,346

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تحصل المجموعة على الضمانات الكافية وتستخدم أساليب أخرى لتحسين الائتمان من شأنها حماية قيمة استثماراتها. وتشمل تلك الضماناتُ التي حصلت عليها المجموعة ضماناتٍ بنكية ومؤسسية، ورهن الأصول التي تمولها وحيازة ملكية تلك الأصول، إلخ. وعموماً، تعتبر قيمةُ الضمانات، ومختلف طرق تعزيز الائتمان التي تحتفظ بها "المجموعة" لضمان تلك الأصول حتى تاريخ إعداد هذا التقرير كافيةً لتغطية أي حالات تعرّض محتملة. وعندما تقوم إدارة المجموعة ولجنة وضع المخصصات التابعة لها بتقدير أن قيمة الذمم المدينة قد لا يتم استردادها بالكامل، يتم تسجيل انخفاض مناسب في القيمة. وتتمثل سياسة المجموعة الخاصة بالأوراق المالية وضمانات عمليات التمويل الآجل في أن تساوي قيمة مجموع حزمة الأوراق المالية أو تتجاوز 125% من قيمة الأصول الممولة.

مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق من جراء استخدام الأدوات المالية، ولا سيما مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر معدل هامش الربح ومخاطر أسعار حقوق الملكية.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملات من احتمالية أن تؤثر التغيُّرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المُسجَّلة بعملات أجنبية، في حال لم تقم المؤسسة بالتحوط من مخاطر العملات من خلال أدوات التحوط.

وتتعرض المجموعة لمخاطر العملات نظرًا لكون قسم من محفظة استثمار الأموال السائلة والاستثمارات في حقوق الملكية يتمّ بعملات غير الدولار الأمريكي الذي يمثل عملة التقرير للمجموعة. وقد عمدت المجموعة إلى تقليل التعرض لمخاطر العملات على الأموال السائلة بضمانها إتمام كافة عمليات الأموال السائلة بالدولار الأمريكي، أو بعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي. أما بشأن الأصول والمطلوبات النقدية، فتدير المؤسسة المخاطر المحتملة للعملات الأجنبية عن طريق المواءمة بين الأصول والمطلوبات الإسلامية المقومة بعملات أجنبية.

كما تتعرض المجموعة لمخاطر السوق الناجمة عن التأثيرات السلبية للعملات الأجنبية على معاملات الصكوك المقومة بعملات أجنبية. وتدير المجموعة هذه المخاطر باستراتيجيات متنوعة بما في ذلك العقود الآجلة بالعملات الأجنبية.

مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إمكان تأثير تغير معدلات هامش الربح على قيمة الأدوات المالية (مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة) أو التدفقات النقدية المستقبلية (مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية) والإيرادات أو الخسائر الناجمة عنها المُعلَنة. وتتعرض المجموعة لتغيرات في معدلات هامش الربح، ولاسيما في إيداعاتها، واستثماراتها في الصكوك، وتمويلها بالمرابحة، وتمويلاتها للبيع الآجل، وإجارتها المنتهية بالتمليك، وتمويلها بالاستصناع، وإصدارات الصكوك والتمويل بالمرابحة السلعية الناجمة عن التغيرات في هوامش الربح السائدة في السوق.

ومن أجل إدارة مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية، تشترط "سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات"، التي اعتمدها مجلس إدارة المجموعة، تتقيد المجموعة بمبدأ التمويل الملائم في إدارتها لموجوداتها ومطلوباتها ومبادلات معدل الربح. وبالتالي، تضمن المجموعة أن أساس معدل الربح والعملات لجميع الأصول الممولة بالديون يتطابق مع الالتزامات الأساسية. ويضمن هذا الأسلوب بقاء هامش إيرادات "المجموعة" من الاستثمارات ثابتاً إلى حد كبير بغض النظر عن تغير معدلات هامش الربح وأسعار الصرف.

وتتسم معظم الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة بكونها ذات طبيعة قصيرة الأمد. غير أن بعض المنتجات المالية واستثمارات الصكوك وإصدارات الصكوك ذات معدلٍ ثابت وطبيعةٍ طويلة الأمد وتُعرّضُ "المجموعة" لمخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة. وتقيّم الإدارة، دوريًا، معدلات السوق المعمول بها وتقيّم القيمة الدفترية لهذه المنتجات التمويلية.

وكما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، تعتقد الإدارة أن تحوّلا تقديريًا قدره 25 نقطة أساس في نسب هوامش الربح السوقية، لن يعرّض "المجموعة" كثيرًا لمخاطر التدفقات النقدية أو مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة.

مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار حقوق الملكية على استثماراتها المحتفظ بها بالقيمة العادلة. وللمجموعة استثمار واحد مدرج في سوق المال، لذلك لا تتعرض "المجموعة" لمخاطر سعر كبيرة.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم توفر السيولة النقدية الكافية للوفاء بالمصروفات والالتزامات المالية عند حلول أجلها.

وللحماية من مخاطر السيولة، تتبع المجموعة نهجًا حذرًا من خلال الاحتفاظ بمستويات سيولة عالية تستثمر في النقد وما في حكمه، وودائع مرابحة سلعية ووكالة والتمويل بالمرابحة بآجال استحقاق قصيرة تتراوح بين 3 شهور و12 شهرًا. يرجى الاطلاع على الإيضاح 30 بشأن فترات استحقاق الأصول.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية في مفهوم المجموعة هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي تسطّره الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. إن المجموعة حريصة كل الحرص على تجنيب عملياتها مخاطر عدم الامتثال للشريعة. ويشكل الالتزام بالشريعة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من مهمة المؤسسة بما يتماشى مع مواد اتفاقية تأسيسها. وعليه، تدير المجموعة بفعالية مخاطر عدم الامتثال للشريعة من خلال الاستفادة من إطار الإجراءات والسياسات القوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ولذا، تضمّن إدارة العمليات أو الأقسام المعرضة لمخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة، باعتبارها خط الدفاع الأول، ثقافة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ضمن إجراءاتها، في حين يمثل قسم الالتزام الشرعي بمجموعة البنك خط الدفاع الثاني لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من الناحية الاستراتيجية قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي لمجموعة البنك تأكيداً معقولاً مستقلاً باعتباره الخط الثالث للدفاع بعد تنفيذ المعاملات / العمليات وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي القائمة على المخاطر.

32. القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ولذلك يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة المقدرة.

تم الإفصاح عن تقييم القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات في إيضاح 13-2.

وجميع المشتقات المالية الإسلامية للمجموعة غير مدرجة في أسواق مالية. وتقدر قيمتها العادلة باستخدام أسلوب فني معين في التقييم. وبالتالي فهي مصنفة في المستوى الثالث.

وتقارب القيمة الدفترية لجميع موجودات ومطلوبات «المجموعة» الأخرى قيمها العادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

33. التزامات

في سياق الأعمال العادية، فإن المجموعة طرف في الأدوات المالية مع وجود مخاطر خارج قائمة المركز المالي. تشتمل هذه الأدوات على التزامات لإجراء مدفوعات متعلقة بالمشروع والتزامات مساهمات حقوق الملكية وبنود أخرى ولا تظهر في قائمة المركز المالي الموحدة.

تستخدم المجموعة نفس سياسات إدارة ومراقبة الائتمان في التعهد بالالتزامات خارج قائمة المركز المالي كما هو الحال مع العمليات في قائمة المركز المالي.

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
تمويل مرابحة	**25,000,000**	-
تمويل البيع الآجل	**83,182,424**	83,803,592
الإجارة المنتهية بالتمليك	**-**	-
	108,182,424	83,803,592

34. تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، في هذه القوائم المالية الموحدة، إن وجدت لتكون قابلة للتطبيق.

معيار المحاسبة المالية رقم 39 "التقارير المالية عن الزكاة"

ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات المالية الإسلامية بما في ذلك العرض والإفصاح في قوائمها المالية. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية المتعلقة بالزكاة اتي تعزى إلى مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسة مالية إسلامية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. قام البنك بتقييم تأثير هذا المعيار وتوصل إلى أنه غير قابل للتطبيق لأن البنك ليس دافعاً للزكاة.

معيار المحاسبة المالية رقم 41 - "التقارير المالية الأولية"

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية الأولية ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى من الإفصاحات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

يأخذ المعيار في الاعتبار المتطلبات ذات الصلة بمعيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" ومعايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة/المعدلة مؤخراً. يوفر هذا المعيار أيضاً خياراً للمؤسسة لإعداد ونشر مجموعة كاملة من القوائم المالية في تواريخ إعداد التقارير الأولية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المعنية. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

قامت المجموعة بتقييم تأثير هذا المعيار وتوصلت إلى أنه غير قابل للتطبيق على المؤسسة. إن المؤسسة، بإعتبارها منظمة دولية، غير مطالبة بموجب القانون أو اللوائح بإعداد تقارير مالية أولية كما أنها تقوم بإعداد تقارير مالية أولية على أساس طوعي.

معيار المحاسبة المالية رقم 44 - "تحديد السيطرة على الموجودات ومشروعات الأعمال"
يحدد هذا المعيار معايير الحصول على السيطرة على الموجودات، أي وجود مخاطر ومكافآت عرضية مرتبطة بملكية الموجودات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالموجودات الأساسية لأدوات مثل الصكوك والترتيبات التشاركية مثل المضاربة والمشاركة والوكالة. علاوة على ذلك، يتناول المعيار الظروف التي يتم فيها فقدان السيطرة.

ويحدد هذا المعيار أيضاً مبادئ تقييم الحاجة إلى توحيد القوائم المالية في حالة سيطرة إحدى المؤسسات على الأعمال، واتخاذ شكل منشأة قانونية مستقلة. يسري هذا المعيار على الفور وينطبق على وبعد الفترات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 للمؤسسة. لقد قامت المؤسسة بتقييم أحكام هذا المعيار وتوصلت إلى أن المؤسسة ملتزم بالفعل بمتطلبات هذا المعيار.

35. المعايير الصادرة ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية. تعتزم المجموعة تطبيق معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول وتقوم حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوائمها وأنظمتها المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم 40 "التقرير المالي لنوافذ التمويل الإسلامي"
يهدف هذا المعيار إلى وضع متطلبات إعداد التقارير المالية للخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية (على شكل نوافذ تمويل إسلامي). يسري هذا المعيار على القوائم المالية لنافذة التمويل الإسلامي للمؤسسات المالية التقليدية للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر، مع مراعاة الامتثال المتزامن بمعيار المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل عام 2021) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية". لا ينطبق هذا المعيار على المجموعة لأنه ليست مؤسسة مالية تقليدية.

معيار المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل لعام 2021) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية"
يصف معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1 السابق. وينطبق على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتويات القوائم المالية والهيكل الموصى به للقوائم المالية التي تسهل العرض الصحيح بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة وقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى. يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار على قوائمها المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم 42 الخاص بأيوفي - "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"
يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح عن القوائم المالية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

يعمل هذا المعيار على تحسين متطلبات العرض والإفصاح بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 12 الحالي "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامي".

يسري هذا المعيار على القوائم المالية السنوية لمؤسسات التكافل التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 42 على القوائم المالية لأن المجموعة ليست مؤسسة تكافلية.

معيار المحاسبة المالية رقم 43 من أيوفي - "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس
يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والتقرير عن ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تتوافق متطلبات هذا المعيار على النحو الواجب مع أفضل الممارسات الدولية للتقرير المالي لأعمال التأمين.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية لمؤسسة التكافل لفترة إعداد التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 43 على القوائم المالية لأن المجموعة ليست مؤسسة تكافلية.

معيار المحاسبة المالية رقم 45 - "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"
يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركي (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية على الموجودات الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. عادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم تسجيلها أنها شبه حقوق ملكية.

يوفر هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشباه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أخرى شبه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم 46 - "الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة"
يصف هذا المعيار معايير توصيف الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية".

يشمل هذا المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية وما إلى ذلك المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض الجوانب المحددة لإعداد التقارير المالية، على سبيل المثال، انخفاض القيمة والالتزامات المحملة بالخسائر التي تتحملها المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، ولا سيما مواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" فيما يتعلق بقائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب أن يتم اعتماد هذا المعيار في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 45 "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)". تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم 47 - "تحويل الموجودات بين مجمعات الاستثمار"
يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على كافة تحويلات الموجودات بين مجمعات الاستثمار ذات الصلة (وحيثما تكون جوهرية، بين الفئات الهامة) بحقوق الملكية وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب اعتماد وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متسق لمثل هذه التحويلات بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة ويصف متطلبات الإفصاح العام في هذا الصدد.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق المعيار على المجموعة لأنه ليس لديها مجمعات استثمارية.

36. موجودات محتفظ بها للبيع وعمليات متوقفة

خلال عام 2023، قررت المجموعة بيع بعض المنشآت التي تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع. تم أيضاً عرض نتائج عمليات هذه المنشآت كعمليات متوقفة في قائمة الدخل الموحدة مع إعادة عرض أرقام المقارنة لعام 2022 أيضاً.

أ) بنك غينيا الإسلامي

تم بيع بنك غينيا الإسلامي، الذي تبلغ قيمته الدفترية 8 مليون دولار أمريكي والذي تمتلك فيه المؤسسة حصة قدرها 68.4%، مقابل 15.8 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2023. ومع ذلك، لم يتم الانتهاء من عملية النقل القانوني بعد. وبالتالي، تم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للبيع كما في 31 ديسمبر 2023.

وكانت نتائج العمليات المتوقفة لبنك غينيا الإسلامي والتي تم تضمينها في ربح العام كما يلي:

	2023 دولار أمريكي	2022 دولار أمريكي
صافي الربح		
دخل من موجودات تمويلية	**9,459,596**	5,993,129
إيرادات أخرى	**10,094,214**	8,508,679
صافي الربح	**19,553,810**	14,501,808
مصاريف التشغيل		
تكاليف موظفين	**(5,907,259)**	(4,622,346)
مصروفات إدارية أخرى	**(4,866,942)**	(3,808,312)
استهلاك	**(1,768,824)**	(1,107,125)
مجموع المصاريف التشغيلية	**(12,543,025)**	(9,537,783)
صافي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة	**7,010,785**	4,964,025
خسائر انخفاض القيمة	**(1,963,088)**	(11,171,001)
صافي الربح للسنة قبل الضريبة	**5,047,697**	(6,206,976)
ضريبة الدخل	**(648,496)**	(674,912)
صافي الربح للسنة	**4,399,201**	(6,881,888)

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات التي تشمل العمليات المصنفة كمحتفظ بها للبيع هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	**45,407,996**
تمويل البيع الآجل	**93,615,234**
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	**46,616,159**
موجودات أخرى	**45,765,708**
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**231,405,097**
مجموع المطلوبات المرتبطة مباشرة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**(219,722,418)**
صافي الموجودات	**11,682,679**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

ب) صندوق سوق المال التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

توصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وإدارة أصول المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (المملوكة بالكامل للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص)، الشريكان المحدودان في صندوق سوق المال التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، إلى اتفاق مع جميع مالكي الوحدات في لاسترداد وحداتهم الاستثمارية بالكامل من الصندوق. ونتيجة لذلك، أكملت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وإدارة أصول المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لبوان عملية الاسترداد من خلال استلام المبالغ الكاملة في مايو 2023 ويونيو 2023 على التوالي. كما في تاريخ الاسترداد، تمتلك المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 81.69% من صندوق سوق المال. وبعد هذا الاسترداد، تمت تصفية الصندوق وحله.

وكانت نتائج العمليات المتوقفة لصندوق سوق المال والتي تم إدراجها في أرباح السنة كما يلي:

	2023 دولار أمريكي	2022 دولار أمريكي
صافي الربح		
دخل من ودائع سلعية	**1,091,965**	1,268,647
استثمارات في الصكوك	**672,381**	1,774,941
مصاريف أخرى	**(153,562)**	(4,050,723)
صافي الربح	**1,610,784**	(1,007,135)
مصاريف التشغيل		
مصروفات إدارية أخرى	**(544,140)**	(371,677)
مجموع المصاريف التشغيلية	**(544,140)**	(371,677)
صافي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة	**1,066,644**	(1,378,812)
عكوسات انخفاض القيمة	**182,930**	313,825
صافي الربح للسنة	**1,249,574**	(1,064,987)

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات الخاصة بصندوق رأس المال التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في تاريخ الاسترداد هي كما يلي:

	كما في تاريخ الاسترداد دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	**45,939,462**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	**13,885,785**
استثمارات في الصكوك	**23,691,178**
موجودات أخرى	**3,002,162**
مجموع الموجودات	**86,518,587**
مطلوبات	
مستحقات ومطلوبات أخرى	**690,272**
مجموع المطلوبات	**690,272**
صافي الموجودات المستردة	**85,828,315**

ج) شركة أذربيجان للإجارة

تم بيع شركة أذربيجان للإجارة بقيمة دفترية سالبة تبلغ 92 ألف دولار أمريكي، والذي تمتلك فيه المؤسسة حصة 100% من الأسهم، مقابل 6.5 ألف دولار أمريكي في يناير 2024. ولذلك، تم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للبيع.

وكانت نتائج العمليات المتوقفة لشركة أذربيجان للإجارة والتي تم تضمينها في ربح العام كما يلي:

	2023 دولار أمريكي	2022 دولار أمريكي
صافي الربح		
إيرادات أخرى	**11,176**	15,294
مجموع الدخل	**11,176**	15,294
تكاليف التمويل	**(12,454)**	(12,353)
صافي الخسارة/(الربح)	**(1,278)**	2,941
مصاريف التشغيل		
تكاليف موظفين	**(79,923)**	(108,235)
مصروفات إدارية أخرى	**(13,914)**	(70,000)
استهلاك	**(3,388)**	(10,589)
مجموع المصاريف التشغيلية	**(97,225)**	(188,824)
صافي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة	**(98,503)**	(185,883)
عكس انخفاض القيمة	**-**	94,706
صافي الربح للسنة	**(98,503)**	(91,177)

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات التي تشمل العمليات المصنفة كمحتفظ بها للبيع هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	**6,054**
تمويل البيع الآجل	**-**
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	**-**
موجودات أخرى	**334,057**
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**340,111**
مجموع المطلوبات المرتبطة مباشرة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**(432,205)**
صافي الموجودات	**92,094**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

د) البنك الإسلامي النيجري

في عام 2022، قامت المجموعة ببيع 100% من أسهم بنك النيجر الإسلامي بقيمة دفترية صافية قدرها 17.3 مليون دولار أمريكي. تم الانتهاء من عملية البيع في 22 يوليو 2022.

وكانت نتائج العمليات المتوقفة والتي تم إدراجها في ربح السنة كما يلي:

	2023	2022
إيرادات أخرى	-	6,345,050
مصروفات إدارية أخرى	-	(5,536,508)
افي الربح قبل الزكاة	-	808,542
الزكاة	-	-
صافي الربح للسنة	-	808,542

37. اعتماد إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 19 مارس 2024م (الموافق 9 رمضان 1445هـ).

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

التقرير السنوي لعام 1444هـ/ 1445هـ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد، وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإنه يجب علينا تقديم تقرير سنوي إلى المجلس الموقر حول مدى مطابقة المعاملات والأنشطة التي تقوم بها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للشريعة الإسلامية، في ضوء الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية واللجنة الفرعية المنبثقة عنها. وقد راجعنا أنشطة المجموعة لعام 1444هـ/ 1445هـ، من خلال اللجنة الفرعية – حسب النهج المتبع من قبل الهيئة – التي راجعت إجمالا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المجموعة والتي عرضت علينا خلال الفترة. ويشمل ما عرض علينا عمليات وأنشطة الموارد المالية العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك، للسنة المالية المنتهية بتاريخ: 18جمادى الآخرة 1445هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023م.

وقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة مستعينين بعد الله بقسم الشؤون الشرعية، لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة وبالفتاوى والقرارات والإرشادات المحدّدة التي أصدرناها.

إنّ مسؤولية التأكد من أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تلتزم في معاملاتها وأنشطتها بأحكام ومبادئ الشريعة تقع على عاتق الإدارة، أما مسؤوليتنا نحن فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على مراجعتنا لعمليات المجموعة، وفي إعداد هذا التقرير الموجه إليكم.

لقد قمنا بمراجعتنا التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات المتبعة من قبل مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات. وقد بنينا مراجعتنا على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية بغية التأكد من أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

وبناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

1. أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبلنا.
2. أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرّمها الشريعة الإسلامية تم تجنيبها وفقا للقرارات الصادرة من قبلنا تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بمعرفتنا.
4. لا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة، لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو من أموال الوقف، فلا تجب فيها الزكاة. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، وعليه فإنّ مسؤولية إخراج زكاة هذه الأموال تقع على مالكيها.

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسّداد وأن يوفقها لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جدة: 19 شعبان 1445هـ، الموافق: 29 فبراير 2024م

فضيلة الشيخ محمد علي القري
رئيس الهيئة الشرعية

فضيلة الشيخ نظام يعقوبي
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ أزنان حسن
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ سعيد أديكنل ميكائيل
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ مفتي محمد حسان
عضو الهيئة

الدكتور عبد الله محمد
مدير قسم الشؤون الشرعية بالإنابة

التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ©

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير والتسجيل، دون إذن كتابي من المؤسسة (صاحب حقوق النشر). يجب أيضًا الحصول على هذا الإذن الكتابي قبل تخزين أي جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أياً كان نوعه.

ترسل طلبات الحصول على الإذن إلى **icd@isdb.org**

تصميم وإخراج Blackwood Creative Ltd **(weareblackwood.com)** والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

التصوير

تملك المؤسسة حقوق التأليف والنشر للصور التي تظهر في هذا التقرير ما لم يذكر خلاف ذلك.

© Blackwood: الغلاف الأمامي، الصفحات 2، 3، 4، 13، 22، 24، 25، 27، 28، 30، 33، 35، 44، 46، 48، 49، 55، 66 والغلاف الخلفي

© شاترستوك: الصفحات 2، 3، 8، 33، 62 والغلاف الخلفي

تمول المؤسسة المشاريع الرامية إلى إيجاد التنافسية والريادة وفرص العمل وإمكانات التصدير.

المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص

ص.ب 54069
جدة 21514
المملكة العربية السعودية

عضو مجموعة البنك
الإسلامي للتنمية

التقرير السنوي

التقرير المالي

+966 12 644 1644
+966 12 644 4427
icd@isdb.org
www.icd-ps.org

@icd_ps
icdps
icdps
icdps

IsDB 50
Cherishing our Past
Charting our Future